جامـــعة مؤتة
كليّة الدراسات العليا

الشاهد الشعري في الأصناف المغلقة بين القواعديّة والاستعمال في ضوء نظريّة الأفضليّة

إعداد الطّالب
خلف عليان خلف الحيصة

إشراف
الأستاذ الدكتور يحيـــــى عطية عبابنة

رسالة مقدَّمة إلى كليّة الدراسات العُليـــــــــا
استكْمالاً لمُتطلَّبات الحصول على درجة الدكتوراه
في اللُّغة والنحْو/ قسم اللُّغة العربيَّـــــة وآدابها

جامعة مؤتة 2015 م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تعبِّر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب خلف عليان الحيصة الموسومة بـ:

الشاهد الشعري في الاصناف المغلقة بين القواعدية وافضلية الاستعمال في ضوء نظرية الافضلية (دراسة فس علم اللغة المعاصر)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **اللغة العربية**.

القسم: **اللغة العربية**.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. يحيى عطية العبابنة		٢٠١٥/٠٥/٠٣	مشرفاً ورئيسا
د. عادل سلمان البقاعين		٢٠١٥/٠٥/٠٣	عضواً
د. جزاء محمد المصاروه		٢٠١٥/٠٥/٠٣	عضواً
د. علاءالدين احمد الغرايبة		٢٠١٥/٠٥/٠٣	عضواً

جامعة مؤتة
عميد الدراسات العليا
د. علي الضمور
كلية الدراسات العليا

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo

مؤته ـ الكرك ـ الاردن
الرمز البريدي :٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس ٠٣/٢ 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى القلبين النّابضين بالإيمان والحنان، إلى مَن أستمدّ منهما العزمَ والإرادة، والدّفء والثبات، إلى والديّ برًّا بهما، وإكراما لكفاحهما في هذه الحياة....

إلى أخواتِي وإخوتِي الأعزّاء... إلى بُنيّتيّ :وسَن ورهف ، وأولادي: معن، ومُحمّد" نور"، وأحمد.

إلى رفيقةِ دربي...أمّ معن، شريكة العمر ورفيقة الدرب، ورمز الصبر على سهر الليالي وشقوة الحياة وتعب الأيام ....

إليهم جميعا أهدي هذا العمل.

خلف عليان الحيصة

الشكر والتقدير

قال تعالى: "ö≈è6 ê‡ `Br ⊣ ö≈è8Ø$Ê& pJ8ïØ$ `»Jø¤a $Y•?#ä ¤)9r"

"ÇïÈ ¤Ó×Üm ÓÍî ⊄$ïî•ÿ. `Br ¾ïÅÿZÏ ö≈è„ $JŒî (لقمان 12).

يطيب لي ويسعدني ويشرفني أن أتقدم إلى أستاذي وشيخي الأستاذ الدكتور يحيى عطية عبابنه بأسمى آيات الشكر وأجلّ معاني العرفان وأصدق عهود الوفاء على ما بذله من جهد في توجيهي وإرشادي نحو الهدف المنشود ، وعلى ما أحاطني به من رعاية أخويّة كريمة عزيزة، وما له من أياد بيضاء في هذه الدراسة التي هي ثمرة من ثمار جهوده العلمية، ومُزنة من سحائب جوده اللغوي، الّذي رعى هذا البحث بعنايته واهتمامه، وقوَّم ما أصابه من اعوجاج، فجزاه الله عنّي خيرا .

كما أتوجَّه بخالص الشّكر لأعضاءِ لَجنة المُناقَشة: الدّكتور الفاضِل: عادل سلمان بقاعين والدكتور جزاء محمد المصاروة والدكتور علاء الدين أحمد غرايبة، لِتَفَضُّلِهم بقَبُولِ مناقشة هذا البحث، فلهُم جزيلُ الشُّكر وعظيمُ الامتنانِ، وستكون مُلاحظاتهم محطَّ عنايتي واهتمامي، فهي البَلْسم الذي يَشْفِي جِراح هذا البحث حتى يستوي على سوقه فيُعجب القرّاء والباحثين .

وأشكر كلَّ من أسهم بِهذا البحث طباعةً و مُراجعةً وقراءةً وتَشجيعاً، وأخصّ بالذكر الأستاذ يوسف البطوش مساعد مدير وحدة المكتبة ومدير الدائرة الفنية ، والدكتور عيسى الخطبا المدرِّس في مركز اللغات ، أقول لكلِّ هؤلاءِ جزاكم الله عنّي كلَّ الخير، واللهُ المُوفِّق.

خلف عليان الحيصة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخّص باللغة العربية	و
الملخص باللغة الإنجليزية	ز
المقدمة	1
الفصل الأول:	6
1.1 الشاهد في اللغة	6
2.1 الشاهد في الاصطلاح	8
3.1 مفهوم الحرف"لغةً "	10
4.1 مفهوم الحرف "اصطلاحاً	11
5.1 مفهوم الأصناف المغلقة	12
6.1 أقسام حروف المعاني وخصائصها	15
7.1 عدد حروف المعاني	16
8.1 اختصاص حروف المعاني	18
9.1 حروف المعاني حسب الإعمال والإهمال	20
10.1 الشاهد الشعري بين القاعدة والاستعمال	23
11.1 الشاهد الشعري بين الضرورة والمتبقّي	31
12.1 نظرية الأفضليّة اللغويّة	48
13.1 مفهوم الأفضليّة لغةً	50
14.1 مفهوم الأفضليّة اصطلاحاً ونشأةً	51
15.1 الأفضليّة اللغويّة واللغة العربيّة	54
الفصل الثاني : الحروف المختصّة (العاملة)	57
1.2 الحروف المختصّة بالأسماء	61
1.1.2 الحروف المشبّهة بالفعل	61

1.1.1.2 إنّ 63
2.1.1.2 إنْ 67
3.1.1.2 أنّ 73
4.1.1.2 لكنّ 77
5.1.1.2 كأنّ 79
6.1.1.2 ليت 83
7.1.1.2 لعلّ 86
8.1.1.2 ما الحجازية 88
9.1.1.2 لا النافية 92
2.1.2 حروف الجرّ 95
1.2.1.2 مِن 96
2.2.1.2 لام الجرّ 99
3.2.1.2عن 101
4.2.1.2الباء 103
5.2.1.2في 104
6.2.1.2 الكاف 107
7.2.1.2حتّى 108
8.2.1.2 ربّ 110
9.2.1.2 كي 112
2.2 الحروف المختصّة بالأفعال 114
1.2.2الحروف الناصبة 114
1.1.2.2أن 114
2.1.2.2لن 120
3.1.2.2أو 123
2.2.2 الحروف الجازمة 125
1.2.2.2لم 125
2.2.2.2لا الناهية 130

3.2.2.2 لام الأمر 133
الفصل الثالث : 136
1.3 الحروف غير المختصّة (غير العاملة) 136
1.1.3حروف التحضيض والاستفتاح والامتناع والتنبيه 137
1.1.1.3 ألا 137
2.1..1.3 لولا 139
3.1.1.3 هلا 141
2.1.3 حرف الاستفهام (هل) 143
3.1.3 حرف الجواب (جيْرِ) 146
4.1.3 حروف العطف 147
1.4.1.3 الواو 147
2.4.1.3 الفاء 149
3.4.1.3 ثمّ 152
4.4.1.3أو 154
5.4.1.3لا 156
6.4.1.3حتّى 158
5.1.3 حروف الشرط والجزاء 160
1.5.1.3أمّا 160
2.5.1.3لو 163
6.1.3أحرف النداء 165
1.6.1.3 يا 165
2.6.1.3 أي 167
7.1.3 حرف التعريف (أل) 169
الخاتمة 173
قائمة المصادر والمراجع 177

الملخّص

الشاهد الشعريّ في الأصناف المغلقة بين القواعديّة و أفضليّة الاستعمال في ضوء نظريّة الأفضليّة

خلف عليان الحيصة

جامعة مؤتة 2015

تناولت هذه الدراسة مجموعة من الشواهد الشعريّة في باب الأصناف المغلقة في ضوء نظريّة الأفضلية وبيان مدى تحقّق أحد معياري الأفضلية وهما القواعدية والاستعماليّة؛ إذ وصِمت هذه الأداءات اللغوية بالضرورة الشعرية أو الشذوذ، انطلاقا من قواعد النحو الضيق، في حين نظر إليها بعض المحدثين نظرة تتبع من الاستعمال الواقعي لهذه الأداءات، إذ أطلقوا عليها مصطلح المتبقِّي، فخرق الأداءات لهذه القواعد النحوية لا يلغي صحة القاعدة بل هو يخرق الحدود التي ترسمها تلك القاعدة،ولا ينفي الصحة اللغوية عن هذه الأداءات اللغوية،إذ يمكننا محاكمة هذه الأداءات اللغويّة بعرضها على معياري الأفضليّة انطلاقا من أنّ القواعد لا تشتمل على الجسم اللغوي كاملاً،إذ من الممكن أن نقول إنّ الأداء اللغوي حقّق شروط الأفضلية الاستعمالية ،بوروده نمطا لغويّا استعماليّا في هذا الشواهد الشعريّة .

وانقسمت الدراسة على ثلاثة فصول وخاتمة، جاء الفصل الأول للحديث عن مفهوم الشاهد لغة واصطلاحا،ومفهوم الحرف لغةً واصطلاحاً وأقسامه، وخصائصه، والشاهد الشعري بين القاعدة والاستعمال، والشاهد بين الضرورة والمتبقّي ، ومفهوم الأفضليّة لغة واصطلاحا، ونشأتها، وتناول الفصل الثاني دراسة الشواهد الشعريّة في باب(الحروف المختصّة) وعرْضها على معياري الأفضلية وهما القواعديّة والاستعمال، أمّا الفصل الثالث فجاء للكشف عن الشواهد الشعرية في الحروف غير المختصّة، وهي التي لا تترك أثرا إعرابيا في التركيب، بل يقتصر أثرها على الدلالة، ثمّ ختمت الدراسة بخاتمة سجّلت فيها أبرز نتائجها .

Abstract

The Poetic Evidence in the Closed Categories between Grammaticality and Usage Preference in Light of Preference Theory.

Khalaf Alyan Khalaf AL-Aheesah

Mutah University, 2015

The aim of this study is to investigate a group of poetic evidences in the closed categories in light of preference theory and to verify the existence of one of performance standards which are grammaticality and usage. Some of these poetic evidences that represent linguistic performances agree with the syntactic rules and others do not. These linguistic performances were characterized as poetic necessities or irregularities. Whilst, other contemporary scholars defined it differently based on the reality usage referring to as " *Residual*" or " *Al Mutabqi"*. This qualitative research will investigate the used linguistic tools in the poetic evidences that maintain the linguistic communication process.

This research included three chapters and a conclusion. The first chapter included a discussion on the linguistic and idiomatic definition of the poetic evidence, the concept of alphabet and its divisions, characters and function as well as the poetic evidence between grammaticality and usage. Also, this chapter involved provided a brief about the poetic evidence between necessity and residual, the linguistic and idiomatic definition of the concept of preference and its foundation and application through Arabic language rules. The second chapter of this research discussed the poetic evidences from the point of view of closed nominal and verbal categories and their representation through preference standards respectively; grammaticality and usage. The third chapter intended to uncover the poetic evidences in the unspecialized alphabet that have no diacritical or accentual effect on the construct, but has an influence on the grammatical significance. Finally, the conclusion of research dealt with providing a discussion on the results and findings.

المقدِّمة

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأميّ الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فما من شكٍّ في أنّ ما قام به العلماء العرب القدماء بخصوص وضع القواعد النحويّة كان جَهداً كبيراً، فقد وضعوا عدداً من المؤلّفات التي أصّلت لهذه القواعد النحوية، ووضعت أُطرها العامة بناءً على استقرائهم تلك النصوص اللغويّة التي جمعوها، ولاحظوا ما فيها من ظواهر لغويّة بنيت على أساسها هذه القواعد، إلاّ أنّ بعض الأداءات اللغويّة سواء أكانت في النمط اللغوي الحرّ أو المقيّد بقوانين الوزن والقافية، جاءت مخالفة لهذه القواعد ولم تخضع لها، على الرغم من أنّهم رأوا في تلك القواعد أنّها تمتاز بالكليّة والشمولية وتحقّق القدرة على التعميم.

ويحتلّ الشاهد الشعري مكاناً بارزاً في الدرس النحوي، إذ عمل النحاة وجمّاع اللغة على جمع الكثير من أشعار العرب من مصادرها المختلفة بغية استقرائها واستخلاص القواعد النحوية منها بناء على اطراد الظواهر اللغوية فيها، فأقاموا على ما استنبطوه من قواعد بناء النحو كاملا، اعتقاداً منهم أن هذه القواعد قد اشتملت على الجسم اللغوي كاملا، فشكّلت هذه الشواهد الشعرية وما اشتملت عليه من أداءات لغوية دليلا على صحة ما ذهبوا إليه من قواعد وأحكام وأراء نحوية، إلّا أنّ الاستعمال اللغوي جاء بشواهد شعرية حوت أداءات لغوية خرجت على المألوف من هذه القواعد، فتأوّلوها بهدف ردّها إلى دائرة القاعدة النحوية، وما استعصى عليهم وصموه بالضرورة أوالشذوذ أو القياس الخاطئ، في حين نظر إليها المحدثون على أنّه من باب المتبقّي الذي جاء مخالفاً للمألوف من تلك القواعد، إذ ظلّت هذه الأداءات اللغوية دون الخضوع لهذه القواعد الصارمة، ولكنّها أداءات ليست مرفوضة لغويّا، بل يمكن أن نقول إنّها متمردة على القاعدة النحوية على الرغم من صحتها ومقبوليتها في المؤسسة اللغوية، ذلك أنّ القاعدة النحوية لا يمكن أن تشتمل على الجسم اللغوي كاملا، فالقاعدة تشتمل على جزء من اللغة في حين أن الأداء اللغوي هو اللغة كلّها، فاللغة تعطي أبناءها مساحات من الحرية اللغوية ليعبّروا عن

مواقف لغوية متعددة، فالقواعد النحوية لا تتّسع للأداءات اللغوية، ومن هنا لا يوجد ما يدعو إلى التشدّد في تطبيق القواعد النحوية على هذه الأداءات المتمرّدة.

تشكّل الأصناف المغلقة (حروف المعاني) جزءاً مهمّاً في الأداءات اللغوية، لما تتركه من أثر إعرابيّ ودلاليّ، إذ تسهم في توجيه التركيب النحوي إعرابياّ ودلالياّ، وهي القسم الثالث من أقسام الكلام بعد الاسم والفعل، وفق تقسيم النحاة للكلام فكان للاسم علاماته الشكلية والجوهريّة والفعل كذلك،في حين أنّ الحروف تُعدّ علامة شكلية للاسم والفعل فهي علامة بذاتها، ومعناها يتأتّى في غيرها، فهي كلمات تفيد معنى في غيرها، أمّا مصطلح الأصناف المغلقة فإنّه يقابل مصطلح الأصناف المفتوحة، الذي يشير إلى جهود المدرسة التركيبية التي صنّفت الكلام إلى أصناف مفتوحة وأصناف مغلقة، ويراد بالأصناف المفتوحة الأداءات اللغوية التي تتوالد وتتغير تغيّراً سريعاً، أمّا الأصناف المغلقة (حروف المعاني) فهي تلك الكلمات التي تحمل معنى لا يتغيّر إلّا نادرا، إذ إنّ تغيّرها يحتاج إلى وقت طويل، إضافة إلى أنّ بِنْيَتَها ليست معرّضة للتغيير لكثرة دورانها على الألسنة، وسهولتها وقِصر عباراتها وأثرها الرابط الذي لا بدّ منه في عملية التركيب، فهي تشكّل عنصر ربط بين عناصر التركيب اللغوي.

ولما كانت الشواهد الشعرية تشكّل رافداً من روافد بناء القاعدة النحوية لدى النحاة، فإنّ هذه الشواهد اشتملت على الكثير من الأداءات اللغوية التي رُبطت عناصرها التركيبة بالأصناف المغلقة التي يتضح معناها من خلال وجودها في هذا التركيب، وفق قواعد استعمالها التي نصّت عليها القواعد النحوية، وما نصّ عليه النحاة من شروط إعمالها أو إهمالها، إلّا أنّ بعض الأداءات اللغويّة جاءت مشتملة على هذه الحروف، مخالفة لما عليه المألوف من القواعد النحوية في استعمالها، في حين رأى الدرس اللغوي الحديث أنّها من المتبقّي الذي خرج من دائرة القاعدة ولكنّه لم يخرج من دائرة اللغة، فهو جزء أصيل فيها، فجاءت هذه الدراسة محاولة تطبيق معياري الأفضليّة اللغوية وهما القواعدية والاستعماليّة، على هذه الأداءات اللغوية بناءً على استعمال هذه الحروف، وما نصّت عليه قواعد استعمالها وفق نظريّة اختصاصها من عدمه.

تهدف الدراسة إلى بيان مدى تحقّق أحد معياريّ الأفضليّة القواعدية والاستعماليّة، في الأداءات اللغوية التي جاءت في الشواهد الشعريّة في باب الأصناف المغلقة (حروف المعاني) تلك الأداءات اللغوية التي جاءت مخالفة لما عليه المألوف من استعمال تلك الحروف وفق القواعد النحوية المتّفق عليها بين النحاة، إذ إنّ بعض هذه الأداءات اللغوية وصمت بالضرورة الشعرية أو الشذوذ، في حين يمكن النظر إلى تلك الأداءات نظرة تجمع بين المستويين الأدائي والتقعيدي، فالقاعدة تشتمل على جزء من اللغة، أمّا الأداء فهو اللغة كلُّها، وعلينا في هذه الحالة أن ننظر إلى الأداء اللغوي نظرة تحمل احتراماً كبيراً أكثر من تلك النظرة إلى القاعدة، لأنّها من وضع أبناء المؤسسة النحوية التحليلية وليست من ضمن اللغة نفسها بالضرورة، ونحن هنا في دراستنا لا نهتم بمحاولة إخضاع الأداء اللغوي لقواعد النحو الضيّق بل نهتم عند عرضها على الأفضليّة بما يمكن أن يكون معارضة لهذه القواعد، فيمكن أن يخرق الأداء شرطاً من شروط القاعدة، ومع هذا يظلّ الأداء صحيحاً، لأنّه حقّق إحدى الأفضليتين وهي الاستعماليّة دون القواعديّة، وذلك بسبب خرقه القاعدة التي وضعها النحاة استناداً إلى شروط التقعيد عندهم، وهو أمر من شأن اللغة، فإذا نُقض شرط من شروط القاعدة فإنّ الأداء يظلّ محقّقاً لغويته وانتماءه إلى اللغة التواصليّة وعندما يتحقّق هذا فإنّه يمكننا أن نضع تفريعاتٍ تستند إلى اللغة نفسها دون أن نحكّم القاعدة بالأداء.

وفي سبيل الخروج بنتائج معقولة، فقد قام الباحث بجمع مادة الدراسة من مصادر نحوية مختلفة، معتمداً في ذلك على مجموعة من المصادر والمراجع تتنوّع بين قديم وحديث، منها على سبيل المثال لا الحصر، الكتاب لسيبويه، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي، ومعاني الحروف للرمّاني، ورصف المباني للمالقي، وحروف المعاني للزجّاجي، والجنى الداني للمرادي، ومغني اللبيب لابن هشام، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي، والأزهية في علم الحروف للهروي، وضرورة الشعر للسيرافي، وضرائر الشعر لابن عصفور، ولسان العرب لابن منظور، وعنف اللغة لجان جاك لوسركل، والتفاضلية في التحليل النحوي لكاخر رينيه، وعلم اللغة

المعاصر لعبابنة والزعبي، وغيرها من المؤلّفات النحوية واللغوية المدرجة في قائمة المصادر والمراجع.

وأمّا منهج الدراسة فكان وصفيّاً تحليّليّاً، وهو منهج يصف الظاهرة اللغوية في تلك الأداءات اللغوية الواردة في الشواهد الشعرية في باب الأصناف المغلقة، ثُمّ يعمد إلى تفسيرها وتحليلها، وركّزت الدراسة على المستوى التركيبي في تلك الأداءات التي خرجت على المألوف من القواعد النحوية، فالتمسّك بإخضاع الأنماط اللغوية كلّها للأفضليّة القواعدية هو ما دفع إلى القول بالضرورة أو الشذوذ؛ لأنّ القواعد لا تشتمل على الجسم اللغوي كاملاً، فلو نظرنا إلى الأفضليّة على أنّها نوعان:قواعديّة واستعماليّة، فإنّنا سنتخلّص من الحرج الذي توقعنا فيه قواعد النحو عند التعامل مع الأنماط الكلاميّة.

وقد انقسمت الدراسة على ثلاثة فصول وخاتمة، أمّا الفصل الأول فشكّل إطارا نظريّا لموضوعها، استهلّ بعنوان يوضّح مفهوم الشاهد الشعري لغةً واصطلاحاً، وعرض آراء النحاة واللغويين في مفهوم الضرورة، ثمّ الحديث عن مفهوم الحرف لغةً واصطلاحاً، وأقسامه وعمله، وتلاه الحديث حول مسألة التقعيد والاستعمال اللغوي، ثمّ بيان المراد بالأفضليّة اللغويّة لغةً واصطلاحاً ونشأتها ومعياريها القواعدي والاستعمالي، أمّا الفصل الثاني فجاء متضمّناً الحديث عن الحروف المختصّة وما يتعلّق بها من قواعد حول عملها وأثرها التركيبي فيما تدخل عليه، وتحليل الأداءات اللغوية التي جاءت في الشواهد الشعريّة المخالفة للقاعدة، ومحاولة تطبيق نظريّة الأفضليّة لبيان مدى تحقّق إحدى الأفضليتين أو كلتيهما، أمّا الفصل الثالث فخصّص لدراسة الحروف غير المختصّة، وبيان الأثر الدلالي الذي تتركه في التركيب اللغوي، دون الأثر الإعرابي، كونها غير مختصّة بأحد القبيلين وهما الأسماء والأفعال، وشروط استعمالها، وبيان مدى تحقّق إحدى الأفضليتين، اعتماداً على التفسير السياقي الذي ترد فيه هذه الحروف، إذ تتحدد دلالتها وفق سياقها التركيبي، أمّا الخاتمة فقد تضمّنت النتائج التي توصلت لها الدراسة، إضافةً إلى النتائج المبثوثة في ثناياها، وفي نهاية الدراسة جاءت المصادر والمراجع التي اتكأت عليها الدراسة واستقت منها مادتها.

وبعد فإنّني آمل أن تكون هذه الدراسة حقّقت الهدف االمنشود، وأن أكونَ قد أصبتُ بعضَ الصواب فيما قصدتُ إليه فهي المِنّة من الله، وإن أخطأتُ فمن نفسي، وعلى الله سبحانه قصد السبيل، والحمد الله ربّ العالمين.

الفصل الأول

1.1 الشاهد في اللغة:

جاء في الصحاح في مادة (شهِد): "الشهادة خبرٌ قاطع، تقول منه: شهِد الرجل على كذا،وربّما قالوا:شهْد الرجل بسكون الهاء عن الأخفش، والمشاهدة المعاينة، وشهِده شُهوداً أي حضره فهو شاهدٌ، وقوم شُهود أي حضور.. وأشْهدني أملاكَه أي أحْضرني... وشهود الناقة: آثار موضع مَنْتجِها من دمٍ أو سلىً" [1] وفي اللسان: الشهادة هي خبر قاطع، تقول منه شَهِد الرجل على كذا، وربّما قالوا: شَهْد الرجل بسكون الهاء للتخفيف، عن الأخفش" [2]وقولهم أشهد بكذا أي أحلف' و " أشهدته على كذا، فشهد عليه أي صار شاهداً عليه" وشهِد الأمر والمصدر شهادةً فهو شاهد، والشاهد اللِّسان من قولهم لفلان شاهدٌ حسنٌ أي عبارة جميلة [3].

والشاهد هو الحاضر الماثل، أثناء وقوع الحدث أو ما جرى مجراه، إذ يقف على أدَقّ تفاصيله أو ربّما على جزء منه. مؤكِّداً وقوع حدثه، إذ يرى يحيى جبر أنّ الشاهد هو "الحاضر الماثل مطلقاً أو خصوصاً، في أثناء وقوع الحادث أو نحوه. فهو يقف على وقائعه كلِّها أو طائفةٍ منها" [4].

أما القاموس المحيط فجاء فيه أن الشهادة: خَبَرٌ قاطِعٌ، وقد شَهِدَ، كعَلِمَ وكرُمَ، وقد تُسَكَّنُ هاؤُهُ، وشَهِدَهُ، كسَمِعَهُ، شُهوداً: حَضَرَهُ، فهو شاهِدٌ، ج: شُهودٌ وشُهَّدٌ، وشَهِدَ لِزَيْدٍ بكذا شَهادةً: أدَّى ما عندَهُ من الشَّهادَةِ، فهو شاهِدٌ، شَهْدٌ، بالفتح خبر قاطع والشهيدُ: الشاهد والأمين في شهادة، والذي لا يغيب عن علمه شيء... والشاهد من

---

[1] الجوهري، الصحاح، ت أحمد عبد الغفور عطار، ط2، بيروت، لبنان، مادة شهد،ج2، ص 494.

[2] ابن منظور، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، مادة شهد،239/3.

[3] ابن منظور، لسان العرب، مادة شهد،293/3.

[4] جبر، يحيى عبد الرؤوف، 1992، الشواهد اللغوية، مجلة الأبحاث للنجاح، المجلد الثاني، العدد السادس، ص 265.

أسماء النبي واللسان والملك ويوم الجمعة والنجم، وصلاة الشاهد: صلاة المغــرب، والمشهود: يوم الجمعة أو يوم القيامة أو يومُ عرفة،والشاهد الملك[1].

قال الأعشى [2]:

فَلا تَحْسَبَنِّي كافِرًا لكَ نِعْمةً عَلَى شاهِدي يا شاهِدَ اللَّهِ فاشْهَدِ

وجاء في المعجم الوسيط أن الشاهد من يؤدّي الشهادة والدليل، ويجمع على شهود وأشهاد وجمع غير العاقل شواهد، وصلاة الشاهد صلاة المغرب وصلاة الفجر، وكذلك جاء فيه ان شهد على كذا شهادة، أخبر به خبراً قاطعاً؛ أي أدّى ما عنده من الشهادة، وبالله حلف وأقرَّ بما علم [3]، وقال تعالى: " ` Jù - ‰Íl ŸÝB aa

$9 •ÖÜ ŠÃXÝçOqù "ÈÎÌ [4]، والمشهود يوم مشهود يجتمع فيه الناس لأمر ذي شأن[5].

ويتضح لنا من المفهوم اللغوي لمادة شهِد " الشاهد" أن مفهوماً واحداً يكاد يجمع بينها، وهو كون الشاهد أثراً يدلّ على حقيقة شيء ما، أو دليلاً على وقوع حدث ما، مؤكّداً هذا الشاهد وقوعه، فالشاهد يُساق للتدليل على وقوع هذا الحدث، ليفصح ما عنده من خبر، لأن الشاهد هو العالم الذي يبّين ما علمه قال تعالى:

r/ qèÈ©$ dÖ‰ BÝ¦È ÈÇ [6].

---

(1) الفيروز آبادي،القاموس المحيط،، المؤسسة العربيــة للطباعــة النــشر، بيــروت، فــصل الشين،292/1.

(2) الأعشى، ميمون بن قيس، ديوانه، ت. يحيى شامي، دار الفكر - بيروت، ص 49.

(3) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، دار الــدعوة، مجمــع اللغــة العربيــة، بــاب الشين،ج1، ص 491.

(4) سورة البقرة،الآية: 185.

(5) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، باب الشين، ج1، ص 497.

(6) هود، الآية: 17.

1.2 الشاهد في الاصطلاح:

يُعرّف الشاهد في الاصطلاح اللغوي، بأنه جملة من كلام العرب أو ما جرى مجراه، كالقرآن الكريم، يتسم بمواصفات معينة، وتقوم دليلاً على استعمال العرب لفظاً لمعناه أو نسقاً في نظم أو كلام، أو على وقوع شيء إذا اقترن بغيره أو على علاقة لفظ وآخر، أو معنى وغيره [1].

وجاء في كشاف اصطلاحات الفنون أن الشاهد عند أهل العربية، هو ذلك الجزئي الذي يُستشهد به في إثبات القاعدة، لكون ذلك الجزئي، من التنزيل (القرآن) أو كلام العرب الموثوق بعربيتهم وهو أخص من المثال، والشاهد في اللغة عبارة عن الحاضر [2].

ومن معاني الشاهد ما جاء في مروج المذهب حين سأل الحجاج سُميرة بن الجعدي عن مجموعة أشياء، فقال له: فهل تروي الشعر؟ قال: إنـــي لأروي المثـــل والشاهد، قال: المثل قد عرفناه، فما الشاهد؟ قال: " اليوم يكون للعرب مـــن أيامهـــا عليه شاهد من الشعر، فإني أروي ذلك الشاهد [3]، فالاستشهاد بذلك يكون كل مـــا يقطع ويبرهن على صحة استعمال أو تركيبٌ.

فالشاهد اللغوي هو قول عربي فصيح شعراً أو نثـــراً، جـــاء فـــي عـــصر الاحتجاج، يؤتى به للاحتجاج على قول أو رأي يذكر لإثبات صحة قاعـــدة لغويّـــة نحوية أو صرفية ويحتج به للقاعدة النحوية طرداً أو شذوذاً.

ويرى سعيد الأفغاني أن الاحتجاج معناه " إثبات صحة قاعـــدة أو اســـتعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة [4].

---

[1] ينظر، جبر، يحيى عبد الرؤوف، الشواهد اللغوية، ص 365.

[2] التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، 1996، مكتبة لبنان، ط1، ج1، ص 1002-1003.

[3] المسعودي، الإمام أبو الحسن بن علي،2005م، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ت كمـــال حسن،المكتبة العصرية،صيدا، بيروت ط1،ج 3،ص 114.

[4] الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، 1994، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ط3، ص 6.

فالاستشهاد وفقَ هذا المفاهيم، يراد به الإخبار بما هو قاطع صحة على القاعدة من شعر أو نثر، فحجج النحو إذن هي براهين تقوم من النصوص اللغوية للدلالة على صحة رأي أو قاعدة نحوية، في حين أن الاحتجاج يراد به في اللغة الدليل أو البرهان [1].

فالشواهد في النحو هي أخبار قاطعة موثّقة يسوقها علماء اللغة عن الناطقين باللغة، والاستشهاد يراد به الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على صحة القاعدة النحوية من شعر أو نثر لمن يوثق بعربيتهم وصحة سليقتهم [2].

وأي استشهاد للقوانين لا يكون إلا بدليل نقلي "السماع" أو بدليل عقلي القياس الذهني أو اللغوي، والقياس النقلي يُعتمد عليه في بناء القواعد، كونُها تؤخذ من واقع لغوي محكي "منطوق"، إذ إنّ القواعد تقوم على استقراء ناقص للشواهد اللغوية التي جمعت من مصادرها المختلفة، فالاستشهاد بذلك يكون كل ما يبرهن على صحة استعمال لغوي أو تركيب.

وعليه فإنّ الشاهد اللغوي هو حجة النحوي لإثبات صحة القاعدة النحوية وتعزيزها أو ربما تجويز ما جاء مخالفاً القياس أو الردّ على المخالف، وتضعيف رأيه وإظهار ضعف مذهبه النحوي وفساده أو عدم جوازه [3]،إذ لا غنى لكل نحوي عن الشاهد النحوي يستشهد به ليسند قاعدته ويؤيد به صحة وجهة نظره، ويدعم به مذهبه في مسألة نحوية ما، لا سّيما إذا كان فيها اختلاف في الآراء أو كانت خارجة عن القياس المتفق عليه بين النحاة [4].

فالشاهد الشعري وفق ما استقرّ عند اللغويين يراد به الدليل الذي يؤتى به ليستدل النحوي على صحة القاعدة النحوية التي صاغها بناء على اللغة التي

---

[1] عبد، محمد، 1989، الرواية والاستشهاد باللغة، عالم الكتب، القاهرة، ط3، ص 102.

[2] ينظر، عبد، محمد، الرواية والاستشهاد باللغة، ص 86.

[3] النايلة، عبد الجبار علوان، 1976، الشواهد والاستشهاد في النحو، مطبعة الزهراء، بغداد، ط1، ص 21.

[4] لنايلة، الشواهد والاستشهاد في النحو،ص 21.

جمعها من مصادرها سماعاً أو رواية، وسواء أكان ذلك من القرآن الكريم أو من كلام العرب شعراً ونثراً.

والاحتجاج بكلام العرب، والاعتماد عليه في بناء قواعد النحو لم يكن بلا شرط أو قيد، بل اقتصر فيه على من يوثق بفصاحتهم، وسلامة عربيتهم من أهل المدر والوبر ومن كان بحياة التبدّي أعمق وألصق، إذ وضعوا شروطاً لأحوال هؤلاء، كما حدّوا حدوداً زمانية ومكانية تحكم هذه العملية التقعيدية للغة وظواهرها [1].

ويرى الراجحي أن سبب شيوع الكثير من الأنماط اللغوية التي خرجت على المجمع عليه من قواعد النحو وشذّت عن المألوف منها الاستقراء الناقض لكلام العرب، قائلاً: إنّ النحو العربي لم يُقعِّد للعربية كما يتحدثها أصحابها، وإنّما قعّد لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى معين من الكلام هو في الأغلب شعر أو أمثال أو نص قرآني؛ أي أنّه لم يوسع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون حياتهم، وإنّما قصره على درس اللغة الأدبية [2].

1.3 مفهوم الحرف " لغةً ":

قال الخليل:" الحرف من حروف الهجاء وكل كلمة بنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني، تسمى حرفا، وإن كان بناؤها بحرفين أو أكثر مثل: "حتّى وهل وبل ولعلّ وكل كلمة تقرأ على وجه من وجوه القرآن تسمّى حرفاً، يقال: يقرأ هذا الحرف في حرف ابن مسعود؛ أي في قراءته " [3]،و يقول الرازي في مختار الصحاح: " وَحَرْفُ كُلِّ شَيْءٍ (شُفْرُهُ) وَ (شَفِيرُهُ) كَالْوَادِي وَنَحْوِهِ"[4] وجاء في

---

[1] أبو المكارم، علي، 1973، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ص 53.

[2] الراجحي، عبده، 1988، النحو العربي والدرس الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 48.

[3] الفراهيدي،العين،ت:مهدي المخزومي،إبراهيم السامرائي،دار ومكتبة الهلال(الحاء والراء والفاء) 211/3.

[3] الرازي،محمد بن ابي بكر،1986،مختار الصحاح،مكتبة لبنان،بيروت،مادة شفر 166/1.

اللسان" الحَرْفُ مِنَ الْجَبَلِ مَا نَتَأَ فِي جَنْبِه مِنْهُ كهَيْئَة الدُّكانِ الصَّغِيرِ أَو نَحْوِه. قَــالَ: والحَرْفُ أَيضاً فِي أَعْلاه تَرى لَهُ حَرْفاً دَقِيقًا مُشفِياً عَلَى سَواء ظَهْرِه"[1] ومن ذلــك قوله تعالى: ÇËÈ ¨Ÿ≈ym 4?ã ©!$#ßŠqè/ `B Ä$Z9$`Br [2].

يقول ابن فارس في مقاييسه: إن "الحاء والراء والفاء ثلاثــة أصــول، حــدّ الشيء والعدول وتقدير الشيء، فأمّا الحدُّ فحرف كل شيء حدّه كالــسيف وغيــره، والأصل الثاني الانحراف عن الشيء، يقال: انحرف عنه ينحرف انحرافا، وحرّفتــه أنا عنه؛ أي عدلت به عنه، والأصل الثالث المحراف حديدة تقدَّر بها الجراحات عند الفلاح، وزعم ناسٌ أن المحارف من هذا كأنّه قُدّر عليه رزقه كما تقدَّر الجراحــة بالمحراف" [3]، ويمكننا أن نردّ هذه الدلالات إلى معنى الحدِّ أو الطرف أو الناحيــة على الرغم من وجود بعض التفاوت في الربط بين المعنى الأصلي لمــادة حــرف وبين الدلالات الأخرى المتفرعة عنها.

1.4 **مفهوم الحرف اصطلاحاً**:

يقول ابن منظور في اللسان:" أمّا تسميتهم الحرف حرفاً،فحرف كــلّ شــيء ناحيته،كحرف الجبل والنهر والسيف وغيره "[4] والحرف مــن حــروف الهجــاء والحرف الأداة التي تسمّى الرابطة؛ لأنها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل ك عــن وعلى ونحوهما... "والحرف في الأصل الطرف والجانب به سُــمّي الحــرف مــن حروف الهجاء" [5].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، مادة حرف،42/9.

[2] الحج،الآية:11.

[3] ابن فارس،1979، مقاييس اللغة،ت:عبدالسلام محمد هارون،دارالفكر، 42/2.

[4] ابن منظور، لسان العرب، مادة حرف،42/9.

[5] ابن منظور، لسان العرب، مادة حرف،41/9.

والحرف في اصطلاح النحاة كلمة دلّت على معنى في غيرها، ويسمّى حرف المعنى أيضاً، وبالأداة، في حين يسميه المنطقيون بالأداة، أمّا معنى قولهم على معنى في غيره؛ أي على معنى ثابت في غيره [1].

أمّا المرادي في جنى الداني فيقول: اختلف النحويون في عّلة تسميته حرفاً، فقيل: سُمّى بذلك؛ لأنه طرف في الكلام وفضله... فإن قيل: إن الحرف قد يقع حشواً، نحو: مررت بزيد، فليست الباء في هذا بطرف، فالجواب أن الحرف لهدف في المعنى؛ لأنه لا يكون عمدة وإن كان متوسطا [2]،وحدّ الحرف ما دلّ على معنى في غيره فقط [3]، أي أنّه كل كلمة لا يظهر معناها في نفسها بل في غيرها.

1.5 مفهوم الأصناف المغلقة

ذكر سيبويه في باب علم ما عليه الكَلِمُ من العربية:" فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل...فنحو ثُمّ وسوف واو القسم ولام الإضافة ونحوها" [4]، أمّا ابن جني فقال:" إّن الكلام كله ثلاثة أضرب: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى [5] والحرف ما ليس فيه علامة من علامات الأسماء ولا علامة الأفعال، وإنّما جاء لمعنى في غيره نحو: هل وبل، وقد [6].

أمّا الفارسي فقد ذكر أن الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف [7] فأشار إلى أن الحرف ما دلّ على معنى في غيره، وذلك كالباء ومن و واو العاطفة

---

(1) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص 76.

(2) المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني، 1983، ت. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط2، ص 24.

(3) العكبري، ابو البقاء،1995، اللباب في علل البناء والأعراب، ت: عبدالاله النبهان، دار الفكر دمشق، ط1، 50/1.

(4) سيبويه، الكتاب،1988،ت:عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط/3، 12/1.

(5) ابن جنى،1988، اللمع في العربية، ت:سميح أبو مغلي،دارالمجدلاوي،عمان، ص 15.

(6) ابن جنى، اللمع في العربية، ص 16.

(7) الفارسي، أبو علي،1981، المسائل العسكريات،ت:إسماعيل عمايرة،مراجعة نهاد الموسى،منشورات الجامعة الأردنية،ص23.

وما أشبه ذلك، وهو أيضاً ما لا يكون خبراً ولا يجوز أن يخبر عنه، ألا ترى أنك لو قلت: زيد حتّى أو عمرو لعلّ فجعلتهما إخباراً عن الاسم لم يجز، وكذلك لو أخبرت عنهما، فقلت: حتّى منطلق أو حتى يقومُ، فجعلت ما بعدهما خبراً عنهما لم يستقم فهذه جمل [1].

حروف المعاني وهي الحروف التي تربط الأسماء بالأفعال والأسماء بالأسماء وتبين العلّة التي من أجلها وجبت قلتها في الكلام مع أنّها أكثر في الاستعمال وأقوم دوراً فيه [2].

في حين نجد أن المبرّد يفهم الحروف فهماً خاصاً فهي عنده بمعنى العوامل، إذ يقول: "اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها كما تعمل الحروف" [3]،أمّا الزمخشري فقد ذكر أن الحرف: "ما دلّ على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه إلاّ في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل، واقتصر على الحرف فجرى مجرى الغائب، نحو قولهم: نعم و بلى وأي وإنه ويا زيد وقد في قوله وكأن قد [4] وقد عقد الزجاجي في الإيضاح باباً تتأول فيه مفهوم حدّ الحرف عند النحاة وخلافاتهم حوله [5].

أمّا المرادي فأورد فصلاً خاصّا سمّاه " في حدِّ الحروف" تناول فيه أهمية وضع مفهوم جامع مانع لمعنى الحرف، محاولاً الوصول إلى أفضل حدّ لمعنى الحرف، إذ يقول: الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها فقط " ثُمّ يشرع في شرح عناصر هذا الحدّ، قائلاً: كلمة جنس تشمل الاسم والفعل والحرف، وعلم من تصدير

---

(1) الفارسي،المسائل العسكريات، ص 39.

(2) ابن سيده، 1996، المخصص، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ت: خليل إبراهيم، ط/1،ج4، ص 225.

(3) المبرد، أبو العباس 1979، المقتضب،ت: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث،القاهرة، ط2/، 80/4.

(4) الزمحشري، أبو القاسم، المفصل في صنعة الإعراب، دار الجيل، بيروت، ط/2، ص: 283.

(5) الزجاجي، أبو القاسم، 1996، الإيضاح في علل النحو، دار النفائس، بيروت، ط/6، ص: 55.

الحدِّ به أن ما ليس بكلمة فليس بحرف، كهمزتي النقل والوصل وياء التصغير، فهذه من حروف الهجاء،لا من حروف المعاني، فإنها ليست بكلمات، وهـذا أولـى مـن تصدير الحدّ بـ (ما) لإبهامها، أمّا قوله: " تدلّ على معنى في غيرهـا " فـصل يخرج به الفعل وأكثر الأسماء؛لأن الفعل لا يدلّ على معنى في غيره، وكذلك أكثـر الأسماء، وأمّا قوله(فقط) فصل ثان يخرج به من الأسماء ما يدل على معنـى فـي نفسه، ويدلّ على معنى في غيره، فإن الأسماء قسمان: قسم يدل على معنى في نفسه ولا يدل على معنى في غيره وهو الأكثر، وقسم يدل على معنيين: معنى في نفـسه ومعنى في غيره، كأسماء الاستفهام والشرط، فإن كل واحد يدلّ بـسبب تـضمّنه معنى الحرف،على معنى في غيره، مع دلالته على المعنى الذي وضع له [1].

أمّا ابن هشام فتناول حروف المعاني في الباب الأول من كتابه مغني اللبيـب في باب سمّاه: " في تفسير المفردات وذكر أحكامها" [2] ويعني بالمفردات الحروف وما تضمّن معناها من الأسماء والظروف، وقد رتبها على حروف المعجم.

فالحرف له معنى لكن معناه لا يقوم بذاته ولا يظهر جليَّاً إلا إذا اقترن بغيره، ذلك أنّ الكلمات الكاملة لها مضمون أغنى وأكثر تحديداً من الحروف وهذه الأخيرة إن هي في حقيقة الأمر إلا مجرد عناصر أو وسائل نحوية ليس لها معنى مـستقل بها،و ليست شيئاً أكثر من وسائل، وظيفتها التعبير عن العلاقات الداخلية بين أجزاء الجملة" [3] فالحروف من حيث التضام هي ذات افتقار متأصل إلى الـضمائم، إذ إنّ معناها لا يكتمل إلا بها، فحرف الجر لا يفيد معنى إلا مع المجرور، ولا العطف إلا مع المعطوف [4]، فالمعاني التي تؤديها الحروف جميعاً هي نوع من التعبيـر عـن علاقات في السياق، وواضح أن التعبير عن العلاقة معنى وظيفي لا معجمي، إذ لا

---

[1] المرادي، الجنى الداني، ص 21.

[2] ابن هشام،جمال الدين،1999،مغني اللبيب،ت:بركات يوسف هبّود،دار الارقم، بيروت، ط1، 50/1.

[3] أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، مكتبة الشبابي، د. ط، ص 53.

[4] حسان، تمام، 1994، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ص 126.

بيئة للحروف خارج السياق [1] حتى يفصح عن معناها المراد، ونخلص من ذلك كلّه إلى أن الحرف له معنى لكن معناه لا يقوم بذاته،ولذلك يقول الأستراباذي: " والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فـــ (غير) صفة للفظ، وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفرداً كالمعرّف باللام والمنكر بتنوين التنكير، وقد يكون جملة كما في: هل زيد قائم؛ لأنّ الاستفهام معنى في الجملة، إذ قيام زيد مُسْتَفْهَم عنه، وكذا النفي في: ما قام زيدٌ، إذ قيام زيد منفيٌّ فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره"[2] وقد أشار عبابنة إلى أن هذه الحروف تبدو وكأنها كانت في الأصل كلمات مستقلة، أفرغت من معناها الحقيقي، بسبب كثرة استعمالها عند العرب واستعملت مجردة [3].

1.6 أقسام حروف المعاني وخصائصها:

الحروف على ثلاثة أضرب، حروف المعجم وبعضهم يسميها حروف التهجي التي هي الأصل في كل الكلمات، وهي مدار الألسن عربيها وعجميها، وحروف الأسماء و الأفعال، والحروف التي هي أبعاض الكلمات أي جزء من الكلمة نحو النون من أن وعن واللام من هل ولم وما أشبه ذلك، وهي ليس لها معان تدل عليها، وحروف المعاني التي تأتي مع الأسماء والأفعال لمعانٍ تشير إليها، إذ يقول الزجاجي: " وأمّا حدّ حروف المعاني، وهو الذي يلتمسه النحويون، فهو أن يقال: الحرف ما دل على معنى في غيره نحو من وإلى وثم وما أشبه ذلك[4]، أما مصطلح (الاصناف المغلقة)فيراد به تلك الكلمات القليلة التي تحمل معنى لا يتغير الا نادرا أو أنّ تغيرها يحتاج إلى وقت طويل حتى يصيبها شيء من التغيير، إضافة إلى أن

---

[1] حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 127، 128.

[2] الأستراباذي، الرضي،1978، شرح الرضي على الكافية،تصحيح:يوسف عمر،جامعة قاريونس، 36/1.

[3] عبابنة، يحيى، 2006، تطور المصطلح النحوي البصري، جدارا للكتاب العالمي، عمان، ط/1، ص 230.

[4] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 54.

بنيتها ليست معرضة للتغيّر؛لكثرة دورانها على الألسنة وسهولتها وقصر عباراتها، ويمكن عدّها وحصرها بسهولة وأغلب هذه الاصناف يكون من حـــروف المعـــاني، ويقابل الأصناف المغلقة ما يسمى بالأصناف المفتوحة التي هي كثيرة العدد جدا[1].

وتتماز حروف المعاني عن الاسم والفعل أنها مبنية كلها، إذ لا يعتورهـــا مـــا تفتقره في دلالتها عليه إلى إعراب، نحو: أخذت من الدراهم فالتبعيض مستفاد مـــن لفظ (من) من دون الإعراب" [2] والأصل في بنائها أن يكون على الـــسكون؛ لأنـــه أخفّ من الحركة وما بني منها على حركة فإنما حُرّك لسكون ما قبله أو لأنّه حرف واحد فلا يمكن أن يُبتدأ به إلا متحرّكاً [3] والحرف ما لا يجوز أن يخبر عنه كمـــا يخبر عن الاسم ألا ترى أنك لا تقول: إلى منطلق، كما تقول: "الرجل منطلـــق، ولا يجوز أن يكون خبراً، لا تقول: (عمرو إلى) ولا (بكر عن) فقد بان أن الحرف من الكلم هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه ولا يكون خبراً [4]، والحرف مـــا لا يـــصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل [5] أي أن الحرف لا يقبل علامات الاسم أو الفعـــل. والحروف لا يصح تصريفها ولا اشتقاقها ولا تثنيتها أو جمعها [6].

1.7 عدد حروف المعاني:

لم يتفق العلماء على عدد محدد لحروف المعاني، بل الأمـــر مختلـــف فيـــه، فذكرها بعضهم في حدود الخمسين حرفاً ومنهم من أوصلها إلـــى المائـــة وزيـــادة، فالحديث عن حروف المعاني في كتب النحو جاء متناثراً في ثنايا حديث النحاة عن القواعد العامة للنحو العربي، فحديثهم عنها جاء غير منفصل في باب مستقل، إذ نجد

---

(1) عبابنة،يحيى،والزعبي،2008،علم اللغة المعاصر،29دار الكتاب الثقافي،إربد،الأردن-30.

(2) ابن عقيل، 1980، شرح ابن عقيل، دار التراث، القاهرة، ط20، ج1، ص 40.

(3) ابن السراج، 1988، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، ج1، ص 206.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو، ص 42.

(5) ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد، 2009، متن الأجرومية، ت: حايف النبهان، د. ط، ص 41.

(6) ابن جني، سر صناعة الأعراب، 1989، ت:حسن هنداوي، دار القلم، دمـــشق، ط1، ج2، ص 781.

سيبويه في الكتاب ذكرها في ثنايا حديثه عن موضوعات نحوية متعددة، فهو قد يذكر الأداة ضمن مجموعتها ، نحو قوله: "هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمُها وذلك: لم ولمّا واللام التي في الأمر وذلك قولك: ليفعل، ولا في النهي، وذلك قولك: لا تفعل؛ فإنما هي بمنزلة لم "[1] أو يتحدث عن الحرف في جانب منه كأن يقول: باب الفاء: اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن [2]،وفي موضع آخرمن كتابه يقول:" هذا باب الحروف التي لا تُقّدم فيها الأسماءُ الفعل، فمن تلك الحروفِ الحروفُ العواملُ في الأفعال الناصبة" [3].

وإذا ما أردنا أن نحصي عدد حروف المعاني التي عرضتها وبحثتها كتب النحو [4] يتبين لنا ما يلي:

1. عددها في كتاب معاني الحروف للزجاجي سبع وثلاثون ومائة أداة.
2. عددها في كتاب رصف المباني للمالقي خمس وتسعون أداة.
3. عددها في كتاب الجنى الداني للمرادي خمس ومائة أداة.
4. عددها في كتاب مغني اللبيب لابن هشام تسع وتسعون أداة.
5. عددها في كتاب الصاحبي لابن فارس أداتان ومائة فقط.
6. عددها في فقه اللغة وسرّ العربية للثعالبي لم يتجاوز ثمانياً وثلاثين أداة.

يقول المالقي في رصف المباني متحدثاً عن حروف المعاني في كتابه: " جملة الحروف خمسة وتسعون حرفا، ثلاثة عشر مفردة واثنان وثمانون مركبة" [5] أمّا المفردة فالألف والهمزة والباء والتاء والكاف واللام والميم والنون والفاء والسين والهاء والوأو والياء، وأمّا المركبة فهي: أجل وإذ وإذا وإذن وأل ولا وألا وإلى وألاّ

---

[1] سيبويه، الكتاب، 8/3.

[2] سيبويه، الكتاب، 28/3.

[3] سيبويه، الكتاب،110/3.

[4] الزجاجي، 1986، حروف المعاني، مقدمة المحقق، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/2، ص 43، 44.

[5] المالقي، أحمد بن عبد النور، 2002، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ت: أحمد محمد الخراط، دار العلم، دمشق، ط/3، ص 99.

وإلاّ وأم وأما وإمّا وأمّا وإن وإنّ وأن وأنّ وأما وأنا وأنتم وأنتن وأو وأي وإي وأيا وإيّا وأصبح وأمسى، وبجل وبل وبلى وثمّ وجلل وجَيْر وحتّى وحاشا وخلا وذا وربّ وكأنّ وكلّا وكما وكي ولا ولكنْ ولكنّ ولم ولمّا ولنْ ولو ولوما ولولا وليت وليس وما ومنْ ومنذ ومذ ومع ونحن ونعم وعدا وعلّ وعلى وعن وفي وقد وسوف وها وهل وهلاّ وهو وهي وهما وهم وهنّ ووا ووي ويا [1].

ومن النحاة من قسّم حروف المعاني حسب عدد حروفها التي يتكون منها الحرف إلى حروف أحادية وثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية، فيقول المرادي: " وهي منحصرة في خمسة أقسام: أحادي وثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي" [2] ويقول الشيخ البيتوشي في منظومته:

وقد جمعتُ جلّ تلك الأحرف من مُجمع عليه والمختلف
من الأحادي إلى الخماسي مُرتّبا وما أتى سداسي[3]

1.8 اختصاص حروف المعاني:

ويراد بالاختصاص حسب دخولها على الاسم وحده، فيقال لها مختصّة بالاسم أو على الفعل وحده فيقال له مختصّة بالفعل، وربّما تدخل على الاثنين، فيقال لها المشتركة، وفي ذلك يقول المرادي: " وأما أقسام الحرف فثلاثة: مختص بالاسم ومختص بالفعل، ومشترك بين الاسم والفعل" [4]،فرأى أن المختص بالاسم لا يخلو من أن يتنزّل منه منزلة الجزء أو لا، فإن تنزل منه منزلة الجزء لم يعمل ك (لام التعريف) وإن لم يتنزّل منزلة الجزء فحقّه أن يعمل" [5] وأضاف قائلاً:" وإذا عمل فأصله أن يعمل الجرّ؛ لأنه العملُ المخصوصُ بالاسم ولا يعمل الرفع ولا النصب

---

(1) المالقي،رصف المباني، ص 100.

(2) المرادي، الجنى الداني، ص 29.

(3) البيتوشي، عبدالله الكردي، 2005، كفاية المعاني في حروف المعاني،ت:شفيع برهاني،دار اقرأ للنشر، دمشق، ط1، ص30.

(4) المرادي، الجنى الداني، ص 25.

(5) المرادي، الجنى الداني، ص 26.

إلاّ لشبهه بما يعملهما كـ " إنّ" وأخواتها.. وقد جرّوا بـ (لعل) في لغة عُقيل" [1]، وذكر المرادي أن الحرف المختصّ بالفعل لا يخلو أيضاً من أن يتنزّل منه منزلة الجزء أو لا، فإن تنزّل منه منزلة الجزء لم يعمل، كحرف التنفيس، وإن لم ينزّل منه منزلة الجزء فحقّه أن يعمل، وإذا عمل فأصله أن يعمل الجزم؛ لأن الجزم في الفعل نظير الجرّ في الاسم [2].

وأمّا المشترك فيرى المرادي أن حقّه ألّا يعمل، لعدم اختصاصه بأحدهما وقد خالف هذا الأصل منها (ما) الحجازية، إذ أعملها أهل الحجاز عمل ليس لشبهها بها في حين أهملها بنو تميم على الأصل [3].

ويرى ابن عقيل أن الحرف ينقسم إلى قسمين: مختصّ وغير مختص، وأشار بهل إلى غير المختصّ وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال في حين أشار (بـ في ولم) إلى المختص وهو قسمان مختصّ بالأسماء كـ (في) ومختص بالأفعال كـ (لم) [4].

ويقول السامرائي إنّ في العربية أدوات خاصّة بالأسماء، فلا تدخل على الأفعال وأدوات خاصة بالأفعال، فلا تدخل على الأسماء، وهناك أدوات مشتركة تدخل على الأسماء والأفعال مثل ما النافية ولا وهل والهمزة وغيرها [5] وإلى ذلك أشار عمايرة قائلاً: الأدوات عوامل أضعف من الأفعال؛ لأنها تعمل أحياناً وتعطل عن العمل أحياناً أخرى [6] وهذه الأدوات تقسم إلى أدوات مختصّة بالدخول على الأسماء وهي أدوات الجرّ، وأدوات مختصّة بالدخول على الأفعال وهي أدوات

---

(1) المرادي، الجنى الداني، ص 26.

(2) المرادي، الجنى الداني، ص 26.

(3) المرادي، الجنى الداني، ص 27.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص 27.

(5) السامرائي،فاضل صالح،2007، الجملة العربية تأليفها وأقسامها،دار الفكر،عمان، ط2،ص 142.

(6) عمايرة، خليل أحمد،1985، العامل النحوي، ص 58.

النصب أولاً وأدوات الجزم ثانياً، وأدوات غير مختصّة، فتدخل على الأسماء تارة وعلى الأفعال أخرى.[1]

عرّف عبابنه الحروف المختصّة بعد أن ذكر أن الحروف تقسم إلى حروف مختصّة وغير مختصّة ومشتركة، قائلاً: والحروف المختصّة معناها: الحروف التي تختصّ بالدخول على أحد القبيلين(الأسماء والأفعال)دون الأخر. فتعمل فيه،وقد شذّت حروف مختصّة،فلن تعمل، وتقسم إلى الحروف المختصّة بالدخول على الأسماء وتشمل الحروف المشبهّة بالفعل وهي إنّ وأخواتها وحروف الجرّ، أمّا الحروف التي تختصّ بالدخول على الأفعال، فهي الحروف التي تنصب الفعل المضارع، و قسمها إلى ما ينصب الفعل المضارع بنفسه والحروف التي تنصب بإضمار (أن) وحروف الجزم، والحروف التي تختص بالدخول على الفعل المضارع ولكنها لا تعمل فيه [2] أمّا الحروف غير المختصّة وهي حروف لا تختصّ بالدخول على أحد القبيلين الأسماء والأفعال ومنها، حروف التحضيض والاستفتاح والامتناع، وحروف الاستفهام وحروف الجواب والردع وحروف الصلّة وغيرها [3].

1.9 حروف المعاني حسب الإعمال والإهمال:

قسّم النحاة حروف المعاني من حيث العمل أي الأثر النحوي الذي تتركه فيما تدخل عليه، إلى قسمين هما: العامل والمهمل، فالعامل هو الحرف الذي يترك أثراً على ما يدخل عليه من حيث الإعراب، رفعاً أو نصباً أو جراً أو جزماً، في حين أن غير العامل لا يترك أثراً على ما يدخل عليه ولذلك سّماه النحاة المهمل، هذا من جهة الأثر الإعرابي، أمّا من جهة المعنى فإن كلّ الحروف تترك أثراً في المعنى فيما تدخل عليه.

---

[1] عمايرة، العامل النحوي، ص 59..

[2] انظر: عبابنة، المصطلح النحوي، ص 232 وما بعدها.

[3] عبابنة، المصطلح النحوي، ص 267 وما بعدها.

فالحروف العاملة هي التي تختصّ إمّا بالاسم أو بالفعل، إذ يقول ابن الانباري: فإن قيل: فإلى كم يقسم الحرف؟ قيل: إلى قسمين: معمل ومهمل فالمعمل هو الحرف المختصّ، كحرف الجر وحرف الجزم، والمهمل غير المختصّ كحرف الاستفهام وحرف العطف [1] وإلى ذلك أشار ابن مالك في قوله[2]:

سِواهُما الحرْفُ كهلْ وفي ولَمْ فعل مُضارع يلِي لمْ كيَشَمْ

يقول ابن عقيل في شرحه مشيراً إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوه من علامات الأسماء والأفعال ثمّ مثّل بهل وفي ولم، مُنبِّهاً على أن الحرف ينقسم إلى قسمين مختص وغير مختص، فأشار بهل إلى غير المختص وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال نحو هل زيد قائم وهل قام زيد، وأشار بـ في إلى المختصّ وهو قسمان مختص بالأسماء كـ في نحو: زيد في الدار، ومختص بالأفعال نحو لم يقم [3].

ذكر المالقي أن الحروف تنقسم ثلاثة أقسام: قسم عامل لا غير وقسم غير عامل لا غير وقسم جائز أن يكون عاملاً وغير عامل" [4]،وهذا التقسيم يرتكز إلى الطابع التأثيري في التركيب اللغوي الذي تتركه حروف المعاني عند دخولها على التركيب،فالعامل من الحروف ما جاء مفرداً نحو حرف الباء، أمّا المركّبات من الحروف فهي إثنان وعشرون حرفاً، وهي: إذ(بشرط أن يكون معها ما) وإلى وحاشا، وخلا، وربّ، وكأنّ وكي ولكنّ ولم ولن وليت ومنذ ومذ ومِنْ ومَنْ ومع وعدا وعن وعلى وعلْ وفي [5].

أمّا غير العامل من الحروف المفردة فهي ثمانية أحرف، وهي: الألف والهمزة والميم والنون والفاء والسين، والهاء والياء، ومن المركّبات سبعة وأربعون حرفاً وهي: أجل وإذا وأل وألا وأمّ وأما وأمّا وإمّا، وأنا وأنت وأنتما وأنتم وأنتّن،

---

(1) ابن الأنباري،1999، أسرار العربية،دار الأرقم بن الأرقم،ط1/1،40/1.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص 22.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج1، ص 23.

(4) المالقي، رصف المباني، ص 100.

(5) المالقي، رصف المباني، ص 100.

ووا وأي وإي، وأيا وأيّا، وكلْ وبل وبلى وثمّ وجلْ وجير وذا، وكلاّ ولكنْ ولو، ولوما، ونحن ونعم وقد وسوف وها وهيا وهل وهلاّ وهو وهي وهما وهم وهن و وا و وي ويا [1].

أمّا الذي يجوز أن يكون عاملاً وغيرَ عامل من المفردات أربعة أحرف وهي: التاء والكاف واللام والواو، ومن المركّبات اثنا عشر حرفاً وهي: إذن وإن وأنّ وأنْ ولن وحتّى وكما ولمّا ولولا وليس وما ولا " [2].

فالحروف العاملة إذن تنقسم من جهة عملها إلى أربعة أقسام: قسم عامل رفعاً ونصباً في الاسم وقسم عاملٌ جرًّا فيها وقسم عاملٌ نصباً في الأفعال وقسم عاملٌ جزماً فيها [3].

وهذان القسمان العامل والمهمل هما اللذان اعتمدهما النحاة في نظرتهما إلى حروف المعاني، إذ يقول المرادي: " إنّ الحرف قسمان: عامل وغير عامل فالعامل هو ما أثّر فيما دخل عليه رفعاً أو نصباً أو جرّا أو جزماً وغير العامل بخلافه ويسمّى المهمل [4].

ثم يشير المرادي إلى أن العامل قسمان: قسم يعمل عملاً واحداً وقسم يعمل عملين، فالأول إمّا ناصب فقط كنواصب الفعل وإلاّ في الاستثناء و "أو" عند مَن يراهما عاملين، وإمّا جارّ فقط وهو حروف الجرّ، وإما جازم فقط وهو حروف الجزم، والثاني قسم واحد ينصب ويرفع وهو إنّ وأخواتها وما الحجازية وأخواتها، وزاد بعض المتأخرين قسماً آخر يجرّ ويرفع قال: وهو (لعلّ) خاصة على لغة بني عقيل [5]‘في حين سمّاهما بعض النحاة بالحروف المختصّة وغير المختصّة والمشتركة، إذ أشار عبابنه إلى أنّ حروف المعاني تقسم إلى حروف مختصّة وغير مختصّة ومشتركة.

---

(1) المالقي، رصف المباني، ص 100.

(2) المالقي، رصف المباني، ص 100.

(3) المالقي، رصف المباني، ص 100.

(4) المرادي، الجنى الداني، ص 27.

(5) المرادي، الجنى الداني، ص 28.

وعليه فإنه يمكن لنا أن حصر الحروف العاملة على النحو الآتي:

أ- الحروف المختصّة بالأسماء والعاملة فيها نصبًا ورفعًا ويطلق عليها النحاة الحروف المشبهة بالفعل وتشمل إنّ وأخواتها (إنّ وأنّ وإنْ وأنْ، وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ، وما وأخواتها (ما وليس ولا) أمّا الحروف العاملة جرّا في الاسم فهي (الباء والتاء والوأو والكاف اللام وإلى وحاشا، وحتى، وخلا وربّ ومذ ومِنْ ومُنْ، ومنذ ومع ولي ولولا (على رأي مختلف فيه) وعلّ وعدا وعن وعلى وفي [1].

ب-الحروف المختصّة بالأفعال فهي الحروف التي تنصب الفعل المضارع وتشمل أن ولن وإذن وكيما وكي، وحتى، واو المعيّة، وفاء النصب، وأمّا العامل في الأفعال جزماً وهي اللام، ولم ولمّا ولا الناهية، وإن، وإذ مقرونة بـ (ما).

ج-أما الحروف غير المختصّة أي المهملة غير العاملة فيمكن حصرها على النحو الآتي: الهمزة والألف والسين والفاء والياء والنون وأل وأم وأو وإي وأي وبل وقد وهل ووا، وويو يا، وأجل، بلى، نعم، جير، وجلل، وثم وسوف، هيا، أما، أيا، ألاّ، أمّا، كلاّ، لكن، لوما، وهلاّ.

تلك إذن هي التقسيمات التي اعتمدها النحاة في تصنيف حروف المعاني وتقسيمها إلى حروف مختصّة وغير مختصّة بناء على عملها وإهمالها ودخولها على الأسماء والأفعال وأي أثر تتركه عليهما أو عدمه. وما زالت هذه التقسيمات هي المعتمدة عند النحاة من قدامى و محدثين.

1.10 الشاهد الشعري بين القاعدة والاستعمال:

يُعدّ علم النحو قانون العربية وميزان ضبطها، الذي يقيس نصوصها، إذ أخذ العلماء على عاتقهم جمع أصوله وتقنين قواعده، معتمدين في ذلك على الشاهد اللغوي في ضبط هذه القواعد وصياغتها، فالشاهد اللغوي يُعدّ العنصر الأول

---

[1] المالقي، رصف المباني، ص101.

والأساس لعمليتي التوثيق والاحتجاج، ولاسيّما الشاهد الشعري الذي يُعدّ من المصادر السماعية بعد القرآن الكريم.

وعمل النحاة على وضع القاعدة وأحكامها بحيث لا يدخلها خلل أو قصور، بل تكون شاملةً لجميع الأنماط اللغويّة وأداءتها المختلفة، محاولين الوقوف على كل ما يمكن من هذه الأداءات أن يخرج عن إطار القاعدة النحوية، إذ تمثل هذه الأداءات الجوانب الاستعماليّة في اللغة، التي حاول أن يقف النحاة أن يقفوا عندها بغية إخضاعها للقاعدة النحوية، التي صيغت بناء على الأشيع من الظواهر اللغوية في اللغة.

يحْرص النحاة أثناء انشغالهم في مسألة التعقيد النحوي على أن تشمل قواعدهم النحوية التراكيب اللغويّة وأنماطها المختلفة التي جاءت في كلام من يحتج بكلامه، اعتماداً على أن الاحتجاج يراد به إثبات صحّة قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة [1].

ولكن هل ما قاله العرب في عصور الاحتجاج لغة واحدة يحكمها نحو واحد، أم لغات مختلفة تقتضي أنحاءً مختلفة بصيغة الجمع [2] فالاستعمال اللغوي جاء بأنماط لغويّة جعلت القواعد النحويّة تقف عاجزة أمامها، فلم تتمكن تلك القواعد النحويّة بمفهومها الضيق أن تشملها، إذ إنّ هذه القواعد ما هي إلا قوانين مستنبطة من طائفة من كلام العرب الذين لم تّفسد سلائقهم [3].

فالنحاة وضعوا قواعد نحويّة لضبط تلك الأنماط اللغوية إلاّ أن اللغة بحكم طبيعتها غير ملتزمة بالقواعدية في جميع أنماطها وذلك أن شيوع القاعدة لا يعني مطابقتها لسلوك اللغة [4]، إذ تبقى مساحة متاحة أمام أبنائها تعطيهم حرية التعبير

---

(1) الأفغاني، سعيد،في أصول النحو، ص 6.

(2) عبد الغني، أحمد عبد العظيم، 1990،القاعدة النحوية، دار الثقافة للنشر،القاهرة، ص 26.

(3) الأفغاني، سعيد، 1971، الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها، دار الفكر، ط/1، ص 5.

(4) شوقي،محمد أمين،ومصطفى حجازي،1969، في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية، القاهرة،ط/1، ج1، ص 170.

بأداءات لغوية بعيدة عن تلك الحدود القواعدية المعياريّة الصارمة، ومن هنا فإن تلك القواعد النحويّة التي صاغها النحاة بناء على استقرائهم الناقص للمادة اللغويّة التي جمعت من أفواه الناطقين بها، لم تكن قادرة على احتواء كل ما صدر عن أبناء اللغة من أنماط لغوية وأداءات وتراكيب يعبرون فيها عن حاجاتهم وأغراضهم اليومية، فكثير من هذه الأدوات اللغوية يمكن أن نرجعها إلى الذاكرة اللغوية التي تصدر عن تيار اللاوعي وهي لا تتبع النظام اللغوي أو الكفاية اللغوية الواعية، إذ برز في علم اللغة الحديث اتجاة قسّم العمليات اللغوية إلى محاور لغوية حديثة تندرج تحت مسمى ما يشتمل عليه النظام اللغوي المجرد من القواعد وما تشتمل عليه الذاكرة اللغوية العامة لأبناء اللغة وما يخضع للذاكرة اللغوية [1].

فالشواهد الشعريّة هي الأساس الذي استند إليه النحاة في بناء قواعدهم النحوية، فهم ينظرون إلى هذه الأداءات بعين القاعدة النحوية، واضعين نصب أعينهم أن ما جاء موافقاً لهذه القاعدة النحوية التي صاغوها بناء على الأشيعِ والأعمِّ من كلام العرب، حكموا بصحته وصوابه، وقاسوا عليه بقية كلامهم، أمّا ما خالف ذلك فوصفوه بالخطأ أو الشذوذ أو الندرة أو غير ذلك من الأوصاف التي جاءت في كتب النحو.

يقول أحمد عبد العظيم إن ما جاء في عصر الاحتجاج مخالفاً لقواعد النحاة التي انتهوا إليها لا يصح وصفه بالخطأ [2] وهو ينطلق في ذلك من أن النحو العربي لا يصف العربية بل بعضها [3]، وإلى ذلك يشير كمال بشر قائلاً:" وفي ظنّنا أن هذا الخلط وأمثاله من أكبر عوامل التعقيد والاضطراب في قواعد اللغة – أصواتها وصرفها ونحوها- فكثيراً ما يحدث أن يضع علماء العربية قواعد مختلفة، متباينة أو متناقضة، للظاهرة اللغوية الواحدة، وذلك سببه أن هذه الظاهرة قد تكون مختلفة الخواص من لهجة إلى أخرى، إذ إنّها ذات مسلكين مختلفين فيها، وربما

---

[1] الحباشنة، مأمون، 2007، العملية اللغويّة بين القاعدة والذاكرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، ص12-13.

[2] عبد الغني، أحمد عبد العظيم، القاعدة النحوية، ص 17.

[3] عبد الغني، أحمد عبد العظيم، القاعدة النحوية، ص 17.

يكتفون في أحيان كثيرة، بوضع القاعدة العامة لهذه الظاهرة طبقاً لما لاحظوه من خواصّها في لهجة معينة، ثم يحكمون بالشذوذ أو عدم الصحة أو التأويل على خواصّها الأخرى التي تتميز بها في لهجة أو عدد آخر من اللهجات [1]، أي أنهم ربما لا يلتفتون إلى حرية اللغة أو الحرية الشعرية أو حرية أبناء اللغة في استعمال لغتهم وفق حاجاتهم اللغوية.

إن ملاحظة واقع الاستعمال في اللغة حين يستعمل الفرد لغة الجماعة اللغوية التي هو عضو فيها أو لهجة البيئة التي نشأ بينها لا يتوقف استعماله على قواعد مقننة أو هيئات ذات اختصاص [2] يمكنّنا من اتخاذ الموقف اللغوي معياراً لتحديد المستوى اللغوي، فالنحاة وجدوا بعضاً من الأساليب اللغوية أو الصيغ قد شذّت عن القاعدة وخالفتها اعتماداً على انتمائها للهجة بعينها، وبهذا وجدوا لأنفسهم وسيلة لتفسير ما خرج عن القاعدة التي صاغوها بأنفسهم وهذا التبرير من الأسس التي اتكأ عليها النحاة في توجيه بعض النصوص التي جاءت مخالفة للقاعدة النحوية [3].

يفسّر لنا عبده الراجحي الأسباب التي تقف وراء شيوع الكثير من الأنماط اللغوية التي جاءت مخالفة للقاعدة النحوية، منها الاستقراء الناقص لكلام العرب، إذ يقول: "إنّ النحو العربي لم يقعّد للعربية كما يتحدثها أصحابها وإنّما قعّد للعربية التي تتمثل في مستوى معين من الكلام هو في الأغلب شعر أو أمثال أو نصّ قرآني، أي أنّه لم يوّسع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون حياتهم وإنّما قصرَه على درس اللغة الأدبية [4].

فالأجدر أن يعاد النظر في القاعدة النحويّة لا تلك الأداءات اللغوية، فاللغة تدرس كما هي،دون أن نخضعها للقاعدة النحوية، بل القاعدة النحوية هي التي تخضع للغة ومع ذلك نجد أن النحاة جعلوا من القاعدة النحوية "سلطة نحوية" تقرّر

---

[1] بشر، كمال،1973، دراسات في علم اللغةمكتبة الخانجي،القاهرة، ص 82.

[2] عيد، محمد، المستوى اللغوي، عالم الكتب القاهرة، (د. ت) ص 117.

[3] الملخ، حسن، 2002، التفكير العلمي في النحو العربي، عمان، دار الشروق، ص 78.

[4] الراجحي، عبده،1988، النحو العربي والدرس الحديث، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، ص 48.

ما ينبغي أن يكون خدمة لهدف ما، قد يكون اجتماعياً أو دينياً أو أخلاقياً أو جمالياً أو غير ذلك" [1]، ونحن هنا لا ندعو إلى نسف القواعد وإعاده بنائها من جديد " معاذ الله " لكننا ندعو إلى إعادة دراسة تلك القواعد النحوية بحيث تشمل تلك الأداءات اللغوية التي بقيت خارج نطاق القواعد النحوية ونعتها النحاة بالشذوذ أو الخطأ من منطلق أن اللغة أوسع من القاعده النحوية،إضافه إلى أنّ اللغة تعطي أبناءها مساحة لغوية تمكنهم من التعبير بحرية عن أغراضهم اللغوية دون قيد أو شرط، فالمعيارية تستعمل في علم اللغة ليحدّد العالم اللغوي المعايير التي يجب اتباعها لكي يأتي الكلام فصيحاً على كلام العرب [2]. فالقاعدة لدى المعيارين - كما يرى تمّام حسّان -غاية في نفسها، وقانون ذو سلطة توجب وتجيز وتمنع [3]، ومع ذلك فإنّ اللغة بحسب طبيعتها لا يمكن أن تخضع لمنطق الاطّراد، فحالة الشذوذ تُعدّ ظاهرة طبيعية فيها، إذا ما نظرنا إلى القواعد التي صيغت بناء على ظاهرة الاطراد فيها، بناء على عدة ظواهر لغوية منسوبة إلى مجموعة من اللهجات اللغوية وفق إطارين زماني ومكاني معينين، وما أن وجد النحاة بعض الاستعمالات اللغوية قد خرجت عن القاعدة النحوية، حتى وصفوها بالشذوذ محاولين ردّها بالتأويل والتفسير، ومثال ذلك رفع اسم " إن"، إذ إنّ الأصل الاستعمالي لحروف النواسخ أن تدخل على الجملة الاسمية، فينتصب الاسم الأول ويسمّى اسمها ويرتفع الاسم الثاني ويسمى خبرها، ومع ذلك جاء الاستعمال اللغوي بأنماط لغوية خرجت على هذا الأصل، نحو قوله تعالى﴿(ÞÍ

d«›¹ 9 ¡«Å•°è Ê ÎïÇ﴾ [4].

---

[1] شمس الدين، جلال، 1994، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، الاسكندرية، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية، ص 209.

[2] شمس الدين، جلال، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، ص 214.

[3] حسان، تمام، 1971، منهج النحاة العرب، مطبعة جامعة القاهرة، ص 35.

[4] طه، الآية 63.

اختلفت الآراء النحوية حول هذه الآية بين مؤيّد ومعارض للقاعدة النحوية، فمن النحاة من سوّغ مجيء الاسم مرفوعاً على أنّ " إن" بمعنى "نعم " وعليه فإن "هذان" مبتدأ وساحران "الخبر" وذهب آخرون إلى أن "إن" مخفّفة وهي هنا غير عاملة، وفي رأي آخر أن اسمها ضمير الشأن المحذوف أي "إنه" والجملة الاسمية خبر "إن" ومنهم من رأى أن "هذان" اسمها على لغة مَنْ يلزمون المثنى الألف "رفعاً ونصباً وجراً [1]، وهي قراءة لابن كثير وحفص بتخفيف "إن" على أنّها مخففة من الثقيلة "وهذان" مبتدأ و (ساحران) خبره واللام لام الابتداء الفارقة،وقال الأخفش:قد اختلف فيه القرّاء،فقال بعضهم هو لحن...وخرّجها على وجهين:أحدهما على لغة بني الحارث بن كعب،يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف،...والوجه الآخر أن تقول وجدت الألف في هذا دِعامة وليست بلام فعل فلمّا ثنّيت زدتُ عليها نوناً ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كلّ حال [2].

فالنحاة لم يدّخروا جَهْداً في استقراء كلام العرب، وجمع شواهد اللغة، والخروج بقواعد تنظم السلوك اللغوي وأداءاته المختلفة، وتضبط لسان أبناء اللغة، اعتماداً على الأخذ بما كان جارياً مطرداً من هذه الظواهر اللغوية، واستبعاد ما كان نادراً أو قليلاً، ولكن إذا ما دققنا النظر في الشواهد الشعرّية التي جمعها النحاة الأولون في مصنفاتهم النحويّة بهدف صياغة القواعد النحوية وضبطها آخذين بمبدأ الأشيع والأعم من هذه الظواهر، نجدهم قد بنوا قواعدهم معتمدين على كثرة الشواهد التي جاءت تدعم هذه الظاهرة أو غيرها، ومع ذلك نجد بعض الشواهد الشعرية التي تمثل ظاهرة لغوية لا تتفق مع القواعد النحويّة التي صاغوها، فنعتوها بالشذوذ أو الضرورة، أوالقياس الخاطئ وغيرها من المصطلحات التي تقدح في هذه الشواهد، فلو كانت هذه المسألة تقف عند حدود شاهد شعري واحد جاء مخالفاً للقاعدة النحوية، لقيل إن هذا الشاهد من الشواهد التي تحفظ ولا يقاس عليها، أو ربمّا قيل

---

[1] الحلبي، السمين،، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ت: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، ج8، ص 65. وينظر:الدمياطي،شهاب الدين،1998،إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر،ت:أنس مهرة،ط1،ج1،ص384.

[2] الأخفش، أبو زكريا،1983، معاني القرآن،،عالم الكتب،بيروت،ط/3، 182/2.

من النادر غير المطرّد، إلا أنّ المسألة لا تقف عند هذا الحدّ بل تتجــاوزه لتــصبح ظاهرة لغوية مستعملة وشائعة بين أبناء الجماعة اللغوية، فهل من المعقول أن نلغي هذه الظاهرة اللغوية وهي مستعملة بين أبناء الجماعة اللغوية، ولا نعترف بها، مــن أجل أن نحافظ على هيبة القاعدة النحوية ومعاييرها الصارمة؟

ودخول " أل" على الفعل المضارع، لم يجزه أغلب النحاة وعدّوه من باب الضرورة الشعرية [1]، وفي رأيهم هذا خروج على القاعدة النحويّة التي تنصُّ على أن "أل" اسم موصول بمعنى الذي يرتبط فقط بالصفات المحضّة وهي اسم الفاعــل واسم المفعول والصفة المشبهة، إذ أورده ابن هشام في مغنى اللّبيب علــى أن "أل" اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول [2].

ولكنّ البغدادي في خزانته قد جاء بثمانية شواهد شــعريّة، تــدلل علــى أن دخول(أل) على الفعل المضارع كانت ظاهرةً لغويةً مستعملةً، وأن القواعد النحويّة بنيت على الاستقراء الناقص، إضافةً إلى أنّ اللغة أوسعُ من أن تُحصى في قاعــدة نحوية، أما تكفي ثمانية شواهد لبناء قاعدة نحويّة (وإن كانت مجهولة القائل)،لإخراج هذه الشواهد من دائرة الشذوذ أو العلّة إلى دائرة الكثرة ثم إباحة استعمالها في القول من دون حرج أو تضييق على أبناء اللغة وقد أعطتهم مساحة من الحريــة تجعلهــم يعبرون عن حاجاتهم اللغوية دون شرط أو قيد، كقول الشاعر[3]:

يَقُولُ الخَنَى، وأَبْغَضُ العُجْمِ، ناطِقاً إلى رَبِّهِ، صَوتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

وقول الآخر[4]:

---

(1) السيرافي،أبو سعيد،1985، ضرورة الشعر،ت:رمضان عبدالتواب،دار النهضة،بيروت،ط/1 ص165-166،وابن هشام، مغني اللبيب، 104/1.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، 104/1.

(3) ابن منظور،لسان العرب،جدع،41/8. البغدادي، 1997، خزانــة الأدب، ت. عبــد الــسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1/ 31.

(4) الازهري،أبو منصور، 2001،تهذيب اللغة،ت:محمد عوض مرعــب، دار إحيــاء التــراث العربي،بيروت،ط/16،15/332،ابن منظور،لسان العرب،جدل9/6، البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص 32.

مَا أَنْتَ بالحَكَمِ الْتُرْضَى شَهادَتُه وَلَا الأَصِيلِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَل

وقول الآخر [1]:

ما كاليَرُوحُ ويَغْدُو لاهِيًا مَرِحًا مُشَمِّرًا يستديمُ الحزمَ ذو رَشَدِ

وقول الآخر [2]:

لَا تبْعَثنّ الْحَرْبَ إِنِّي لَك الينْذُر مِن نِيْرانِها فَاتّقِ

إذن لو كانت المسألة تقف عند شاهد أو شاهدين جاءا مخالفين للقاعدة النحوية، لقلنا إنّ ذلك يمكن عدّة من باب الشاذِّ الذي خرج على قواعد اللغة وقوانينها، ولكن الأمر أصبح سيفاً سلّطه النحاة على الظواهر اللغوية ومعياراً بين الصواب والخطأ فيها، فما جاء موافقاً لهذه القواعد من النصوص أخذوا به وما خالفها سلكوا به طريق التأويل والتخريج على وجه من الوجوه التي تقبل عندهم على الرغم من أن المنهج العلمي لا يمانع من وجود بعض الوجوه التي تخرج على القاعدة النحويّة شريطة أن نجد له تفسيراً مقبولاً، إذ يقول أحد الباحثين: إن وجود ما لا تضبطه القاعدة نتيجة مقبولة في التحليل العلمي بشرط أن تخضع للتفسير على نحو ما" [3] إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال التمرد على القاعدة النحوية، بل هي دعوة إلى إعادة النظر في تلك القواعد النحويّة لتستوعب تلك الأداءات اللغوية التي تتيح للمتكلم أن يعبِّر عما في نفسه من دون قيد قواعدي يفرض عليه، فالاستعمال اللغوي هو المعيار الذي يجب اعتماده في مسألة بناء القواعد" النحوية"؛ لأن الاستعمال هو الأصل الذي قامت عليه الدراسات النحوية، إذ بنى النحويون عليه قواعدهم، وهو بهذا المعنى يراد به وجود الظاهرة في اللسان العربي بغض النظر عن الكثرة أو القلّة لهذه الظواهر اللغوية [4] فإذا ما خرجت هذه الظواهر اللغوية عن

---

[1] ابن مالك،1990، شرح تسهيل الفوائد،ت:عبدالرحمن السيد ومحمد المختون،هجر للطباعة،ط/1،201/1 ،البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص 32.

[2] البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص 32.

[3] الملخ، حسن، التفكير العلمي في النحو العربي، ص 24.

[4] عبابنه، يحيى، 2014، القراءات القرآنية رؤية لغوية معاصرة، دار الكتاب الثقافي، اربد، ط1، ص 329.

القواعد النحوية لجأ النحاة إلى التخريجات والتعليلات التي تحاول ردّ الأنماط اللغوية إلى عقال القاعدة القسرية، إذ إنّ هذه التعليلات النحوية، ما هي إلا نتيجة لسيطرة العامل على ذهن النحويين عامة، على الرغم من إمكانية اللجوء إلى أمور إعرابية أخرى ناشئة عن مساحات الحريّة اللغوية التي تمنحها اللغة لأبنائها، فالقواعد النحوية لا تتسع للأداءات اللغويّة، فلا يوجد داعٍ يدعو إلى التشدّد في تطبيق القواعد النحوية على هذه الأداءات اللغويّة المستعملة [1].

1.11 الشاهد الشعري بين الضرورة و المُتَبقِّي:

من المسلّم به أن النحاة واللغويين تناولوا الضرورة الشعريّة في مؤلفاتهم النحويّة، لا على أساس أنها باب من أبواب النحو، بل هي المخرج الذي لجأوا إليه في التخلص من بعض الظواهر اللغوية التي ضاقت القاعدة عن استيعابها ضمن قواعدها العامة التي صاغوها بناء على الظواهر اللغوية التي برزت معهم في المادة اللغوية التي استقروها وخرجوا منها بقواعد تحكم العملية اللغوية، فقد صنفوا عدداً من المؤلفات التي وصفت الاستعمالات اللغوية والأنماط اللغوية المختلفة التي خرجت على مألوفهم، ولم تخضع للقواعد التي رأوا فيها أنها تتماز بالكلية والشمول وتحقق لهم القدرة على التعميم [2]، إذ أدرك الخليل بن أحمد الخاصية اللغوية الشعريّة، وميّزها عن لغة النثر، حين قال: " والشعراء أمراء الكلام، يصرفونه أنّى شاؤوا ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده، ومن تصريف اللفظ وتقييده، ومدّ المقصور وقصر المحدود، والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كلّت الألسنة عن وصفه ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد ويبعدون القريب ويحتجّ بهم، ولا يحتجّ عليهم[3] " إنّ قول الخليل هذا

---

[1] عبابنه، يحيى، القراءات القرآنية رؤية لغوية معاصرة،ص 450.

[2] ينظر، عبابنه، يحيى، ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، 2013، مجلة جذور، النادي الأدبي الثقافي بجدة، العدد 34، ص 97.

[3] نقلاعن: الحصري، القيرواني،1953، زهر الأدب وثمر الألباب،ت:علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج2، ص433.

ينمّ عن فهم عميق لطبيعة الشعر الذي ينماز عن النثر بلغته الخاصة التي تمتاز بخصائص معينة، تجعلهم قادرين على تغيير التركيب والإتيان بألفاظ متعددة وأساليب مختلفة، فهم أبناء اللغة الذين وهبهم الله القدرة على استخراج ما عجزت عنه الألسن الأخرى،وربما يندرج ما جاءوا به تحت باب اللهجات التي جاء فيها بعض الأنماط اللغوية والاستعماليّة التي لم تدخل في دائرة التقعيد اللغوي

ونجد سيبويه قد أفراد باباً من كتابه، تحت عنوان " ما يحتمل الشعر" يشير فيه إلى الضرورة الشعرية، قائلاً:" اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام" [1]، وفي موضع آخر يقول: "هذا باب ما يجوز في الشعر من" إيّا" ولا يجوز في الكلام، فمن ذلك قولُ حُميد الأرقط [2]:

إليك حتّى بلغتْ إيّاكَا

أساس الضرورة عند سيبويه يقوم على قوله: " وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً" [3]، فالشاعر في رأيه غير مقيد بالضرورة أو بعدم وجود مندوحة للشاعر عن الضرورة، فهو حين يلجأ إلى تركيب ما يسدُّ مسد تركيب آخر أو بنية لفظية مسدّ لفظة أخرى، مع الأخذ بوجه المشابهة في التركيب أو اللفظة أو حتى المعنى.

أما ابن مالك فيعرف الضرورة قائلاً: "ما ليس للشاعر عنه مندوحة غير أنه ليس في كلام العرب ضرورة إلا ويمكن تبديل تلك اللفظة وَنظم شيء مكانها" [4]، في حين أن كمال بشر يرى أن الضرورة ليست من باب الخطأ كما يظنُّ بعض الناس، إنما هي تجيء على وَفْق لهجة من اللهجات، أو تجيء على وَفْق مستوى لغوي معين[5].

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 26.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص 362.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 32.

[4] السيوطي، جلال الدين، 1999، الاقتراح، ت: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الصفا، ص 46.

[5] بشر، كمال، 1973، دراسات في علم اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص 115.

لكن اللغة بطبعها لا تتميز بخضوعها التام للقواعديّة ذلك أن اللغة على امتداد عصور استعمالها تسير في طرق مختلفة، وأما القواعد فإنها تتميز بافتراض لحظة الثبات الاستعمالي الظاهري واستقرارها الذي تنطلق منه القواعد، وعليه فإن الشاعر لا يخرج عمّا عليه الاستعمال اللغوي للألفاظ والعبارات أو التراكيب اللغوية إلا ليبلغ في تلك الألفاظ والتراكيب مستوى آخر من مستويات الاستعمال الواقعة في دائرة اللغة، أي أن الشاعر يظل محدوداً بدائرة اللغة لا يتجاوزها.

في حين أن الضرورة الشعرية عند ابن جني هي ما وقعت في الشعر سواء أكان عنه مندوحة أم لا، إذ يقول:" والشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيراً ما يحرّف فيه الكلم عن أبنيته وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله" [1]، ويضيف قائلاً: "إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة أُنْسًا بها، واعتياداً لها، وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها[2]، وينقل ابن جني رواية أبي العباس المبّرد عن أبي عثمان المازني قوله: جلست في حلقة الفرّاء، فسمعته يقول لأصحابه: لا يجوز حذف لام الأمر إلا في الشعر، وأنشد قائلاً [3]:

مَنْ كانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شاعِرُ فَيَدْنُ منِّي تَنْهَهُ المَزاجِرُ

قال: فقلت له: لم جاز في الشعر، ولم يجز في الكلام؟ فقال الفرّاء: لأنّ الشعر يضطرُّ فيه الشاعر فيحذف، قال أبو عثمان:فقلت: وما الذي اضطره هنا؟ وهو يمكنه أن يقول: فْليدنُ مني"، ولم يذكر ابن جني جواب الفرّاء، ولكنه قال: قد كان يمكن للفرّاء أن يقول له: إنَّ العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السَعَةِ أُنْسًا بها واعتياداً لها وذلك عند وقت الحاجة إليها[4].

وذكر السيوطي أن ابن مالك لم يفهم معنى قول النحويين في ضرورة الشعر، فقال في غير موضع: ليس هذا البيت بضرورة؛ لأنّ قائله متمكن من أن يقول كذا، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشيء فقال: إنهم لا يلجأون إلى

---

[1] ابن جني، الخصائص، ت: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج3، ص 188.

[2] ابن جني، الخصائص، ج3، ص 303.

[3] ابن جني،الخصائص،306/2،ابن مالك،شرح التسهيل،60/4.

[4] انظر: ابن جنّي،الخصائص، ج3، ص 303.

ذلك، إذ يمكن أن يقولوا كذا، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب [1].

وعليه فإنّ اللغويين قد تلقّفوا هذه الأداءات اللغوية الخارجة عن المألوف من القواعد النحوية التي وضعوها وجعلوا منها شواذّ خارجة عن قاعدتهم الصارمة، مع العلم أن هذه الأنماط اللغوية التركيبية ما هي إلا أداءات لغوية غير خاضعة لفكرة القاعدة أو الشذوذ، بل هي أداءات لغوية يؤديها أبناء اللغة بسبب تلك المساحة الواسعة من الحرية التي تتيحها أمامهم اللغة في التعبير عن مواقف لغوية مختلفة فتخرج هذه الأداءات اللغوية المتنوعة عن النمط السائد الذي جعل منه النحاة قواعد معيارية صارمة تتحكم في أداءاتهم اللغوية.

إن شدّة التمسُّك بالقاعدة النحويّة التي وضعها النحاة غطت على كثير من الحقائق الإبداعية في اللغة، فهم لم يكونوا يتصورون أن يخطئ الشاعر في لغته التي اعتاد عليها، ذلك لأنه يتكلمها بالسليقة والطبع، فإذا ما وجدوا شاعراً قد خرج على المألوف من هذه القواعد الموضوعة، راحوا يلتمسون له المعاذير ويتكلّفون في التأويل والتفسيرات والتعليلات ما لا يحتمل وهم بذلك يرهقون أنفسهم في إخضاع ما يخرج على القاعدة لعقال القاعدة، من دون أن يلتفتوا إلى أن الشاعر ربمّا يهتمُّ بموسيقا شعره وقافيته ولا يأبهُ بالنظام اللغوي دون شعور منه أحياناً [2].

ومن الأمثلة على ذلك ما الحجازية وما التميمية، إذ إنّ الأصل أنّ (ما) حرف غير عامل؛ لأنه في عرف القاعدة النحوية حرف غير مختص، إذ يقول الأنباري " إن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصًّاً كحرف الخفضِ، لما اختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها، وإذا كان غير مختص، فوجب ألا يعمل كحروف الاستفهام والعطف، لأنّه تارة يدخل على الاسم،نحو: (ما

---

[1] السيوطي، جلال الدين، 1987، الأشباه والنظائر في النحو، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ص 484.

[2] انظر: عبد التواب، رمضان،1987، فصول في فقه اللغة،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط3، ص:164،163.

زيد قائم)، وتارة يدخل على الفعل، نحو:(ما يقوم زيد) فلمّا كانت مشتركة بين السم والفعل وجب أنْ لا تعمل [1].

ويقول السيوطي أيضاً " اعلم أنّ الحروف إذا كان لها اختصاص بالاسم أو بالفعل فالقياس أن تعمل فيما تختص به، فإن لم يكن لها اختصاص، فالقياس ألا تعمل، فمتى وجدت مختصًّا لا يعمل أو غير مختص يعمل، فسبيلك أن تسأل عن العلّة في ذلك، فإن لم تجد فيكون ذلك خارجاً عن القياس [2].

إذن (ما) حرف غير عامل وهو أمر صحيح قواعدياً فـ (ما) حرف لا يعمل فيما بعده، وهذا ما جاء في (ما) التميميّة ولكن الحجازيين قاسوا (ما) على (ليس) لأنها بمعناها فاعملوها عملها، ولما كان وجه الشبه التركيبي بينهما غير حقيقي، بل هو متوهّم، فيمكن أن نقول إنّ ذلك من باب القياس الخاطئ؛ لأن وجه الشبه بين المقيس والمقيس عليه غير حقيقي، وقد أطلق العلماء اللغويون العرب على هذا النوع من القياس اسم (التوهم)، وذكر ابن مالك أن (ما) تكون نافية عاملة في لغة أهل الحجاز وغير عاملة، وهي الداخلة على الفعل[3]، أمّا العاملة فأعملها الحجازيون عمل ليس، وعلى مذهب هؤلاء نزل القرآن الكريم، قال الله تعالى:" ÇÌÈ "#Ž³0#‹»d $B ÏM9$%r ÇÌÈ ó©gï»gBé Æ èd $B" [4]، وقال تعالى:" ÇÍÈ [5] في حين أن غير الحجازيين أهملها، وإهمالها عند ابن مالك مقتضى القياس، ذلك لأنها غير مختصّة فلا تستحق عملاً [6]، إذن أهل الحجاز ونجْد يرفعون بها المبتدأ اسماً لها وينصبون خبرهُ خبراً لها، فيقولون: "ما زيدٌ قائماً" وذلك تشبيهاً لها بليس، في حين بني تميم وغير أهل الحجاز ونجد يرفعون بعدها المبتدأ والخبر على الأصل

---

(1) الأنباري، أبو االبركات، 1961، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ص 75، وانظر عبابنه،القراءات القرآنية، ص 453.

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 248/1.

(3) ابن هشام،مغني اللبيب،436/1.

(4) سورة يوسف آية:31.

(5) سورة المجادلة، آية: 2.

(6) ينظر، المبرد، المقتضب،ت: محمد عبدالخالق عظيمة،عالم الكتب،بيروت،4 /188-190.

وهو القياس ولا يراعون تشبيها، وانما ذلك لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال وما لا يختصّ أي يدخل على النوعين لا عمل له بحكم الأصل [1].

وفق نظرية الحرف المختض هذا الحرف لا يعمل،إذ لا ينبغي أن يترك الأصل إلى الفرع الذي هو القياس والشبه وعلى هذا يكون ما بعد "ما" مرفوعاً في المبتدأ والخبر ولا تؤثر فيه "ما" ولكن الاستعمال جاء بخلاف ذلك فهل نرفضه، أم نعدّه من باب الأداءات اللغوية التي لم تستطع القاعدة أن تستوعبه أو المتبقّي في رأي اللغويين المحدثين؟.

يقول عبد الصبور شاهين: فإذا قلنا إن هناك لغة مشتركة بين أعضاء الجماعة اللغوية الواحدة، فإنما نعني تلك الصورة المثالية التي لا تقع على لسان ناطق من أصحاب اللغة بصورة كاملة مهما حاول التأنق والتزام القواعد، وذلك لأننا نسلّم أساساً بأن لكل فرد سلوكه اللغوي الخاص به، فهو يضفي على اللغة التي تلقاها في صباه من خصائصه ومن ثقافته وأحياناً من افتتانه ما يزيد المسافة بينه وبين الصورة المثالية للغة بعداً [2]، ويضيف شاهين قائلاً: إن المجتمع لم يكن يعرف للغة العربية آنذاك قواعد محددة، ولكنه كان يضبطها بالإحساس بوجود القانون اللغوي، صوتياً كان أو اشتقاقياً أو تركيبياً أو دلالياً، والذوق الحاكم الناقد خير ألف مرّة من قواعد شديدة التقصير عسيرة التحليل والتركيب" [3]،وهذه القواعد هي ما دفع النحاة إلى الحكم عليها بأنها ضرورات شعرية[4] ومن هذه الضرورات أن حرف الكاف يأتي اسماً كقول الشاعر[5]:

---

[1] المالقي، رصف المباني، ص 377-379، وينظر، المرادي، الجنى الداني، ص 322-323.

[2] شاهين، عبد الصبور، 1988،في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/5، ص 167.

[3] شاهين، عبد الصبور، في علم اللغة العام، ص 232.

[4] عبابنة، يحيى، ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، ص 101.

[5] الأعشى،ميمون بن قيس،ديوانه،1950،تقديم،محمدحسن،الاسكندرية،ص63، وفي رواية أخرى في شرح المفصل،ابن يعيش 43/8،(هل تنتهون)،وخزانة الادب،البغدادي،453/9.

أَتَنْتَهُون ولَنْ يَنْهَى ذَوي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ

يقول ابن يعيش:"فالكاف هنا اسم بمنزلة مثل،لأنها فاعل ينهى،ولا يصح أن يكون الفاعل حرفاً، وقد قيل إنّ الفاعل ههنا موصوف محذوف والتقدير ولن ينهى ذوي شطط شيء كالطعن ثمّ حذف الموصوف وذلك ضعيف لأنه لا يصلح حذف الموصوف إلا حيث يجوز إقامة الصفة مقامه،بحيث يعمل فيه عامل الموصوف والموصوف هنا فاعل والصفة جملة فلا يصحّ حذف الوصوف فيها،وإسناد الفعل إلى الجملة،لأن الفاعل لا يكون إلا اسما محضاً"[1]

إنّ هذه الأداءات اللغوية الخارجة على الأعراف اللغوية التي وضعها النحاة والمتمردة على طبيعة اللغة وقوانينها اللغوية الصارمة، التي جاءت في باب حروف المعاني، قد أذكت نار الخلاف بين النحاة في قبول هذا النمط اللغوي في عائلة اللغة الملتزمة بالقواعد اللغوية أو قبولها ضمن الشاذ عن هذه القواعد، المنفلت من عقالها، الذي يجوز للشاعر دون مستعمل اللغة في حال السعة والاختيار، وهو أمر ما كان ليقع لولا تحكيم القاعدة في جميع مساحات اللغة حتى ما يلتزم بها [2]، إذ بقيت مساحة ليست بقليلة من دون الخضوع لهذه القواعد الصارمة، ولكنها مساحة ليست مرفوضة بل يمكن أن نقول عنها أنها متمردة على النظام العام لقواعد اللغة، على الرغم من صحتها ومقبوليتها في المؤسسة اللغوية[3]، وبالتالي فإن هذه التعليلات التي أتى بها النحاة واللغويون أكثرها تعدّ من باب القوالب الضيقة للأنماط اللغوية، المستعملة، إذ يمكن أن نلجأ إلى أمور إعرابية أخرى ناشئة عن مساحات الحرية التي تمنحها اللغة لأبنائها؛ ذلك لأن القواعد لا تتسع للأدارات اللغوية، وبالتالي ليس من الضرورة أن نتشدد في تطبيق القواعد على هذه الأداءات اللغوية[4]، أي يمكن

([1]) ابن يعيش، شرح المفصل،مكتبة المتنبي، القاهرة، ج8، ص43، وانظر المرادي الجنى الداني، ص 82، والمالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص 272.

[2] ينظر، عبابنة يحيى، الضرورة الشعرية بين القاعدة والمتبقي، ص 101.

[3] عبابنة يحيى، الضرورة الشعرية بين القاعدة والمتبقي، ص 102.

[4] انظر، عبابنة، يحيى، القراءات القرآنية، ص 450.

لنا ان نضعها تحت باب المتبقي الذي جاء في باب الحرية اللغوية المتاحة امام أبناء اللغة في التعبير عن حاجاتهم اللغوية من دون قيد أو شرط.

مما لا شك فيه أن النظام اللغوي المجرد أو الكفاية اللغوية هو ما يعمل على توليد عدد غير محدود من التراكيب اللغوية التي تؤدي إلى عملية التواصل بين بني البشر، وهو شأن العربية أيضاً، وهي اللغة المقيدة بنص لا يمكن خلخلة أدواته، ولكن هذا لا يعني أن اللغة العربية تنتج عن هذا الطريق وحده، بل إن الشعور الجمعي يسهم في تخزين خبرات لغوية لا يمكن إنتاجها عن طريق النظام اللغوي المجرد، ولا يمكن لهذا النظام أن يجري تغييرات عليها؛ لأنه ليس حرّ التصرُّف فيها، فهي جزء من مسؤولية جهاز التخزين أو الذاكرة، ويمكن أن يكون المجتمع ضابطاً حاسماً في التحكم، وبالتالي لايمكن دراسة الأنماط اللغوية بمعزل عن اللغة، وذلك من خلال إضفاء الصفة التداولية التواصلية على هذه الأنماط اللغوية والأداءات الاستعماليّة الخارجة على النظام مادام أن هذه الانتهاكية في حدّها الأدنى، إذ لا يمكن انتهاك أي قيد دون وجود سبب مُلح، مثل أن يكون ذلك بسبب تحاشي انتهاك قيد آخر يكون أعلى ترتيباً، وحتى لو انتهك أحد القيود فإن هذا الانتهاك يجب أن يبقى في حده الأدنى[1].

إنّ هذه التراكيب اللغوية التي وسمها القدماء بالضرورة ما هي إلا نوع من التمرّد على القاعدة النحوية، جاءت بها لحظة إبداعية مقبولة ضمن السياق التداولي الاستعمالي للأداء اللغوي، وهناك رابط بين هذه اللحظة الإبداعية، وما أطلق عليها القدماء مصطلح اللحن، إذ إنّ المسوّغ الذي دفعهم إلى استحسان اللحن هو السياق الذي جاء فيه هذا الأداء اللغوي المخالف للقاعدة، فلا أظن أن صاحب السليقة اللغوية يخطئ إلا إذا كان ينطق بلغة خاصة به، يتمسّك فيها بقواعد وأصول مغايرة لما يراعيه النحاة في تقعيدهم لهذه اللغة[2].

---

[1] ينظر: رينيه، كاخر، 2004، التفاضلية في التحليل اللغوي، ترجمة فيصل بن محمد المهنا، النشر العلمي، جامعة الملك سعود، ص 14.

[2] أنيس، إبراهيم، (د.ت)، في اللهجات العربية، (د.ط)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ص 76.

إنّ خروج الأداء اللغوي الاستعمالي على القاعدة النحوية يظهر لنا أن اللغة لا تتميز بخضوعها التام للقواعدية، ذلك أن اللغة على امتداد عصور استعمالها تسير في طرق شتى، وأما القواعد فإنها تتميز بافتراض لحظة الثبات الاستعمالي الظاهري الذي توضع القواعد انطلاقاً منها، ومن هنا فإن عدداً ليس هيّناً من الاستعمالات لا تأخذ هذه اللحظة المفترضة بعين الاعتبار، بل إنها تبدو غير منسجمة مع القواعد على الإطلاق، ولكن الرغبة الملحة في التقعيد هي التي تحاول فرض القواعدية عليها، وقد يبدو هذا السلوك اللغوي من هذه الاستعمالات التي لا يمكن أن تكون قليلة، مخيباً آمال هؤلاء المتمسّكين بالقاعدة؛ بسبب هذه المخالفة، ووفقاً لهذا فقد حاولوا فرض القواعدية عليها، ولما لم يتسنّ لهم ذلك، انهمكوا في البحث عن تفسيرات تخضعها للغة لا للقاعدة، كالضرورة أو الشذوذ، وبلغ بعضهم ذروة التمسّك بالقاعدة حين عدّوها من اللحن أو الخطأ في اللغة، من دون النظر إلى الحرية اللغوية التي تتيحها اللغة لأبنائها.

وعليه فإنّ خروج الاستعمال اللغوي على القاعدة النحوية يتوجب منّا دراسته وفق السياق الذي ترد فيه، فالظاهرة اللغوية ليست ظاهرة شكلية فقط، ولكنها تستعمل في مواقف وظيفية وتعكس إلى حدٍّ ما العالم الذي نعيش فيه، وترتبط بمن يستعملون اللغة في مواقف مختلفة[1]، ويضيف عبابنة: إنّ الظاهرة اللغوية تتحرك ضمن ظواهر أخرى غير لغوية تؤثر في اختيار أساليبها المتنوعة، وفي دلالاتها، فقد تستخدم التعبير نفسه في مواقف مختلفة بما يؤدي إلى فروق معنوية أسلوبيّة تأثيرية، فالمعنى يرتبط في جانب منه بالتركيب النحوي"[2].

فالتركيب اللغوي يمكن تفسيره في ظلِّ نظرية المستويات التحليلية اللغوية ذلك إذ يرى عبابنة أن التركيب اللغوي على الرغم من أنّه كلٌّ متكامل، وبناء موحد إلا أنه يحتوي على مستويات مترابطة من التراكيب، ومستويات التركيب اللغوي هذه ترتبط مباشرة بمستويات التحليل اللغوي فكل مستوى من مستويات التحليل

---

(1) عبابنة، يحيى، والزعبي،آمنة، علم اللغة المعاصر، ص 17.

(2) عبابنة، يحيى، والزعبي،آمنة، علم اللغة المعاصر،ص 17.

يرتكز على مستوى معين من مستويات التركيب [1]، ومن هنا يمكن لنا القول إن اللغة بمستوياتها: القواعدية وغير القواعدية، تتيح لأبنائها على جميع المستويات التعبيرية أن يمارسوا الفعل اللغوي ممارسة فاعلة تعبر عن تواصلهم على اختلاف مستوياته، ولهذا فإن اللغة كائن على درجة رفيعة من المرونة التي تعطينا الحق في الاستعمال المرن، وعليه فإن كثيراً من الشواهد الشعرية التي أقروا عدم قواعدتيها، ولم تفلح القواعد في ضمّها إلى اللغة القواعدية، يمكن لمدرسة اللغة نفسها أن تضمها إلى نظامها، من دون أن تخضع للقواعديّة الصارمة وهو ليس من اللحون بل إنه من الأداءات اللغوية المشاغبة التي لا تعلل تركيباً، بل تعلل دلالياً نصيًّا و سياقيًّا، ووفقاً لعلاقة المفردة بالعالم الخارجي.

وخير مثال على ذلك ما نجده في قاعدة إضمار رُبّ بعد الواو المسمّاة بواو رُبّ أمثلة على هذه الأداءات اللغوية الخارجة على القاعدة النحوية الصارمة، فقد وقع الخلاف بين النحاة في قبول بعض الأنماط اللغوية في عائلة اللغة الملتزمة بالقواعد اللغوية، أو في قبولها ضمن الشاذ عن هذه القواعد، المنفلت من عقالها، انطلاقاً من نظرية الحرف المختص وغير المختص وعملهما على أساس الاختصاص من عدمه، إذ يقول الأنباري: إن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً كحرف الخفض، لما اختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها، وإذا كان غير مختص فوجب ألا يعمل كحروف الاستفهام والعطف، لأنها تارة تدخل على الاسم وتارة تدخل على الفعل[2]".

ويرى ابن يعيش أنّ حروف العطف لم تعمل جرّاً ولا غيره، لأنّها لا اختصاص لها بالأسماء،كونها تباشر الأسماء والأفعال مباشرة،إذ يقول:" وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال، وكل حرف يدخل على الأسماء والأفعال، فلا

---

[1] عبابنة، يحيى، والزعبي،آمنة، علم اللغة المعاصر،ص17.

[2] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 75.

يعمل في أحدهما "[1]، وفي قول امرئ القيس مثال على هذه الظاهرة اللغوية، إذ يقول [2]:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ، أَرْخى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْواعِ الهُمومِ، لِيَبتَلي

وقال جران العود[3]:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ إلّا اليَعافِيرُ وإلّا العيْسُ

وقال العنبري[4]:

وجدّاءَ ما يُرْجَى بها ذُو قَرابَةٍ لِعطْفٍ وما يَخْشى السُّماةَ رَبِيْبُهَا

إذ يرى النحاة أن الكلمات "ليلٍ وبلدةٍ وجداء" قد جرّت بربّ المحذوفه بعد الواو،أذ يقول سيبويه: " وليس كلُّ جارٍّ يُضمر؛لأنّ المجرور داخل في الجارّ، فصار عندهم بمنزلة حرف واحد،فمن ثمّ قبُح،ولكنّهم قد يضمرونه،ويحذفونه فيما كثر من كلامهم،لأنهم إلى ما أكثروا استعماله أحوجُ"[5]، ولم تعمل الواو في هذه الأسماء؛ ذلك لأن الواو من الحروف التي تدخل على أحد القبيلين "الأسماء والأفعال" وبالتالي فإنها من الحروف المشتركة والحروف المشتركة غير مختصّة بالدخول على الأسماء أو الأفعال، لذا فهي غير عاملة، وإذا ما عرضنا هذه الأنماط اللغوية التركيبية على مجموعة من العناصر القواعدية، فإنها تفقد شرطاً من شروط الأفضليّة القواعدية وهو العمل أو الاختصاص، فالأدوات اللغوية هنا اكتسبت الأفضليّة الاستعماليّة دون الأفضليّة القواعدية وانتهاك القاعدة النحوية، هنا في حدودها الدنيا[6]‘ويقول سيبويه:" وإذا أعملت العرب شيئًا مضمرًا لم يخرج عن عمله

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 21/7

(2) امرؤ القيس،ديوانه،2004،اعتنى به:عبد الرحمن المصطباوي،دار المعرفة،بيروت،ط/1،15/2،.

(3) سيبويه، الكتاب، 263/1، الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 271، البغدادي، خزانة الأدب، 54/4.

(4) سيبويه،الكتاب 63/2،وابن سيده،المخصص،1996،ت:خليل ابراهيم جفال،دار إحياء التراث،بيروت،72/4.

(5) سيبويه،الكتاب،163/2.

(6) رينيه، كاخر، التفاضلية في التحليل النحوي، ص 434.

مظهرًا في الجر والنصب والرفع،نقول:وبلدٍ نريد ورب بلدٍ "[1]،أي بتقدير ربّ المحذوفة، ويورد ابن هشام أن "واو" رب، لا تدخل إلا على منكر، وأن الجرّ برب المحذوفة، خلافاً للكوفيين والمبرِّد وحجتهم افتتاح القصائد بها[2]، وذكر المرادي أن المبرد والكوفيين ذهبوا إلى أن" واو" ربّ حرف جر لنيابتها عن ربّ وأن الجرّ بها لا برُبّ المحذوفة والصحيح عنده أن الجر بـــ (رُبّ) المحذوفة لا بالواو[3].

إنّ النحاة العرب قدّروا رُبّ بعد الواو، وذلك لأن الواو حرف مشترك أو حرف عطف وحروف العطف غير عاملة فيما تدخل عليه؛ لأنها غير مختصّة، لكنّ اللغة العربية قد تورد بعض الأنماط اللغوية التي تُعدُّ أساسية وهي أنماط لغوية صحيحة لا شك في حجتها ولكنها قد تكون مخالفة للقاعدة المتفق عليها، فإنني أرى أن نفصل بين صحة الأداء استعماليًّاً ومسألة فقده عنصرا من عناصر القاعدة التي تحكمه، ذلك أنّ الأداءات الغوية أهمّ من القواعد؛لأنّها تشكل تمثّل اللغة كلّها لا بعضها، فهناك العديد من الشواهد النحوية التي حوت أداءات لغوية غير قواعدية ولا تخضع لأي قاعدة، ولكنها مكتسبة الأفضليّة الاستعماليّة على حساب الأفضليّة القواعدية، وفي تصوّري فإن تعديل القاعدة النحويّة بحسب الأفضليّة الاستعماليّة أفضل بكثير من احترام جانب القواعدية على حساب الأداء، وبعد هذا القول يمكن لنا القول إن هذه الواو ليست عاطفة وإنما هي واو لها عمل خاص تؤدّيه في الوظيفة النحوية يختلف عن الدور الذي تؤديه واو العطف؛ فهي جارّة تفيد معنى التقريب مثلما تفيده رُبّ، فهي تختص بالأسماء النكرة التي تباشرها[4]، إذن هي مختصّة بهذه الأسماء لتودّي غرضاً دلاليّاً خاصّاً.

إن هذه الأنماط اللغوية لم تخضع للقواعد العامة التي خضعت لها الأداءات اللغويّة التي جاءت متماهية مع القواعد النحويّة المتفق عليها،والتي اتفقوا على أنها قياسية أو في اصطلاح المعاصرين (تخضع لقواعد النحو الدوسيسيري أو النحو

---

(1) سيبويه، الكتاب، 106/1.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب ص 361.

(3) المرادي، الجني الداني، ص 154.

(4) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 1/ 376.

الضيق)[1]، إذ إنّنا نقف اليوم أمام إطلاق تسمية جديدة لتلك الاستعمالات اللغوية التي لا تخضع للنحو التام الثابت أو القاعدة العامة القائمة على الكثير أو الأشيع،فهي تتبع إلى ما يسمّى (المتبقي) [2]، وهو مصطلح أطلقه العالم الفرنسي (جان جاك لوسركل) في كتابه الشهير (عنف اللغة) ويقصد به ما تبقى من اللغة ولم يندرج ضمن قواعدها،فهو "الفضلة خارج نظام اللغة[3]" إذ إنّ خروجه على نظام اللغة ظاهري فقط "فهو جزءٌ أصيل من اللغة لأنه من طبيعية هذا النظام، ويغنيه؛ لأنه الجانب الإبداعي في اللغة"[4].

فالمتبقي في بنية اللغة هو العنصر الذي يمكن دراسته ضمن ما يُطلق عليه العلماء الباحثون قضية العنف اللغوي أو عنف اللغة وهو عنصر يعنى بما أطلق عليه العلماء العرب الذين تأثروا بالدراسات العربية القديمة وكثير من الدراسات اللغوية المعاصرة الخروج عن القاعدة اللغوية أو المألوف من القاعدة اللغوية بعيداً عمّا سُمّي القاعدة القسرية والشذوذ [5].

يورد عبابنة أن المتبقي هذا لا يقوم بتقبيح اللغة بأن يستلب قواعديتها، بل إنّ هذا هو شأنه التلقائي، فهو أداء لغوي متمرِّد دون أن يكون مقصوداً أو واعياً.. ومن هنا فإنّ فكرته التي تذهب هذه الدراسة إلى الكشف عنها تنفي أن يكون الشاعر صاحب اختيار مخرِّب للغة بل هو صاحب استعمال متمرِّد تقبله اللغة على ما فيه من مراوغةٍ للقاعدة، وتجنّب الالتزام بقواعد المستوى المعياري، أو يمكن تسميته عند المعاصرين بالنحو الضيق [6].

---

[1] عبابنة، ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، ص 99.

[2] عبابنة، ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي،ص99.

[3] لوسركل، جان جاك،2005، عنف اللغة،ترجمة محمد بدوي،ط1،بيروت المظمة العربية للترجمة،ص22.

[4] لوسركل، جان جاك، عنف اللغة،ص 22.

[5] عبابنة،ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي،ص98.

[6] عبابنة،ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي،ص 100.

فالأداءات اللغوية أو الأنماط اللغوية التي جاءت في باب حروف المعاني ضمن الشواهد الشعرية التي نظر إليها النحاة من خلال القاعدة النحوية يمكن لنا أن ندرسها في باب المتبقي دون النظر إليها من باب الشذوذ أو الضرورة، بل عدّها من باب الأداءات اللغوية التي تتيحها اللغة لأبنائها ضمن مساحة لغوية متاحة أمام أبناء هذه اللغة، في التعبير عن موافقتهم اللغوية بحرية دون قيد أو شرط بعيداً عن قسرية القاعدة، وقيودها الصارمة، إذ إنّ أبناء اللغة يعتمدون على أسس قواعدية ذهنية وفق سجيتهم قبل استقرار القواعد النحوية الصارمة، وانطلاقاً من "مفهوم النظام اللغوي العام المجرد (القدرة أو الكفاية) وهذا النظام هو الذي يشكل المعرفة اللغوية المختزنة في أذهان أبناء اللغة، إذ بكلمة أخرى هو مجموعة القوانين والمعادلات والعناصر الشكلية التي تكوّن الجهاز اللغوي التوليدي وهذا الجهاز يتكون من العينات اللغوية الفعلية الأدائية، ثم يتولّد عن هذه الكفاية اللغوية الأداءات اللغوية وهو ما تقوله بالفعل إذ نكتبه أو نسمعه أو نقرؤه وتوصيف هذه الأداءات بأنها لا نهائية[1]، وهذا يقودنا إلى القول إنّ شيوع القاعدة النحوية لا يعني مطابقتها لسلوك اللغة، ذلك لأن أبناء اللغة قد جاءوا بأداءات لغوية خارجة على القاعدة النحوية، الأمر الذي ألجأ النحاة إلى التأويل والتخريج محاولة منهم لإخضاع هذه الأداءات اللغوية المشاكسة لما وضعوه من قواعد صارمة، ذلك لأن هذه القواعد النحوية، قد قعدت ظواهر اللغة من منطلق منهجي معياري، أدّى إلى ظهور ظواهر لغوية فسّرت من خلال مباحث متعددة نحو: التقدير والتأويل والشذوذ عن القاعدة حتى أنها أبعدت هذه الظواهر اللغوية عن جادة الصواب.

وبالتالي فإنّ بعض هذه الأداءات اللغوية التي تخرج على القاعدة النحوية مخالفةً شروط قاعدة استعمالها، هل نصفها بالخطأ أو الغلط؟ بالطبع لا؛ ذلك أنّ اللغة أوسع من أن تحصر في قاعدة نحوية تضم جميع أداءاتها وسلوكها اللغوي، إضافة إلى أنها تتيح لأبنائها مساحة لغوية رحبة تجعلهم يمارسون حقهم اللغوي بحرية من دون شرط أو قيد، وهذا ما أطلق عليه في العصر الحديث المتبقي، ومع ذلك فإنّ هذه الأداءات اللغوية الخارجة على القواعد النحوية الصارمة لا تعني أنّ

---

[1] عبابنة،يحيى والزعبي،آمنة، علم اللغة المعاصر، ص 61.

ابن اللغة يمتلك حقًّا خاصًّا به ليخرق القواعد أو يتمرد عليها بوعي تامٍّ منه، بل إن ذلك شأن المتبقي الذي ينزع إلى الخروج على المألوف القواعدي، وربما لا يعرف ابن اللغة أنه قد خرق القاعدة النحوية في استعماله لها، لكنه على دراية تامة أن هذه القواعد غير مكتملة، وذلك بسبب تلك المساحة الواسعة التي تعطيه إيّاها اللغة، فيأتي بمثل هذه الأداءات الخارجة على قواعد النحو السوسيري أو النحو الضيق كما اصطلح على تسميته من قبل العلماء الغربيين[1].

وهذه القواعد النحوية الصارمة هي التي دفعت النحاة العرب إلى الحكم على هذه الأداءات اللغوية بأنها ضرائر شعرية، فوقع الخلاف بينهم في قبول هذه الأنماط اللغوية في عائلة اللغة الملتزمة بالقواعد اللغوية أو حتى في قبولها ضمن الشاذ من هذه القواعد والمنفلت من عقالها الذي يجوز للشاعر دون مستعمل اللغة في حال السعة والاختيار، وهو أمر ما كان ليقع لولا تحكيم القاعدة في العربية، علماً بأن الفرق بين اللغة وما يخضع للقواعد منها كبير، وهو فرق يرتكز إلى الاستعمال والواقع، فالاستعمال يخضع عدداً ليس هيّناً من الأداءات اللغوية للقواعد الصارمة التي كشف عنها النحاة، ولكن مساحة ليست قليلة ظلت دون خضوع لهذه القاعدة، ولكنها مساحة ليست مرفوضة، بل يمكن أن نقول إنها متمردة على النظام العام على الرغم من صحتها ومقبوليتها في المؤسسة اللغوية مما يمكِّن نحوياً مثل (لوسركل) من القول بأن العلاقة بين المتبقي (الذي لا يخضع للقواعدية) والنحو أو القواعد التركيبية ليست علاقة قلب أو انعكاس، بل هي علاقة إفراط، فعمليات المتبقي اللغوية هي عمليات نحوية مدفوعة إلى منتهى حدود النحوية[2]، إنّه فضاء لغوي يسمح لابن اللغة أن يطوِّع اللغة للخروج على المألوف من قواعدها، فيأتي بأنماط لغوية خارجة على قواعدها ليعبر عن مواقف لغوية بعينها، فاللغة غير نهائية وكل ما نطق به العربي صحيح من جهة التداول الاستعمالي، لكنه لا يندرج تحت لواء القاعدة النحوية الصارمة، تلك القاعدة التي بنيت على الاستقراء الناقص، فلا يعقل

---

(1) عبابنة، ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي ص 100.

(2) لوسركل، عنف اللغة، ص 131 وانظر، عبابنة، ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، ص 102.

أن النحاة واللغويين لم يتركوا صغيرة ولا كبيرة إلا وقد أحصوها، فهذا أمر مستحيل فاللغة أوسع من أن تقيد بقاعدة تضبط حدودها، فلا بُد أن بعض الأداءات اللغوية قد خرجت على المألوف من هذه القواعد النحوية.

ومما قرّره النحويون في باب الجزم وحسب ما تقتضيه القواعد التركيبية للغة العربية أن حروف الجزم إذا دخلت على الفعل المضارع المتصل بواو الجماعة أو ألف الإثنين أو ياء المخاطبة بحذف النون من آخره، نحو قوله تعالى:"$R& (#ρ– ß9r&

$R& (#ρ– ß9r& " [1]،وهذا هو الاستعمال الدارج في النظام اللغوي، والطريق العام الذي سارت عليه العربية، إذ يقول سيبويه "هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها وذلك لم ولما واللام التي في الأمر، وذلك قولك: ليفعل، ولا في النهي، وذلك قولك لا تفعلْ، فإنّما هي بمنزلة لم" [2]، ويقول ابن مالك"إنّ كل فعل مضارع اتصل به ألف الإثنين نحو تفعلان ويفعلان أو واو الجماعة نحو يفعلون وتفعلون أو ياء المخاطبة نحو تفعلين، فإن رفعه بثبوت النون وجزمه ونصبه بحذفها" [3]، وما جاء خلاف ذلك فيعد من باب الخروج على القاعدة ويقع في دائرة المتبقي،في مثل قول الشاعر[4]:

لولا فَوارِسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسْرَتِهِم يومَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوفُون بالجـــــــارِ

يقول ابن هشام وقد يرفع الفعل المضارع بعد "لم" وقيل ضرورة[5] فحكم ل (لم) بدلاً من حكمها بحكم "ما" لما كانت نافيه مثلها، فرفع المضارع بعدها كما يرفع

---

(1) سورة الرعد / 41.

(2) سيبويه، الكتاب، 8/3.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك، ت:يوسف الشيخ،دار الفكر 92/1.

(4) والمرادي،الجنى المرادي ص266،ابن هشام،مغني اللبيب،ص1/40، الخزانة 3 / 626.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 402.

بعد "ما"[1]، وقال التبريزي في شرح الكافية تبعاً لابن جني في سر صناعة الإعراب:" وقد لا تجزم لم حملاً على ما" [2].

ويمثّل هذا النمط اللغوي انقلاباً تركيبيّا على قواعديّة اللغة، التي راعت الكثير وأهملت القليل في التقعيد، فالنمط في شكله هذا يكون قد انزاح عن القاعدة أو راغ عنها لينتقل من الشكل القواعدي إلى الشكل غير القواعدي مع احتفاظه بالمقبولية على المستوى التداولي اللغوي الاستعمالي، أي أنّه هنا فقد الأفضليّة القواعدية ولكنه اكتسب الأفضليّة الاستعماليّة وهو ما يمكننا من وضعه تحت باب المتبقي المشار إليه سابقا.

إن التفسير القواعدي لهذا النمط من التراكيب يخرجه من القواعد إذ لا قاعدة نحوية تجيز عدم جزم الفعل المضارع بعد "لم"، فهو انقلاب تركيبي على قواعدية اللغة التي بنيت على الأكثر والأعم والمطّرد، ولكننا نحمل هذه الأنماط اللغوية وغيرها على أن اللغة لا يمكن أن تنحصر في قاعدة نحوية ضيقة، فاللغة تتيح مساحة من الحرية أمام أبنائها ليعبروا عن حاجاتهم اللغوية، بحرية من دون قيد أو شرط، انطلاقاً من ممارسة الأداء اللغوي ممارسة فاعلة تعبر عن تواصلهم على اختلاف مستوياته، وفقاً لمسألة عنف اللغة التي أشار إليها (لوسركل)، فهو على هذا، من المتبقي الذي لا يمكن التحكّم فيه بهذه القواعد التي تنطبق على الكثير،في حين أنَّ هذه القواعد تترك المتبقي (المشاغب) لاستعمالات لها طاقات تعبيرية قد لا يتيحها المستوى القواعدي أحياناً[3]،على الرغم من أن القواعد التي وضعها النحاة العرب قد تكفلت في جهد لا يعرف الكلل، وتضحية جديرة بالإعجاب بعرض اللغة الفصحى وتصويرها في جميع مظاهرها من ناحية الأصوات والصيغ وتركيب الجمل، ومعاني المفردات على صورة محيطة شاملة، بحيث بلغت القواعد الأساسية

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 402.

(2) انظر، ابن عصفور،1999، ضرائر الشعر،وضح حواشيه:خليل عمران النصور،دار الكتب،بيروت،لبنان،ط/1.ص 310.

(3 عبابنة، ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي، ص 108.

عندهم مستوى من الكمال لا يسمح بزيادة لمتسزيد" [1]، ومع ذلك ظلت مساحة ليست قليلة دون خضوع لهذه القواعد، ولكنها مساحة ليست مرفوضة، بل يمكن القول إنّها متمردة على النظام العام، على الرغم من صحتها ومقبوليتها في المؤسسة اللغوية اعتماداً على أنّ العلاقة بين المتبقي (الذي لا يخضع للقواعدية) والنحو أو القواعد التركيبة ليست علاقة قلب أو انعكاس، بل هي علاقة إفراط بعمليات المتبقي اللغوية، هي عمليات نحوية مدفوعة إلى منتهى حدود النحوية [2].

1.12 نظرية الأفضليّة اللغويّة

تمسّكت النظرية التشومسكية بمسألة البنى النحوية (العميقة والسطحية)التي كانت تمثّل أساسا من الأسس المهمة في هذه النظرية،التي تعدّ بلا أدنى شكّ النظرية الأولى في فهم الظاهرة اللغوية لأكثر من أربعين سنة خلت،أي أنها اشتملت على معظم فترات النصف الثاني من القرن العشرين ولكن صدور هذه النظرية تزامن مع عدد كبير من محاولات التطوير والتغيير التي تثبت فاعلية تفكير تشومسكي وتقبله للنقد الذي يمكن أن يوجّه إلى نظريته، وقد أحسّ هو نفسه، بأن نفي الضبط والربط عن اللغة، وتمسّكه بالجانب العقلاني أدّى إلى هندسة اللغة بعيدا عن التداول الاستعمالي ووظيفتها القابلة لكثير من العناصر التي يمكن اخضاعها برمتها للجانب العقلاني [3]، ولكن النظرية التشومسكية ظلّت متمسكة بمسألة تعدد البنى(العميقة والسطحية) لصور الأداءات اللغوية،انطلاقا من أن القواعد اللغوية المخزنة في الكفاية (النظام اللغوي المجرد)هي التي تحكم الصورة الذهنية للاداء اللغوي قبل ان

(1) يوهان، فك، 1980، العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ت، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر (ب، ط) ص 14.

(2) لوسركل، عنف اللغة، ص 131.

(3) عبابنه،يحيى،والزعبي،آمنة،علم اللغة المعاصر،56-58.

يمر بمرحلة القوانيين التحويلية التي تعمل على اجراء التغييرات المناسبة التي تظهر في الواقع اللغوي المنطوق [1].

ومن أهمّ التطورات التي تلت النظرية التشومسكية كانت نظريّة الأفضليّة التي تفتح المجال واسعا أمام تنوّع الأداءات اللغوية، إذ إنّ هذا التنوع في الأداء اللغوي الاستعمالي قد أطاح بجزء كبير من الجانب العقلاني للنظرية التوليدية التحويلية، فيقول جون ليونز:" ولا بد أن يأتي يوم تنهار فيه نظرية تشومسكي هذه على يد عدد من العلماء الذين يرون أنها غير ملائمة لدراسة ووصف اللغات الانسانية "[2]،وفي حقيقة الأمر أن صاحب النظرية نفسه أشار إلى ضرورة ايجاد نظرية أكثر شمولا للأداءات اللغوية،بحيث تضمّ الجانب التداول الاستعمالي،إضافة إلى الجانب الدلالي الذي أهمله في بادئ الأمر تشومسكي من نظريته، إذ يقول:"إن وجود التوافقات بين السمات الشكلية والدلالية حقيقة لا يمكن نكرانها،وينبغي أن تدرس نقاط التطابق هذه ضمن نظرية أكثر شمولا للغة تضمّ نظرية الشكل اللغوي،ونظرية استخدام اللغة،...إن البحث في الوظيفة الدلالية لبنية المستوى قد تكون خطوة معقولة في اتجاه وضع نظرية للتلاقي بين النحو والدلالة، والواقع أن العلاقات بين شكل اللغة واستعمالها يمكن أن يزودنا ببعض المعايير التقريبية لصلاحية نظرية من النظريات اللغوية وأنظمة القواعد المنبثقة منها فنستطيع تقييم النظريات الشكلية طبقا لقدرتها على شرح وتوضيح مجموعة من الحقائق التي تخصّ الطريقة التي تستعمل فيها الجمل وتفهم "[3].

إذن تشومسكي يعلنها مدويّة أن نظريته تحتاج إلى تعديل وتغيير،وهذا ما حدث فعلا، فقد أصدر أهمّ تطوير على نظريته بصورة حادة في عام 1994 وهو ما أطلق

---

(1)عبدالتواب،رمضان،1997،المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، الغوي، مكتبة الخانجي،القاهرة،191،وعبابنه،يحيى،والزعبي،علم اللغة المعاصر،61-63،

(2) لاينز،جون،نظرية تشومسكي،269.

(3) تشومسكي،نعوم،1987،البنى النحوية،ترجمة:يؤيل يوسف،مراجعة:مجيد الماشطة،دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد،ط/132،1.

عليه البرنامج المصغر أو البرنامج الأدنوي [1]،وهو يهدف إلى إنتاج مبادئ القواعد العالمي،وتلت هذه المرحلة نظرية الأفضليّة التي تفتح المجال واسعا أمام تنوّع الأداءات اللغوية، وهذا التنوّع في الأداء أطاح بجزء كبير من الجانب العقلاني للنظرية التشومسكية وفتح المجال أمام اللغويين العرب لتطوير مفهوم الأفضليّة انطلاقا من نظرتهم إلى اللغة التي تجمع بين المستويين الادائي والتقعيدي،فالقاعدة تشمل جزءاً من اللغة،أمّا الأداء فهو اللغة كلّها.

1.13 مفهوم الأفضليّة، لغةً:

فضل:الفضل والفضيلة خلاف النقص والنقيصة،والافضال:الاحسان... وفضّلته على غيره تفضيلا:إذ حكمت له بذلك أي صيّرته كذلك،وفضل منه شيء يفضُل مثل دخل يدخُل وفيه لغة أخرى فضُل يفضَل مثل حذر يحذَر،وفيه لغة ثالثة مركّبة منهما فضِل بالكسر يفضُل بالضم وهو شاذّ لا نظير له [2]،والفضال والتفاضل التمازي في الفضل وفضّله مزّاه،والتفاضل بين القوم:أن يكون بعضهم أفضل من بعض...ويقال:فضل فلان على غيره إذا غلب بالفضل عليهم، وقوله تعالى:" ÇÐÈ WŠÐÏØ? $YØ=z ôÐB ÐÏY2 4?ã ÓÐ§ZtÐùr "[3]، وفضّله على غيره تفضيلا إذا حكمت له بذلك أو صيّرته كذلك [4]،إذن الأفضليّة يراد بها زيادة في الفضل على مفضول،فالأفضليّة لكذا،أي يفضل كذا على غيره،وهي مصدر صناعي من الاسم أفضل.

---

(1) عبابنه،يحيى،والزعبي،آمنة،علم اللغة المعاصر،117.

(2) الأزهري،محمد بن أحمد،تهذيب اللغة،مادة (فصل)،1791/5.

(3) الإسراء،الآية 70.

(4) ابن منظور،لسان العرب،مادة (فضل)،524/11.

1.14 مفهوم الأفضليّة اصطلاحا ونشأةً:

تعدّ نظرية الأفضليّة من أحدث ما توصّل اليه الدرس اللغوي بعد تحوّل ملحوظ طرأ على النظرية التوليدية التحويلية من دعاتها والمشتغلين بها، وهي مؤشّر على تحوّل نظرتهم اتجاه عدم إهمال التداول الاستعمالي للأداء اللغوي الذي كان خاضعا للجانب العقلاني الذي قامت عليه النظرية التشومسكية منذ بدايتها،إذ إنّ اللغة لا تتميز بخضوعها التام للقواعدية ذلك أن اللغة على امتداد عصور استعمالها تسير في طرق شتّى خلال مسيرتها اللغوية،في حين أن القواعد تتميز بافتراض لحظة الثبات الاستعمالي الظاهري الذي توضع القواعد انطلاقا منها.

جاءت نظرية الأفضليّة اللغوية بعد أن أخذ وهج النظرية التشومسكية في الأفول من الدرس اللغوي،إذ وضعها ألن برنس وباول سمولنسكي عام 1993، آخذة في الانتشار في مجال الدرس اللغوي لتحلّ محلّ النحو التوليدي التحويلي لمعالجة جميع المستويات اللغوية [1]، لتفتح المجال واسعا أمام تنوّع الأداءات اللغوية وتعددها،الذي أطاح بجزء كبير من الجانب العقلاني للنظرية التشومسكية وفتح المجال أمام اللغويين العرب لتطوير مفهوم الأفضليّة اللغوية.

تقوم نظرية الأفضليّة على مفهوم معياريٍّ القواعدية والاستعمال وفق عناصر أو شروط بناء القاعدة النحوية،ثم تعرض عليها الأداءات اللغوية أو الأنماط الكلامية، لبيان مدى توافقها مع هذه المعايير التي تتفاعل معا، وفق سلّم تفاضلي يضع الشروط اللغوية من الأعلى رتبة إلى الأقل رتبة،ثمّ تعرض هذه الأداءات اللغوية على هذه العناصر، فإذا جاء خرق القاعدة أو انتهاكها من قبل الأداء اللغوي في حدّها الادنى، فإن الأداء اللغوي يكون قد تحقّقت فيه الأفضليّة اللغوية والاستعماليّة، في حين إذا جاء الخرق أو الانتهاك للقاعدة في حدّها الأعلى فإن الأداء اللغوي يفقد الأفضليّة القواعدية ولكنّه لا يفقد الأفضليّة الاستعماليّة، كونه أداءً يستعمله أبناءُ اللغةِ، إذ يبقى الأداء اللغوي ضمن المستوى اللغوي المقبول ما دام يحقّق عملية التواصل، إذ يقول جون مكارثي:"هي الخيار الأفضل من بين الخيارات

---

(1) جيرارد،جاغر،(Gerhard jager) properties of bidirectional optimality theory kluwer some notes on the:academic publisher –netherlands -2002-bage:427.

المتاحة، وحتما الخيار الأفضل لا يعني الكمال It is aboat being the best among achoice of options، not being objectively perfect[1]"،ويوضّح كاخر رينيه فكرة نظرية الأفضليّة اللغوية، قائلا:" إنّ الصيغ السطحيّة تمثّل حلولا مقترحة لبعض التباينات التي تظهرها تلك المطالب المتاضدة لعدد من القيود،فنجد أن تفضيل صيغة سطحية ما،يعتمد بالأساس على كونها تتكبّد الحد الأدنى من الانتهاك لقائمة محددة من القيود المنتهكة،التي تتنتظم بدورها في تسلسلية تعكس ترتيبا مخصّصا لغويّا "[2].

ويضيف كاخر رينيه قائلا:" وتتمحور الفكرة الرئيسة للنظرية التفاضلية حول المبدأ المنطقي الذي يقيم مستوى نجاحنا في الوصول إلى القدر الأفضل من الأداء المتزن بمدى قدرتنا على تعريف تلك الكتلتين من القوى المتمايزة،والتي قد تعمل كل واحدة منها باتجاه يعاكس الأخرى، فنجد إحداها تهدف إلى تحقيق التمام بينما تصارع الثانية جاهدة لتحافظ على الإرث اللغوي "[3].

إذن تسعى نظريّة الأفضليّة إلى تحديد الأداء اللغوي الأمثل اعتماداً على القواعد النحوية وعناصر تكوّنها، وهذا ليس بالضرورة أن يعود إلى التركيب الأمثل ورفض غيره من الأداءات اللغوية على اعتبار أنها غير صحيحة نحويّا، ذلك أن سلامة الصيغة للصيغ المخرجة لا يمكن أن تكون مقياسا للنحويّة،فمن الضروري انتهاك بعض القيود في كل المخرجات،إذ إنّ هذا المدخل لسلامة الصيغة يتنبّأ بأنّه يوجد لكل مدخلٍ مخرجٌ سليم الصيغة يسمّى بالمخرج الأمثل،الذي يكون انتهاكه للقيود المتضادة في حدّه الأدنى، في أي تسلسلية محددة، ولكن يجب أن نعرف أنّ اللغات لا تُطابق دائما هذه الصورة،لأنها قد تُظهر حالات من اللانحويّة التّامّة، حيث

---

(1) مكـــاري،جون،(Jon Mccarthy): A Thematic Guide To /optimality theory/research surveys in linguistics /Cambridge university press,UK,first published 2002،page 8.

(2) كاخر،رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل النحوي،مقدمة المؤلف،ز.

(3) كاخر،رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل النحوي،ه.

إنّه لا يوجد مدخل محدّد ليس له مخرج نحويّ سليم الصيغة "[1]،وعليه فإنّ الشكل الأمثل للأداء اللغوي لا يعني الكمال المطلق وفق القاعدة النحوية.

إنّ اللغة لا يمكن إحاطتها بقواعديّة صارمة (ولا سيّما في حالة اللغة العربية) بل تبقى مساحة ما من الحركة التي تسمح للأداءات اللغويّة أو الأنماط اللغوية بممارسة فعلها بعيدا عن هذه القواعديّة الصارمة أو قواعد النحو الضيّق [2]، فاللغة تفسح لنا مساحة من المرونة في الاستعمال اللغوي، وربّما المراوغ الذي يأتي بأداءات لغوية مخالفة لما عليه المألوف من القواعد الصارمة، وفي ضوء نظريّة الأفضليّة اللغويّة وفق معياريها القواعدي والاستعمالي فإن هذه المرونة تتركّز في تطبيق المعايير القواعدية اللازمة للمفاضلة بين الأداءات اللغوية التي أصابها شيء من الانزياح عن القاعدة وفقدت عنصرا من القاعدة لينتقل من الشكل القواعدي إلى الشكل غير القواعدي مع احتفاظه بصحته اللغوية والمقبوليّة اللغوية على مستوى التداول الاستعمالي اللغوي [3].

ففي قلب نظريّة الأفضليّة، تكمن الفكرة القائلة بأنّ اللغة ما هي إلا نظام من القوى المتضادة، وهنا تبرز فكرة الأنماط اللغويّة المتصارعة،وهذه القوى هي المحرك الأساس الذي تشتمل عليه القيود اللغوية والتي لكل منها مطلب يتعلق بجانب ما من الصيغ النحوية للمخرجات اللغوية، والقيود بطبيعتها اللغوية متضادة بحيث يمكن أن تتضمن موافقة إحداها انتهاكا للآخر[4].

إذن نظريّة الأفضليّة في رؤيتها وفلسفتها تقوم على فكرة التراكيب المحتملة للجملة أو الأداء اللغوي،فإذا بدأ التركيب اللغوي بداية مقبولة فإن باقي أجزاء التركيب اللغوي تكون مقبولة،في حين إذا اختلّ الركن الأول من التركيب اللغوي فإن باقي أجزاء التركيب تختلّ تلقائيّا، وعليه فإن نظرية الأفضليّة تعتمد في معالجتها للظاهرة اللغوية انطلاقا من الترتيب التفاضلي،على مبدأين هما:

---

(1) كاخر،رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل النحوي،506.

(2) عبابنه،يحيى،ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي،105-106.

(3) عبابنه، يحيى،ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي،100.

(4) كاخر،رينيه،النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي،ص:5.

1. إن أي تركيب لغوي قابل للانتهاك أو الخرق.
2. وأن كل العناصر اللغوية في التركيب اللغوي قابلة للتقديم والتأخير والحذف والزيادة ونحو ذلك من مظاهر التبديل والتغيير الذي يصيب الأداء اللغوي [1].

1.15 الأفضليّة اللغويّة واللغة العربيّة:

لا بدّ عند تطبيق معايير الأفضليّة اللغوية على الأداءات اللغوية الخاصة بالعربية،أن نراعي خصوصيّة العربية في ظلّ تعدد المستويات اللغويّة فيها،فنحتكم إلى الإطار العام للنظرية،في حين أن المعايير التي نخضع لها تلك الأداءات اللغوية يجب أن تكون نابعة من قواعد العربية،وهذا ما أشار إليه صاحب النظرية، قائلا:" النحو العالمي يوفّر مجموعة كبيرة من المعايير العامة، وهذه المعاييرغالبا ما تكون متضاربة في اللغات الخاصة، وهذه اللغات تختلف في كيفية حلّ هذه الصراعات والمواءمة بينها، لاختلافها في طريقة ترتيب هذه المعايير، وفقا لهيمنة كلّ معيار بشكل هرمي من الأعلى إلى الأدنى لنتمكن من تحديد الظروف التي تؤدي إلى خرق هذه المعايير، وقواعد كل لغة هي الوسيلة لحل هذه الصراعات بين هذه المعايير[2]".

إذن كيف نتعامل مع الأداء اللغوي الذي جاء في الشواهد الشعريّة في ضوء نظرية الأفضليّة،بحيث نطبق معياريها القواعدي والاستعمالي على هذه الأداءات اللغويّة في اللغة العربية،في ظلّ تعدد المستويات اللغويّة الصحيحة فيها أو ما يعرف بالصيغ الاختياريّة أو البديلة ؟.

في حقيقة الأمر يمكن النظر إلى خصوصية العربية بعمرها الطويل وسعَة مساحة الأداء اللغوي فيها، فهي تختلف عن اللغات التي نعرف أنها قصيرة العمر نسبيّا كاللغة الانجليزيّة التي تعدّ الآن الأولى في العالم، ويتمثل اختلافها عنها بتعدد المستويات اللغويّة الصحيحة فيها [3]، في حين أنّ أغلب اللغات الحيّة الأخرى تمثّل

---

(1) كاخر،رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل النحوي، 120.

[2] برنس،ألن،وسمولنـــسكي،باول،(Alan prince and paul Smolensky)، Optimality Theory Constraint Interaction in Generative:Grammar،3.page.

[3] شاهين،عبدالصبور، في علم اللغة العام،21-22.

صورتين من صور الأداء: الصورة الصحيحة والصورة غير الصحيحة، ولكنّنا نجد في العربية أكثر من صورة صحيحة وهو ما يعرف بالصيغ البديلة أو الاختياريّة [1]، وهو أمر خاضع لعملية شديدة التعقيد والتشعّب، ويعتمد على الرواية[2] التي تتميّز بها عمليّة جمع اللغة من مساحات جغرافيّة شاسعة [3]، واعتبارات ديموغرافيّة تستند إليها الأداءات اللغويّة، زيادة على ما قام به علماء اللغة العربية من جهود مضنية لتقعيد اللغة [4].

ومن هنا فإنّه يمكن أن نبدأ في تحديد أطر نظريّة الأفضليّة اللغويّة مستندين إلى الأداء نفسه، والقواعد التي وضعها النحاة،أي أنّه يجب علينا أن ننظر إلى اللغة نظرة تجمع بين المستويين الأدائي والتقعيدي، فالقاعدة تشتمل على جزء من اللغة، أمّا الاداء فهو اللغة كلّها، وعلينا في هذه الحالة أن ننظر إلى الأداء اللغوي نظرة تحمل احتراماً كبيراً أكثر من تلك النظرة إلى القاعدة [5]،لأنها من وضع أبناء المؤسسة النحويّة التحليلية، وليس من ضمن اللغة نفسها بالضرورة، فقد أحسن النحويون التحليل، وإن لم تنطبق قواعدهم على جسم اللغة كلّها،ونحن لا نهتم بمحاولة إخضاع الأداء اللغوي لقواعدهم، بل نهتم عند عرضها على الأفضليّة،بما يمكن أن يكون مُعارضةً لهذه القواعد، فيمكن أن يخرم الأداء اللغوي شرطا من شروط القاعدة ومع هذا يظلّ الأداء صحيحا ما دام حقق عمليّة التواصل؛ لأنّه يكون قد حقّق إحدى الأفضليتين وهما: الأفضليّة القواعدية أو الأفضليّة الاستعماليّة ولكنّه لم يلتزم بالقاعدة التي وضعها النحاة استنادا إلى شروط التقعيد عندهم [6]، وهو أمر من شأن اللغة، فإذا نقص شرط من شروط القاعدة، فإن الأداء يظلّ محقّقًا لغويته

---

(1) عبابنه،يحيى،القراءات القرآنية،329.

(2) ابو المكارم،علي،أصول النحو العربي،33-34.

(3) حلواني،محمد خير،2011،أصول النحو العربي،أفريقيا،المغرب العربي،ط/2،24-26.

(4) المخزومي،مهدي،1986،في النحو العربي نقد وتوجيه،دار الرائد العربي بيروت،ط/21،5-22،الافغاني،في اصول النحو،24-26.

(5) عبد الغني،أحمد عبدالعظيم،القاعدة النحوية،17.

(6) ابو المكارم،علي،أصول التفكير النحوي،59،الحلواني،أصول النحو،57.

وانتماءه إلى اللغة التواصليّة،وعندما يتحقّق هذا، فإنّه يمكننا أن نضع تفريعات تستند إلى اللغة نفسها دون أن نحكّم القاعدة بالأداء اللغوي الذي حقّق عمليّة التواصل اللغوي، فلا يمكن أن ينتهك أي قيد لغوي دون وجود سبب ملحّ: مثل أن يكون ذلك بسبب تحاشي انتهاك قيد آخر يكون أعلى ترتيبا [1]، ومع إن هذا الانتهاك يجب أن يبقى في حدّه الأدنى بحيث يحافظ على عملية التواصل اللغوي وإلا عدّ هذا الأداء اللغوي مرفوضا حتّى لو كانت الضرورة هي التي تخوّل هذا الإجراء المخالف للقاعدة النحويّة.

[1] كاخر،رينيه،النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي،14.

الفصل الثاني

الحروف المختصّة (العاملة):

يراد بالحروف المختصّة الحرف الذي يختصّ بالدخول مباشرة على الاسم أو الفعل أي على أحد القبيلين (الأسماء والأفعال) من دون الآخر[1]،وعلى هذا الأساس نظر النحاة إلى حروف المعاني وقسّموها إلى ثلاثة أقسام:

أ- قسم يدخل على الأسماء ويختصّ بها وهذا القسم يشمل حروف الجرّ والحروف المشّبهة بالفعل (إنّ وأخواتها،وما الحجازيّة،لا النافية للجنس).

ب- قسم يدخل على الأفعال وحدها ويختصّ بها ويشمل حروف الجزم و حروف النصب.

ج- وقسم يدخل على الأسماء والأفعال،سماه النحاة الحروف المشتركة.

وهذه التقسيمات التي أوردناها نجدها في كتب النحو،إذ لا يخلو أيّ كتاب من كتب النحو إلاّ وتحدّث عن هذه التقسيمات،إضافة إلى تخصص بعض الكتب النحوية في جعل عنوانها يحمل اسم حروف المعاني أو معاني الحروف من مثل رصف المباني في شرح المعاني للمالقي،ومعاني الحروف للرماني،والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي،وغيرها من المؤلفات النحوية التي أسهبت في عرضها وبيان معانيها وعملها.

يقول الأنباري: " لأن الحرف إنما يكون عاملًا إذا كان مختصًّا، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عَمِلَ فيها، وإذا كان غير متخص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف؛ لأنه تارة يدخل على الاسم، نحو "ما زيد قائم" وتارة يدخل على الفعل، نحو "ما يقوم زيد" فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل " [2]، أمّا ابن يعيش فيذكر أن حروف العطف لم تعمل جرّا ولا غيره،لأنّها لا اختصاص لها بالأسماء،والحروف التي تباشر الأسماء والأفعال لا يجوز أن تكون عاملة،إذ العامل لا يكون إلا مختصّاً

---

[1] ينظر،عبابنة، يحيى، تطور المصطلح النحوي البصري،ص232.

[2] الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف،1 / 75.

بما يعمل فيه،إذ يقول:" وحروف العطف تدخل على الأسماء والأفعال،وكل حرف يدخل على الأسماء والأفعال لا يعمل في أحدهما" [1].

ينصّ النحاة في مؤلّفاتهم على أنّ "أصل عمل الحرف المختصّ بنوع من المعرب أن يكون مختصّاً بنوع من الإعراب الذي اختص به ذلك المعرب،ولذلك لما كان الجزم نوعا من الإعراب مختصّا بالمضارع والحرف الجازم مختصٌ به أي بالفعل المضارع، أُعطي المختصُّ للمختصّ، وكذا القول في حروف الجرِّ بالنسبة للأسماء أُعطيت لها كونها مختصّة بها [2].

يقول السيوطي: " اعلم أنّ الحروف إذا كان لها اختصاص بالاسم أو بالفعل فالقياس أن تعمل فيما تختص به، فإن لم يكن لها اختصاص فالقياس ألاّ تعمل فمتى وجدت مختصّاً لا يعمل أو غير مختصٍّ يعمل، فسبيلك أن تسأل عن العلّة في ذلك، فإن لم تجد، فيكون ذلك خارجاً عن القياس[3]".

على هذا فإنّ الحروف المختصّة إنّما تعمل العمل الخاص بالنوع الذي تختص به فالحروف المختصّة بالأسماء لا تعمل في الأفعال،والتي تختص بالأفعال لا تعمل في الأسماء وأن الحرف المشترك بينهما لا يعمل.

نصّ النحاة على أنّ للحروف المختصّة أصالةً في العمل من حيث كانت، إنّما تعمل لاختصاصها بالقبيل (الاسم أو الفعل) الذي تعمل فيه، أي تترك أثراً إعرابياّ ودلاليّاً وإنّما، كان الاختصاص موجّهاً للعمل ليظهر أثر الاختصاص،كما أنّ الفعل لما اختصّ بالاسم كان عاملاً فيه فعرفنا أن الاختصاص موجب للعمل،وأنّه موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملاً بأصالته في العمل بالنسبة للقبيل

---

[1] ابن يعيش،شرح المفصّل 21/7.

[2] السيوطي، 1985،الأشباه والنظائر، ت:عبد السلام سالم مكـــرم، مؤســـسة الرســـالة، ط/1، 249/2-250.

[3] السيوطي،جلال الدين،الأشباه والنظائر في النحو،249/2

الذي يدخل عليه[1]، وأضافوا قائلين: إنّ أصل الحروف أن تكون عاملة،لأنها ليست لها معانٍ في نفسها،وإنّما معانيها في غيرها[2] أي فيما تدخل عليه.

فحروف الجرّ على هذا عملت الجرّ بالأسماء لاختصاصها بالأسماء والحروف المختصّة بالأفعال جزمت الفعل لاختصاصها بالأفعال،وإلى ذلك يشير أبو المكارم أن الحروف لا يجوز أن تنصب ولا أن ترفع الأسماء ولا الأفعال،ويذكر أن النحاة وضعوا مجموعتين من الحروف هما مجموعة حروف الجزم ثم مجموعة حروف الجرّ وأهملوا ما سواهما [3] فعمل كل حرف في القبيل الذي يدخل عليه العمل الخاص به [4]، فإنّ وأخواتها وحروف الجر إنما عملت في الأسماء لانفرادها بها،والنواصب والجوازم إنّما عملت في الأفعال لانفرادها بها [5]، فالحرف على ثلاثة أقسام،حرف مشترك بين الأسماء والأفعال نحو هل،وبل،ونقول: هل زيد قائم وهل قام زيد،وحرف مختص وهذا نوعان:مختص بالأسماء ومختص بالأفعال[6].

جاء في فتح رب البرية أن الحرف نوعان: مختص وغير مختص،ما كان مختصّاً بالفعل فالأصل أن يعمل،وإذا عمل هل يعمل مطلق العمل،أو العمل الذي يختصّ به مدخوله [7]؟.

فالحروف لا تعمل إلاّ إذا كانت مختصّة،ولهذا فإن هل حرف استفهام لا يعمل؛لأنها جاءت مشتركة بين الأسماء والأفعال،في حين أن "إلى،ومن وعلى ولم وإن الشرطية تعمل؛لأنّ (لم وإن) مختصّة بالأفعال و(إلى وعلى)مختصّة بالأسماء

---

(1) السيوطي،جلال الدين،الأشباه والنظائر في النحو،2 / 240.

(2) السيوطي،جلال الدين،الأشباه والنظائر في النحو،251/2.

(3) انظر، أبو المكارم،علي، 2005،في تقويم الفكر النحوي،،دار غريب للطباعة، القاهرة، ص215.

(4) أبو المكارم،علي، في تقويم الفكر النحوي،215، أبو المكارم،علي،أصول التفكير النحوي،144.

(5) السيوطي،الأشباه والنظائر،ج/2،ص 246.

(6) الحازمي،فتح رب البرية في شرح نُظم الأجروميّة، 2010،مكتبة الأسدي،مكة المكرمة،ط/1، 82/1.

(7) الحازمي،فتح رب البرية في شرح نُظم الأجروميّة،1/ 374.

وهذه القاعدة قائمة عل الأغلبية وليست مطّردة، كونه خرجت بعض الحروف عن عملها المختصّة به في بعض الأداءات اللغوية المخالفة للقاعدة.

فالحرف المختص هو الحرف الذي يختصّ بدخوله مباشرة على الاسم أو الفعل أي يختصّ بالدخول على أحد القبيلين دون الآخر فيعمل فيه،على الرغم من أن بعض الحروف المختصّة قد شذّت فلم تعمل[1]،وعلى هذا الأساس جاءت فكرة دراسة الشاهد الشعري في الأصناف المغلقة، وبخاصة العامل منها؛ كونه يترك أثراً إعرابيّاً ودلاليّاً في التركيب الذي يدخل عليه، وهذا يرتبط بفكرة العامل النحوي وما دار حولها من خلافات بين النحاة بين مؤيد ومعارض، إذ تشدّد النحاة في بحثها وألّفت كتب تجمع هذه العوامل، من مثل: العوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني وغيره من العنوانات التي تبحث هذه المسألة، يضيق المجال عن الخوض فيها، والحروف المختصّة هي جزء من هذه العوامل فتترك أثراً في التركيب النحوي، إضافة إلى أنّها تشكّل عنصر ربط بين أجزاء التركيب فتؤثّر وتتأثّر به،فاختلف النحاة في عملها وشروط إعمالها فوصمت بعض الأداءات اللغوية التي استعملت فيها هذه الحروف بالضرورة الشعرية أو الشذوذ، ولكننا إذا ما طبقنا عناصر الأفضليّة على هذه الأداءات اللغوية فإنّ الحكم سيكون مختلفاً بلا شكّ، إذ يمكننا محاكمة هذه الأداءات في ضوء عنصري الأفضليّة وهما القواعديّة والاستعمالية، ففقدان أحد عناصر الأفضليّة لا يعني أنّ النمط اللغوي غير صحيح، بل هو أقلّ أفضليّة من النمط الذي يحقّق شروط القواعديّة والاستعمال معاً، ويمكن القول إنّ هذه الاستعمالات اللغوية لا تنسجم مع القاعدة، أو أنّ القاعدة لا تشتمل عليها ولكن لا يمكن أن نقول إنّها غير صحيحة.

---

[1]) عبابنة، يحيى تطور المصطلح النحوي البصري،ص 232

1.2 الحروف المختصّة بالأسماء

1.1.2 الحروف المشبّهة بالفعل

جاء في الكتاب: " هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، وهي من الفعل بمنزلة (عِشْرينَ) من الأسماء التي بمنزلة الفعل، لا تصرّف تصرُّفَ الأفعالِ، كما أنّ عشرين لا تصرّفُ تصرُّفَ الأسماء التي أُخذت من الفعل، وكانت بمنزلته، ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أُخذت من الأفعال وشبِّهت بها في هذا الموضع"[1]، وهذه الحروف " هي إنَّ ولكنّ وليت ولعلّ وكأنّ"، وذلك قولك: إنّ زيداً منطلقٌ، وإنَ عمراً مسافرٌ، وإنَ زيداً أخوك، وكذلك أخواتُها، وزعم الخليل أنها عملت عملين الرفع والنصب"[2] أي في الأسماء التي تدخل عليها ولم يذكر (أنّ) في هذه الحروف، وربّما عدّها مع (إنّ) حرفاً واحداً لتشابه رسمهما[3]، وإلى ذلك أشار المبرّد قائلاً "هذا باب الأحرف الخمسة المشبّهة بالأفعال وهي (إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ وليت ولعلّ) وإنّ وأنّ مجازهما واحد فلذلك عددناهما حرفاً واحداً[4]".

أمّا ابن السرّاج فأشار إلى عملها قائلاً " الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل فترفع وتنصب خمسة أحرف[5] وهي إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ وليت ولعلّ[6] فالحروف المشبّهة تعمل في اسمين هما المبتدأ والخبر مثلما يعمل الفعل في اسمين هما الفاعل والمفعول ومن هنا أشبهت الفعل المتعدّي فطلبت اسمين مثله، فإنّ وأخواتها ينصبان الاسم ويرفعان الخبر[7]، والأصل أن يقدم المرفوع كما قُدّم الفاعل على المفعول به عند عمل الفعل المتعدّي، ولكن لم يحدث ذلك، بل قدم المنصوب على المرفوع وذلك

---

(1) سيبويه،الكتاب،ج/2،ص131.

(2) سيبويه،الكتاب،ج/2،ص131.

(3) عبابنة، يحيى،تطور المصطلح النحوي،،ص 233.

(4) المبرّد،المقتضب،4/ 107.

(5) ابن السراج،الأصول في النحو،ت عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة،لبنان،بيروت،230/1.

(6) الزمخشري، أبو القاسم،المفصل في صنعة الإعراب،1/ 382.

(7) ابن يعيش،شرح المفصل،54/8.

إشعاراً على أنّها تعمل بالشبه لا أصالة،والشبه يتأتّى من وجهين: أحدهما من جهة اللفظ والآخر من جهة المعنى، أمّا الذي جاء من جهة اللفظ فجاء من بنائهما على الفتح مثلما بني الفعل الماضي على الفتح، وأما من جهة المعنى فمن قبل أنّ هذه الحروف تطلب الأسماء وتختصّ بها [1]. فكأنّ الشبه جذب الحرف إلى دائرة الفعل،فأُعطي عمله[2]، ومن هنا سمّى بعض النحاة باب إن وأخواتها ب(باب الأحرف المشبّهة بالفعل)[3]، وعلى هذا الأساس بنى النحاة القاعدة النحوية التي تحكم عمل الحروف المشبهة بالفعل،المختصّة بالاسم، مسبّبة الأثر الذي تتركه هذه الحروف بدخولها على الأسماء،واضعة أحكامها وشروط إعمالها، وجيء بالشواهد الشعرية للدلالة على صحة القاعدة النحوية القائمة على المطرد والأغلب في استعمالها اللغوي،وما خرج على هذه القاعدة من الأنماط اللغوية المتداولة، وضعوه تحت بند الضرورة الشعريّة أو الشذوذ، والأمر كلّه عائد إلى ما يعرف عند النحاة بالأعراف النحوية أو القاعدة النحوية، في حين أن بعض المحدثين وضعه تحت باب ما يسمّى بالمتبقّي، ويقصد به ما تبقّى من الاستعمالات اللغويّة التي لم تنضو تحت القاعدة النحوية، ولم يدرج ضمنها فهو "الفضلة خارج نظام اللغة[4] على الرغم من أنّ خروجه على النظام اللغوي هو ظاهريٌّ فقط" فهو جزء أصيل من اللغة،لأنه من طبيعة هذا النظام ويغنيه؛ لأنه الجانب الإبداعي في اللغة" [5]، إذ إنّ تلك النصوص والاستعمالات اللغوية التي قامت عليها القواعد النحوية هي من العادات اللهجيّة التي كانت بين قبائل العرب، فبعض القبائل تقول بهذه الصيغة وبعضها الآخر يقول بتلك، وهذا الاختلاف نشأ عنه تمايز في بعض الظواهر اللغوية وبالتالي دخل الاضطراب في التقنين والخلل في الأحكام وهو ما سمح بدخول التأثيرات والاستثناءات

---

(1) ابن يعيش،شرح المفصل،54/8.

(2) ينظر،ابن هشام،أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. 2002،ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،بيروت،ج1،ص 291 – 292.

(3) ابن يعيش،شرح المفصل،ج8،ص 54.

(4) لوسركل، جان،عنف اللغة،ص22.

(5) لوسركل، جان،عنف اللغة،ص22.

والتبريرات في الدرس النحوي لكثير من الأداءات اللغوية الاستعماليّة[1]؛ لذا بحث النحاة عن وسيلة مقنعة في تفسير بعض الأساليب اللغوية أو التراكيب أو الصيغ التي شذّت عن القاعدة وخالفتها في نظرهم وفقاً للهجة معينة، فوجدوا ما يبرّر سبب خروج هذه الأداءات عن القاعدة التي استنبطوها بأنفسهم، وهذا التبرير من الأسس التي اعتمد عليها النحويون في توجيه بعض النصوص التي جاءت مخالفة للقاعدة[2] إضافة إلى المبرّرات الأخرى من شذوذ وقياس خاطئ وغلط وغيرها من المبرّرات أو المسوّغات النحوية، من دون الالتفات إلى أنّ الأصل في القاعدة أن تخضع للغة لا أن تخضع اللغة للقاعدة، فتحِدّ من حريتها وحريّة أبنائها في التعبير عن مواقفهم اللغوية.

1.1.1.2 **إنّ**: وهي أمُّ الباب ومن الحروف المختصّة بالأسماء تنصب الاسم وترفع الخبر، نحو قولنا: إنّ زيداً منطلق، ومعناها التأكيد[3] وكان حقّها وحقّ أمثالها من الحروف التي تعمل عملها أن تخفض كحروف الجرِّ، لأنها مختصّة بالأسماء ولم تكن كجزء منها، وكل ما اختصّ بالأسماء ولم يكن كجزء منها عمل فيها الخفض كحروف الجرِّ، لكنها "إنّ وأخواتها" أشبهت الفعل المتعدّي إلى مفعول به واحد[4]، فالقاعدة النحويّة تفرض أن يأتي اسم أن منصوباً وخبرها مرفوعاً، ولكن جاءت أداءات لغوية مستعملة عند العرب تخالف هذه القاعدة وتخرج عليها؛ لأن الواقع الاستعمالي للغة يعطي الذاكرة اللغوية لدى صاحبها مساحة من الحركة ضمن المستوى التقعيدي وغير التقعيدي[5]، إضافة إلى أنّ هذه الأنماط اللغوية تتشكّل بناء على فهم ابن اللغة للغته من دون أن تُفْرَض عليه قيود في استعمالها، انطلاقاً من

---

(1) ينظر، عبد العزيز،محمد،القياس في اللغة العربية،1995،دار الفكـــر العربي،القـــاهرة،ص 223.

(2) ينظر، عبد العزيز،محمد،القياس في اللغة العربية،ص36.

(3) ينظر،الزجاجي،أبو القاسم،حروف المعاني،،ص30.

(4) المالقي،رصف المباني،ص 199.

(5) انظر،زكريا ميشال،1984، مباحث في النظرية الألسنية، بيروت،ط/1،ص31 – 38.

أنّ الذاكرة اللغوية هي التي تعطي العقل قدراً من الحريّة في إنتاج الجمل والأنماط اللغوية[1] المتعددة، إلاّ أن النحاة يضعون مثل هذه الأنماط اللغويّة المستعملة تحت باب الضرورة، بسبب سلطة القاعدة النحوّية، ومن الشواهد الشعريّة التي جاءت مخالفة لقاعدة استعمال" إنّ" وحملت على الشذوذ أو الضرورة الشعرية، قول الشاعر[2]:

إذا اسودّ جُنحُ الليلِ فَلْتأْتِ، ولْتكُنْ خُطاكَ خِفافاً، إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

يستشهد بهذا الشاهد الشعري على نصب "إنّ" لجزأي الجملة الاسمية، وهو في نظر النحاة مخالف للقاعدة النحوية التي بنيت على الأعمّ من الظواهر اللغوية،ويقول البغدادي:ولم يُثْبِت الأكثرون إعمالها النصب في الجزأين وتأوّلوا ما أوهم ذلك [3]، فـ (إنّ) من الحروف العوامل تنصب الأسماء وترفع الأخبار[4]، فيصير ما كان مبتدأ اسماً لها فتنصبه وما كان خبراً لها فترفعه[5] فكيف نفسّر نصبها لجزأي الجملة الاسمية في الشاهد الشعري؟ إذ جاء في المغني: وقد تنصبهما في لغة[6]، فهو يعزو ذلك إلى اللهجات اللغوية، في حين أوله المانعون على أنه حال، والخبر محذوف، أي نلقاهم أُسداً أو خبر كان محذوفة،أي كانوا أُسداً[7]، وقيل هو مؤول وعليه الجمهور وقيل سائغ في الجميع أي "إنّ وأخواتها"[8].

---

(1) الحباشنة، مأمون،العملية اللغوية بين القاعدة والذاكرة،ص126.

(2) الفيروزآبادي،القاموس المحيط، 2005 ت: محمد نعيم العرقسوسي،مؤسسة الرسالة،بيروت ط8،فصل الهمزة1177/1، وانظر: الزَّبيدي،تاج العروس،باب (أن) 1980/34.

(3) البغدادي،خزانة الأدب،167/4.

(4) الرّماني،أبو الحسن،1981، معاني الحروف،ت: عبد الفتاح الشلبي،دار الشروق،ط/2،ص109.

(5) المالقي،رصف المباني،ص199.

(6) المرادي،الجني الداني،ص 394،،وانظر: ابن هشام،مغني اللبيب،ج/1،ص286.

(7) المرادي،الجني الداني،ص 394.

(8) انظر، السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع، ت:عبدالحميدهنداوي،المكتبة التوفيقية،مصر، ج1،ص490.

إن هذا الشاهد الشعري الذي يستدل به على نصب "إن" لجزأي الجملة الاسمية، الذي جاء مخالفاً للقاعدة النحوية في استعمال (إنّ) يمثّل واقعاً لغويّاً مستعملا، فهي أنماط لغويّة مستعملة، تفرض نفسها على القاعدة النحويّة من جهة الاستعمال،إذ إنّها فقدت الأفضليّة القواعديّة بخرقها قاعدة استعمال (إنّ) إلاّ أنها مكتسبة للأفضلية الاستعماليّة، فهي إشارة واضحة تدلّنا على أن القاعدة النحوية، لم تستطع أن تستوعب مثل هذه الأداءات اللغويّة، فهي قاصرة عن التعامل معها إلاّ إذا طوّعت هذه الأداءات، أي أوّلت بتأويلات وتفسيرات تخْرجها عن واقعها اللّغوي، ولكن إذ ما ربطنا هذه الأداءات اللغوية المستعملة بالحريّة اللغويّة التي تُعطيها اللغة لأبنائها، فإننا نجد أنّها تندرج تحت فكرة المتبقّي التي ترى أن هذه الأداءات اللغوية تنطلق من جهة عدم ثبات القواعد الذهنية في ذهن ابن اللغة، فينتج أداءات لغوية مخالفة للقاعدة النحوية، ولكنّها من جهة الاستعمال فهي ذات أفضلية استعماليّة، إذ يُعدّ الشاهد السابق اختراقا للعلامة الإعرابية فهو شاهد من شواهد المتبقي..

يطيب للنحاة العرب التمسُّك بالقاعدة النحوية أكثر من التمسُّك بـــالأداء اللغـــوي نفسه، فهم يصرون على أنّ (إنّ) وأخواتها تنسخ عمل عامل الابتـــداء (وهـــو رأي علماء البصرة)، ولا بأس في هذه القاعدة التحليلية التي تفسِّر تغيُّر مظهر إعرابـــيٍّ معين، ولكن أن نعدّها ذات سطوة على اللغة نفسها،فهذا من الأمور غير المفـــضّلة للمنهج العلمي الوصفي التحليلي، فالالتزام بالقاعدة كان ليجبر الشاعر على أنّ يقول: إنَّ حرَّاسنا أسدٌ،على أنَّ (أسد) هذه هي المسند بعد نسخ عمل الابتداء،وقـــد نـــسخت عمله في المبتدأ نفسه (حُرَّاسَنا) المنصوب باعتبار تركيبي هو وقوعه اسماً للناسخ.

الحقيقة أنّه يمكن النظر إلى هذا الوضع التركيبي على غير ما نظر إليه النحويون، فهم يعتقدون أن لغة الشعر قد شاركت في هذا الوضع التركيبي، وذهبوا أيضاً إلى مسألة التباين اللهجي وإلى أنّ (إنّ) هذه هي التي تفتح القسيمين (المسند والمسند إليه) وهو أمر صحيح من الناحية التركيبية الشكلية، ولكن الأمر شكلي لا غير، فلغة كنانة (ومنها قريش التي ينتمي إليها الشاعر) لا تختلف من حيث القاعدة التركيبية عن لغة العرب ولهجاتهم الأخرى في هذه المسألة، وأما خصوصية لغة الشعر، فينتفي الاحتكام إليها عندما تواجهنا أمثلة أخرى من لغة الأداء العادي

(الحر)،وهي لغة القراءات القرآنية،فقد ورد في قوله تعالى: ¾íÌÞ¾ èî»/ ©$Ïbî ÇÌÈ "[1]، أنّ المفضّل عن عاصم قرأ: بالغاً أمرَه،بنصب لفظ الجلالة والمسند الأصلي،(الله بالغٌ أمره > إن الله بالغاً أمرَه)[2]،فأين الضرورة في هذا الأداء؟.

وقد يرتفع بعدها المبتدأ، فيكون اسمها ضمير شأن محذوفاً[3]،إذ جاء شاهد شعري على ذلك نحو قول الشاعر[4]:

إنَّ مَنْ يدْخُلِ الكنيْسَةَ يوْماً يلْقَ فيْها جآذِراً وظِبَاءَ

فقد حذف الشاعر اسم إنّ وهو ضمير الشأن المحذوف(إنّه)،في حين أنّ القاعدة النحوّية، تفرض وجود اسمها ولا يجوز حذفه لأنه عمدةُ، مبتدأ في الأصل[5]، ولكنهم سوّغوا ذلك إذا كان ضمير شأن محذوفاً، وتقديره: إنّه مَنْ.

يرى النحاة أن سبب رفع المبتدأ بعد (إنّ) وحذف اسمها في هذا الشاهد الشعري،على الرغم من أنّه مخالف للقاعدة النحوية في استعمال إنّ إذا دخلت على الجملة الاسمية، وهي هنا داخلة عليها، يعود إلى أنّه لا يجوز أن تجعل اسم الشرط (مَنْ) اسماً لأنها شرطية ولا يتقدمها عامل إلا الخافض، والدليل على ذلك جزمها الفعلين والشرط له الصدر في الجملة الاسمية،فلا يعمل فيه ما قبله[6]،وإنّ ما يقال عن هذا الشاهد لا يختلف عن سابقه من الشواهد، إذ إنّ خرق القاعدة النحوية في استعمال إنّ حين دخولها على الجملة الاسميّة وصف عند النحاة بالشذوذ أو

---

(1) الطلاق:3.

(2) ابن خالويه، الحجة في القراءات، ت:عبدالعال سالم مكرم، 1401هـ، دار الشروق، بيروت، ط/4، 347/1،وانظر: الأندلسي،أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 1993، ت:عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت، ط/1، 283/8.

(3) ابن هشام،مغني اللبيب،ج/1،ص 87.

(4) ابن الشجري،أمالي ابن الشجري، 1991،ت. محمود الطناحي،مكتبة الخانجي،القاهرة،ط2،19/1،البغدادي،خزانة الأدب،430/5.

(5) ابن هشام،مغني اللبيب،87/1،المالقي،رصف المباني،ص199.

(6) ابن هشام،مغني اللبيب،87/1،وانظر،ابن عقيل، شرح ابن عقيل،346/20،وانظر ابن يعيش،شرح المفصل،337/1.

الضرورة الشعريّة الجائزة، على الرغم من أنها أداءات لغويّة، تمثل واقعاً استعماليّاً، ولكنّها تعد مخالفة للقاعدة، من وجهة نظر النحاة، في حين أن الشاعر لا أظنه غير قادر على محاورة اللغة للتخلص من الحرج الذي اخترق به القاعدة بل هو قادر على الخروج إلى أداءات لغوية بديلة لا تُخرق فيها القاعدة، تلك الأداءات التي تتجاوز هذه المساحة اللغوية من الحريّة الشعريّة، وربما هي حالة من عدم شمولية القاعدة النحوية لمثل هذه الأداءات اللغوية المستعملة، فالأداء اللغوي الوارد في هذا الشاهد الشعري هو فاقد للأفضلية القواعديّة ولكنّه غير فاقد للأفضليّة الاستعماليّة.

إذ إنّ مخالفة الشعر للقواعد ليس شذوذاً عن قواعد العربية،بل هي أنماط لغوية أو أداءات لغوية قصرت القاعدة عن ضمّها إلى عقالها، وبخاصة أن هذه الأداءات اللغويّة صدرت عن ابن لغة يعرف لغته ويجيد قواعدها إضافة إلى أن اللغة لا تخضع للقاعدة،بل القاعدة هي التي تخضع للغة، وبالتالي فإن هذه الأداءات خرجت من عقال القاعدة لتدخل في دائرة المتبقّي الذي جاء مخالفاً لما عليه القاعدة النحوية، فمثل هذه الأداءات اللغوية صحيح أنها خرجت على القاعدة النحوية لكنّها لها وجه مقبول في اللغة؛ كونها حققت الشرط الأساسي في التواصل وهو المعنى، فالأداء اللغوي وإن خرج عن القاعدة النحوية فهو يمثل واقعا استعمالياً جديداً يهدف إلى تحقيق التواصلية بين أفراد المجتمع اللغوي، وربّما تشير إلى القدرة الإبداعية عند هؤلاء الشعراء من دون التفكير بالقاعدة النحوية المعيارية التي ترفض أي سياق تركيبي يخالفها،مع العلم أنها وضعت بناء على استقراء ناقص لتلك الأنماط اللغوية المستعملة في عصر الاستشهاد اللغوي.

2.1.1.2 **إنْ**: تنصّ القاعدة النحوية على أنّ "إنّ" إذا خفِّفت فالأكثر عند العرب إهمالها[1]، نحو قولنا: إنّ زيدٌ لقائم وتكون حين ذلك للتحقق، مخففة من الثقيلة إلاّ أنه يلزمها في الخبر اللام[2] نحو قولنا: إن زيداً لقائم،وقيل فيها لغتان بعد التخفيف: الإهمال والأعمال،والإهمال أشهر، وأجاز الإعمال سيبويه والأخفش،فلا تلزمها

---

[1] الزجاجي،حروف المعاني،ص57.

[2] المرادي،الجنى الداني،ص208.

حينئذ اللام[1]،ويرى سيبويه أنّ "إنْ" إذا جاءت مخففة ودخلت على الجملة الاسميّة فإنها تنصب الأول وترفع الثاني، قائلاً: " ووجهٌ آخر هي فيه مخفّفةً من الثقيلة" [2]،وأمّا (إنْ) فتكون للمجازاة، وتكون أن يبتدأ ما بعدها في معنى اليمين، وفي اليمين[3]، نحو قوله تعالى: "[illegible] " [4]،وحكى سيبويه: "وحدثنا من نثق به، أنّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلقٌ "، وأهل المدينة يقرءون[5]، قوله تعالى:"[illegible] "[6] يخفّفون وينصبون[7]، ويضيف سيبويه قائلاً: " واعلم أنّهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهبٌ،وإن عمروٌ لخير منك، لمّا خفّفها جعلها بمنزلة (لكن) حين خفّفها "[8] واشترط النحاة لعمل إن الخفيفة أن يليها الأفعال النواسخ، نحو ظنّ وأخواتها وسائر نواسخ الابتداء من الأفعال نحو كان وأخواتها وكاد وأخواتها، ويجوز فيها الإلغاء والأعمال كالمثقلة، وقالوا: إذا أعملت لم تلزم اللام في الخبر كالمثقلة وإذا ألغيت لزمت اللام في الخبر فرقاً بينها وبين الثانية[9] وذهب الكوفيون إلى أنّ (إنْ" المخفّفة لا تعمل، وذهب البصريون إلى أنها تعمل[10]، قالوا إن الأصل فيها أن لا تعمل استناداً إلى القياس فيها إذ لا اختصاص لها فهي تدخل على المبتدأ والخبر وعلى النواسخ

---

(1) ابن عقيل،شرح ابن عقيل 378/1.

(2) سيبويه،الكتاب 152/3.

(3) سيبويه،الكتاب،152/3.

(4) سورة يسن 32.

(5) سيبويه،الكتاب 140/2.

(6) هود،الآية 111.

(7) سيبويه،الكتاب،140/2.

(8) سيبويه،الكتاب،139/2، وانظر،المرادي،الجنى الداني،ص: 208،ابن هشام،مغني اللبيب،ج/1ص87،.

(9) المالقي،رصف المباني،ص 190.

(10) الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف،المسألة رقم 1،159/195.

الداخلة على الجملة الاسمية،ولكنها عملت مراعاة أن هذه الأفعال الناسخة جاز سقوطها بعد "إنّ" فتبقى مختصّة بالأسماء [1].

إذن الأصل الاستعمالي وفق القاعدة النحوية لا يجيز دخول إن "الخفيفة على غير نواسخ الابتداء من الأفعال،وفق رأي الكوفيين الذين يجيزون ذلك[2]،ولكن وجد في الاستعمال اللغوي أداءات لغوية خرجت على قاعدة استعمال (إن) الخفيفة، وهي أداءات لغوية تمثل واقعاً لغويّاً استعماليّاً،في حين عدّها سيبويه خرْقاً للقاعدة النحويّة لأنّ (إنْ) في هذه الأنماط اللغويّة جاءت مهملة ولم تعمل فيما بعدها،ولكنّ النحاة يجيزون إعمال (إن) المخفّفة من الثقيلة وإهمالها[3] وإن لم يأت بعدها فعل من الأفعال الناسخة، وذلك نحو قول الشاعرة عاتكة بنت زيد بن عمرو[4]:

شَلّتْ يمينُكَ إنْ قتلْتَ لمُسْلِماً حَلّتْ عليْك عُقُوبةُ المُتَعمِّدِ

ويقل أن يليها غيرُ الناسخ ومنه قول العرب:"إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه"[5].

وأجاز الأخفش القياس على هذا البيت وتبعه ابن مالك[6]، إذن جاءت "إن" المخفّفة من الثقيلة عاملة من دون أن يليها فعل ناسخ، وهذا خرق لقاعدة إعمال (إن) مخففة في نظر النحاة، فهو شاذ في نظرهم لا يؤخذ به ولا يقاس عليه إلاّ عند الأخفش الذي أجاز القياس عليه، على الرغم من أنه يُعدّ من الأداءات المستعملة، ولكنّها أداءات لغوية خالفت القاعدة النحوية ففقدت الأفضليّة القواعدية ولكنها لم تفقد الأفضليّة الاستعماليّة، إذ لا يمكن لنا أن ننكر مثل هذه الأداءات اللغوية؛ لأنها جاءت

---

[1] المالقي،رصف المباني،ص 190.

[2] المالقي،رصف المباني،ص 191.

[3] ابن عقيل،شرح ابن عقيل382/1.

[4] ابن جني،سر صناعة الأعراب،548/2،الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف،526/2،المرادي،الجني الداني،ص 208،ابن هشام، مغني اللبيب،89/1،ابن عقيل، شرح ابن عقيل،281/1،،البغدادي،الخزانة،378/10.

[5] ابن السراج،الأصول في النحو،260/1، وابن عقيل،شرح ابن عقيل 382/1.

[6] ابن مالك،شرح الكافية الشافية،ت عبد المنعم هريدي،جامعة أم القرى،مركز البحث العلمي وإحياء التراث،مكة المكرمة،ط1،ج1ص504.

عن العرب نحو قولهم: "إن قنّعت كاتبك السوطا"[1]، وتداولها لا يختلف عن أيٍّ استعمال آخر يوافق القاعدة النحوية،لكن النحاة عندما أرادوا أن يضعوا قواعدهم وضعوها على الأغلب والأشيع ومن ثمّ حملوا مثل هذه الأداءات المطردة على الشذوذ أو الضرورة أو القياس الخاطئ، وغيرها من المبرِّرات اللغوية والمسوّغات النحوية، فهم يرون أن سبب الإهمال والإعمال في هذه الحروف عائد إلى الشبه بالفعل، فلمّا خفِّفت زال شبه الفعل وبالتالي حملت على الأحرف المهملة فلم تعد عاملة،إذ يقول سيبويه:" وذلك لأنّ الحرف بمنزلة الفعل، فلمّا حُذف من نفسه شيء لم يغيّر عملُه كما لم يغيّر عملُ لم يكُ،ولم أُبَلْ حين حُذف"[2]، لكنّ انتهاك القاعدة النحويّة في حدودها الدنيا مقبول عند النحاة، إذ لا يمكن انتهاك أي قيد دون وجود سبب ملح، مثل أن يكون ذلك بسبب تحاشي انتهاك مبدأ آخر يكون أعلى ترتيباً، حتى لو انتهك أحد القيود، فإنّ هذا الانتهاك يجب أن يبقى في حدّه الأدنى[3]، فمثل هذه الأداءات اللغويّة المستعملة عند أبناء اللغة تصدر عنهم وفق نظام مختلف عن الأداء القياسي للغة، إذ إنّ مثل هذه الأداءات اللغوية وغيرها من الأنماط اللغوية تكشف لنا أن القاعدة الذهنية لاستعمال هذه الحروف لم تكتمل بعد في أذهانهم، إذ جاءت أداءات لغوية تخالف ما عليه القواعد النحوية، وهو ما يؤيده فكرة الأداءات اللغوية غير الواعية لأبناء اللغة في بعض الأنماط التركيبية المخالفة للقاعدة، وربّما خضوع هذه الأنماط اللغوية المستعملة لفكرة المتبقّي الذي خرج من عقال القاعدة وتمرّد عليها، يفسر لنا سبب انتهاك القاعدة النحوية،فكان على النحويين أن يوسعوا حدود قواعدهم النحوية لتشمل كل ما صحّ من كلام العرب،بدلاً من الحكم على ما خالف القاعدة وصحّ سماعاً، بأنّه شاذٌّ قياساً، فصيح استعمالاً وهذا المعيار الذي سلكه النحاة صار سيفاً مُسلّطاً على الظواهر اللغوية، ومعياراً بين الصواب والخطأ فيها وما جاء متَّفقاً مع هذه القواعد من هذه النصوص أخذوا به وما خالفها سلكوا به طريق التأويل والتخريج على وجه من الوجوه التي تقبل عندهم، على الرغم من أن

---

(1) المرادي،الجنى الداني 208.

(2) سيبويه،الكتاب،140/2.

(3) رينيه،كاخر،التفاضلية في التحليل النحوي،ص14.

المنهج العلمي لا يمانع من وجود بعض الوجوه التي تخرج على القاعدة النحوية شريطة أن نجد لها تفسيراً مقبولاً[1]، وعلى رأي المانعين لإعمال إن المخففة تحمل قراءة حفص[2]قوله تعالى:"[illegible]"[3] وكذلك قرأ ابن كثير إلاّ أنّه شدّد نون هذان "هذانّ[4]"، ومن القرّاء من يقرأ بتشديد نون "إنّ" ويرفع الجزأين بعدها[5] وحملت هذه القراءة برفع جزأي الجملة بعد إنْ على لغة بني الحارث بن كعب[6]،وذهب آخرون إلى أن الرفع بعد "إنْ) لهجة عربيّة قديمة[7]،لقد تعددت المسوّغات والتفسيرات لهذه الآية، إذ إنّ الأصل أن يكون اسم إن منصوباً لكنه جاء مرفوعاً، فالقاعدة تقول إنّ اسم (إنّ) يجب أن يكون منصوباً بها دائماً، فإذا كان مما يقبل العلامة الإعرابية (أثر العلاقات)، فإنها تظهر على آخره وفقاً لنوع هذا الاسم،(مفرد أو مثنى أو جمع) فلكلٍّ علامته الخاصة به في حالة النصب وغيرها، ولكن في هذه الاية المذكورة قرأ حمزة والكسائيّ وابن عامر ونافع وابن كثير وتروى عن عاصم (وكلهم من السبعة): إنَّ هذان لساحران،وقرأ عاصم في رواية حفص: إنْ هذان لساحران،وقرأ أبو عمرو وحده: إنّ هذين لساحران،وعلى هذا فإنّ قراءة حفص عن عاصم جاءت على الطريق المألوف للقاعدة التي تقول: إذا خُفِّفت (إنَّ) بطل عملها،وجاءت قراءة أبي عمرو بن العلاء على القواعديّة العربية المألوفة التي تنصب اسم (إنّ) المشددة وترفع (خبرها)،وأما قراءة الجمهور فتبدو

---

(1) ينظر: الملخ، حسن،التفكير العلمي في النحو العربي،ص 24.

(2) ابن هشام،مغني اللبيب،68/1.

(3) طه،الآية 63.

(4) ابن هشام،مغني اللبيب 68/1.

(5) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، 1401هـ، ت:عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط/4، 242/1، وانظر:ابن مجاهد،السبعة في القراءات، 1400هـ، ت:شوقي ضيف،دار المعرف، مصر، ط/2، 419/1، وابن زنجلة، حجة القراءات، ت:سعيد الأفغاني، دار الرسالة، د ط، 454/1.

(6) الفراء،معاني القرآن،،عالم الكتب،ط/3، ص 183.

(7) المطلبي، غالب لهجة تميم،1973،(د.ط) منشورات،وزارة الثقافة والفنون،بغداد،ص225،.

مخالفة للقاعدة أو غير قواعدية،والحقيقة أنّ النظر إليها على أساس الخضوع للقاعدة أمر يعاني من القصور في النظر إلى تراكيب اللغة، فأغلب اللغات السامية فقدت مظهر الإعراب وتحوّلت حركة الإعراب فيها إلى حالة جامدة لم تعد تتغير، بل صارت حركة الإعراب (الفرعية) حالة إعرابية، بعد أن أصبحت جزءاً من البنية،أي أنها صارت حركة بناء، وسادت الحركة الإعرابية الواحدة في سائر أشكال العلاقات القائمة بين أجزاء التركيب اللغوي، ففي المثنى: هذان في حالة الرفع والنصب والجر، فبدأ النحاة يسوّغون ذلك على أن (إنْ) بمعنى نعم[1]، و(هذان) مبتدأ وخبره الساحران، وبعضهم رأى أن إن،مخففة ولا تعمل،وذهب آخرون على أن اسمها ضمير الشأن المحذوف تقديره (إنه) والجملة الاسمية خبر (إن) وذهب آخرون منهم أن (هذان) اسمهما على لغة من يلزم المثنى الألف[2] في جميع حالاته الإعرابية، ويتضح من المسوغات السابقة والتفسيرات أن القاعدة النحوية في استعمال (إن) دفعت النحاة إلى هذه المبررات، إضافة إلى أن الفجوة بين القاعدة والاستعمال كبيرة، أجبرت النحاة ودفعتهم إلى الاعتماد على الشذوذ والضرورة مسوّغاً لما خرج على القاعدة النحوية،على الرغم من أنها أداءات لغوية مستعملة، وهي من صلب اللغة، إذ إنّ اللغة تعطي أبناءها مساحة من الحرية اللغوية ليعبروا عن مواقف لغويّة تهدف إلى تحقيق التواصل بينهم، فمجيء مثل هذه الأداءات بالرفع بعد (إنْ) يدلّنا على أن مثل هذه الأداءات اللغويّة تصدر عن ابن اللغة حسب نظام لغوي ذهني يختلف عن الأداء القياس اللغة القائم على القاعدة المعيارية الصارمة، فهذه الأنماط اللغوية تبين لنا أن القاعدة الذهنية لاستعمال المثنى لم تتضح بعد في أذهان أبناء اللغة، فتارة يأتون به مرفوعاً وأخرى يأتون به منصوباً،الأمر الذي يؤيد فكرة اللاوعي في إنتاج مثل هذه الأداءات اللغوية، مما جعلها تخضع لفكرة المتبقي التي تفسّر لنا خروج كثير من الأنماط اللغويّة على القاعدة النحويّة، فتجعلها مكتسبة للأفضلية الاستعماليّة على حساب الأفضليّة القواعدية.

---

[1] المرادي،الجني الداني،ص 398.

[2] الحلبي،السمين،الدر المصون،ج/8 ص65.

3.1.1.2 أنّ: حرف توكيد،تنصب الاسم وترفع الخبر خلافاً للكوفيين قالوا: والأصحُّ هي فرع من إنّ المكسورة[1]، فهي من الحروف العاملة في الاسم والمختصّة به،نحو قولنا علمت أنّ المدرِّس متأخّرٌ وتعمل "أنّ" في الاسم سواء أكانت مشدّدة أو مخفّفة،نحو قوله تعالى:" ÇÈ šú üÏ=è%$É ‘ ¬ ‰ô±tø$È& " [2]، إلا أن النحاة اشترطوا في عملها مخفّفة أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفا وخبرها جملة لا مفرداً[3]، نحو قوله تعالى:" ÇÈ ó Ì ó OäZÏ äqä‹™ b& Nî" [4]، إذن يجب أن يكون اسمها أبداً ضمير أمر وشأن[5] حتى تعمل وهي مخفّفة،لأن تخفيفها أوجب حذفه؛ لأنه بالتخفيف زال الاختصاص بالأسماء لفظاً[6]، ولكن جاءت أنماط لغوية استعمالية،تخالف هذه الشروط لإعمال (أنْ) مخفّفة نحو قول الشاعر[7]:

فلو أنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سألْتِني طَلاقَكِ لم أَبْخَلْ وأنْتِ صَدِيقُ

إذ إنّ الشاهد في قوله "فلو أنْكِ"، حيث جاء اسم أنْ ضميراً بارزاً والقاعدة تنصّ على أن يكون ضمير شأن محذوفاً، فقيل إنّ مجيء اسمها ضميراً ظاهراً في الكلام وفي الشاهد السابق وهو "الكاف" هو ضرورة شعرية[8]، وأجاز بعضهم بروزه في غير ضرورة، ونقل عن البصريين[9]،ولما كان هذا الشاهد الشعري قائما على مجيء اسم أنّ المخفّفة ضميراً بارزاً، فقد عدّه النحويون من باب الضرورة

---

(1) ابن هشام،مغني اللبيب،ج/1،ص90،وانظر المرادي،الجنى الداني ص402.

(2) يونس،الآية 10.

(3) ابن خروف،1419هـ،شرح جمل الزجاجي،ت سلوى محمد،معهد البحوث العلمية،جامعة أم القرى،ج/1/464.

(4) المزمل،الآية /20.

(5) المالقي،رصف المباني،ص195.

(6) المالقي،رصف المباني،ص 196.

(7) البغدادي،الخزانة،5/527،ولم يعزه،ابن هشام،مغني اللبيب 1/78، المالقي،رصف المباني،ص196.

(8) ابن هشام،مغني اللبيب 1/78.

(9) المرادي،الجني الداني،ص218.

الشعرية، وأنّ بروز اسمها في غير موضعه، وهو بهذا يفتقر إلى عنصر مهم من عناصر الأفضليّة القواعدية وهو حذف اسم (أنْ) المخفّفة حتى تعمل، بل إنّ ذكره عُدّ من باب الشذوذ [1]، في حين أن العُكْبري يرى أنّ "أنْ" في هذا الشاهد الشعري هي "أنّكْ بالتشديد ولكنّها خفّفت ضرورة مع الضمير ذلك لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها[2].

والحقيقة أنه توافر فيه نوع من نوعي الأفضليّة وهو الاستعمال الوارد عن أصحاب اللغة ولكنّ تفسيره النحوي هو الذي أوقعه في الخلل القواعدي؛ لأنّه في الحقيقة لا يمكن تفسيره نحويّا في ظل قاعدة نحوية ضيّقة، فلو نظرنا إلى الشاهد الشعري في ظلِّ الأفضليّة على أنها نوعان: أفضليّة استعماليّة وأفضليّة قواعديّة، فإننا سنتخلّص من الحرج الذي توقعنا فيه القاعدة النحوية وشروطها في إعمال (أنّ) مخفّفة عند التعامل مع الأداءات اللغوية المستعملة عند أبناء اللغة، والتي جاءت مخالفة للقاعدة، لكنها أداءات لغويّة مستعملة أتاحتها سَعَةُ الكلام في ظلّ الحرية اللغويّة التي تعطيها اللغة لأبنائها، إنّ هذه الأنماط اللغوية الواردة في الشواهد الشعرية تمثّل واقعاً لغويّاً قائماً في اللغة، لأنها تفرض نفسها على القاعدة النحويّة من جهة الاستعمال؛ لأنّ أي تركيب لغوي أو أداء لغوي قابل للانتهاك أو الخرق شريطة أن يقود الأداء اللغوي المخالف للقاعدة إلى حصول المعنى وتتحقّق فيه عملية التواصل، وبالتالي تتحقق فيه مستويات المقبوليّة، إذ إنّ المستوى المقبول هو ما خرج على القاعدة وله وجه مقبول في اللغة، ومجيء هذه الأداء اللغوي في بروز اسم (أن) المخفّفة وهو ضمير، يقودنا إلى أن مثل هذه الأداءات المستعملة كانت تصدر عن أبناء اللغة وفق نظام مختلف عن الأداء القياسي القائم على القاعدة النحويّة، وهو ما يؤيد فكرة الأداء غير الواعي لأبناء اللغة في بعض الأنماط الكلامية المخالفة للقاعدة النحوية، مما يجعلها تفقد الأفضليّة القواعديّة ولكنّها لا تفقد الأفضليّة الاستعماليّة كون القاعدة النحويّة لا يمكن أن تشتمل على الجسم اللغوي

---

[1] وابن يعيش،شرح المفصّل،4/ 549، ابن عقيل،شرح ابن عقيل،384/1.

[2] العُكبري،شرح ديوان المتنبي،ت،مصطفى السقا وآخرين،دار المعرفة،بيروت 310/1.

كاملاً، وبالتالي يمكن إخضاع هذه الأداءات اللغوية المخالفة للقاعدة إلى فكرة المتبقّي وهي مساحة من الحرية متاحة لأبناء اللغة.

وتنص القاعدة النحوية على أن من شروط إعمال (أنْ) المخفّفة أن يكون خبرها جملة ولا يصح إفراده،إلاّ إذا ذكر الاسم، فيجوز عندئذ الإفراد[1]، نحو قوله تعالى:" [illegible] "[2] وقوله تعالى: " [illegible] "[3] ونحو قوله تعالى: " [illegible] "[4]،وما خالف تلك القاعدة عدّه النحاة شاذّاً أو ضرورة، نحو قول الشاعر[5]:

بِأنْكَ رَبيعٌ وغيْثٌ مَرِيعٌ وأنْكَ هُناك تَكونُ الثَّمَالاً

الشاهد في البيت الشعري هو مجيء اسم (أنْ) المخفّفة من الثقيلة مذكوراً في الكلام في موضعين من البيت الشعري، إضافة إلى مجيء خبرها مفرداً وهو ربيع" والأصل فيه أن يأتي جملة، لذلك عدّه النحاة من باب الشذوذ أو الضرورة الشعريّة، قالوا والكثير المستعمل أن يكون اسمها ضميراً محذوفاً، لتكون عاملة، وذلك بسبب زوال بعض وجوه الشبه بينها وبين الفعل بالتخفيف، كما أن الأكثر عند جمهرة النحاة أن يأتي اسمها ضمير الشأن، إلاّ ابن مالك فإنه رأى إذا أمكن جعل الضمير ضميرَ غائبٍ غير الشأنِ أو ضمير حاضرٍ فهو أولى[6]، وأوجب حذفه بكل حال؛ أي لا يكون مذكوراً في التركيب، ومذهب سيبويه وابن الحاجب أن يأتي خبر (أنْ)

---

(1) ابن هشام،مغني اللبيب،78/1.

(2) يونس/ 10.

(3) المائدة / 113.

(4) النور/ 9

(5)الأزهري،محمد بن أحمد،تهذيب اللغة،406/1،ونظر،ابن منظور،لسان العرب 30/13 والزَّبيدي،تاج العروس،199/34،والبغدادي، خزانة الأدب،382/10.

(6) انظر،الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف،168/1.

المخفّفة جملة لا مفرداً[1]، إذن نظر النحاة إلى هذا الشاهد الشعري على أنه ضرورة[2] شعرية من وجهين، كونه غير ضمير الشأن وكونه مذكوراً، وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكوراً، إضافة إلى مجيء الخبر جملة[3]، وقد حكى بعض أهل اللغة: أظنٌ أنْك قائم وأحسب أنه ذاهب"[4].

ولما كان هذا الشاهد قائماً على مجيء اسم (أنْ) المخفّفة غير ضمير الشأن وخبرها مفرداً لا جملة، فقد نظر إليه النحاة على أنّه خروج عن قاعدة إعمال (أنْ) مخففة، فذهبوا إلى أنه خروج في غير موضعه بسبب الضرورة الشعريّة،التي يضطر إليها الشاعر انصياعاً للحالة الانفعالية التي يعيشها؛ وبذلك فإن الشاهد الشعري يفتقر إلى عنصر من عناصر الأفضليّة القواعدية وهو مجيء اسم "أنْ" مضمراً لا بارزاً، ولكنّه لا يفقد الأفضليّة الاستعماليّة، إذ توافر فيه نوع من نوعي الأفضليّة وهو الاستعمال الوارد عن أبناء اللغة، فقد تحقّقت فيه المقبوليّة،كون خرق القاعدة جاء في حدّها الأدنى، إضافة إلى تحقّق عملية التواصل القائمة على المعنى، وبالتالي تتحقّق فيه مستويات المقبوليّة إذ إنّه خرج عن القاعدة، ولكن له وجه مقبول في اللغة، وإن خالف القاعدة فقد تحقّق فيه سلامة التركيب وصحة البناء وحصول المعنى، فالتركيب اللغوي الذي توافرت فيه هذه العناصر هو نموذج لغوي مقبول؛ لأنه حقّق الشرط الأساسي في التواصل وهو المعنى.

هذا يقودنا إلى القول إنّ القاعدة النحويّة لم تستطع أن تتعامل مع الأداءات اللغوية كافّةً، إذ وقفت أمام العديد من هذه الأنماط اللغوية عاجزة عن ضمها لعقالها، كونها تعدّها من وجهة نظرها شاذّةً لا يقاس عليها، على الرغم من أنها أداءات لغوية مستعملة لا يمكن أن ننكرها من جسم اللغة، إضافة إلى أن الذاكرة اللغوية هي أقدر على التعامل مع جميع الأداءات اللغوية في حين أن القاعدة تقف عاجزة أمامها

---

(1) ابن هشام،أوضح المسالك،357/1،وانظر ابن عقيل،شرح ابن عقيل،385/1.

(2) الأشموني،شرح الأشموني 1998،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان ط/1،320/1.

(3) الأزهري، خالد بن عبدالله،شرح التصريح على التوضيح،2000،دار الكتب العلمية،بيروت،330/1.

(4) ابن يعيش،شرح المفصل،552/4.

إلا إذا طوّعت[1]، بالتأويل والتخريج، ولو نظرنا إلى الشاهد الشعري في ظل الأفضليّة على أنها نوعان،أفضلية استعمالية،وأفضلية قواعدية، فإننا سنتخلّص من الحرج الذي توقعنا فيه القاعدة النحوية،عند التعامل مع مثل هذه الأداءات الشعريّة وأنماط الكلام، التي جاءت مخالفة للقاعدة النحويّة ولكنها أداءات لغوية مستعملة من قبل أبناء اللغة، فهي من كلام العرب؛ ذلك لأن قائلها عربي ولغة العرب واسعة جداً، لذلك لا نوافق النحاة الذين ذهبوا في رأيهم إلى نعت تلك الأداءات اللغويّة الخارجة على القاعدة النحويّة بالشذوذ أو الضرورة، وتعميم هذا الحكم منطلقين في رأيهم هذا من باب قلّة التداول الاستعمالي،بل نرى أنّه من البدائل اللغوية المتاحة لأبناء اللغة من دون النظر إلى قاعدة نحويّة صارمة تحدّ من الحرية الشعرية الإبداعية لدى الشاعر لغوياً الذي تتيحه له اللغة لإنتاج تراكيب لغويّة قادرة على إحداث عمليّة التواصل اللغوي،ومن هنا فإن هذه الأداءات اللغوية تمثل المتبقّي في اللغة الذي خالف المألوف من القواعد النحويّة، والذي يتطلّب إعادة النظر في القاعدة النحوية لتشمل هذه الأداءات المخالفة لها.

4.1.1.2 **لكنّ**: من أخوات إنّ، تدخل على المبتدأ والخبر مثلها،فتنصب الأول اسماً لها وترفع الثاني خبراً لها، وهي حرف استدراك، وهو المعنى الأول لها،وتفيد التوكيد، ذكر هذا جميع النحويين[2]، وتكون مخفّفة ومثقلة، فالمخفّفة غير عاملة والمثقلة عاملة[3]، والمثقلة تعمل عمل إنّ وتختص بالاسم، وذلك نحو قولنا: جاء زيد لكنّ عمراً لم يأتني وقولنا: خرج عليٌّ لكنّ بكراً مقيم، قالوا وقد يحذف اسمها، نحو قول الشاعر[4]:

---

(1) انظر،خليل حلمي،1996،مقدمة لدراسة اللغة،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، ص265.

(2) انظر: المبرّد،المقتضب 451/1،الزجاجي،حروف المعاني،ص:106،الرماني،معاني الحروف ص: 133.

(3) الرمّاني،معاني الحروف،ص 133.

(4) الفرزدق،1983،ديوان الفرزدق،(د.ط) بيروت،دار صادر،ص481.

فَلوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عرَفْتَ قَرابَتي ولكنَّ زِنْجِيٌّ عظِيمُ المَشافِرِ

الشاهد في البيت هو حذف اسم "لكنّ" وقدّره النحاة بقولهم: ولكنّك زنجيّ، ويقول سيبويه: "والنصب أكثر في كلام العرب،كأنّه قال: ولكنّ زنجيًّا عظيم المشافرلا يعرف قرابتي"[1] ولكنّه أضمر هذا، ثمّ قال:" والنصب أجود، لأنّه لو أراد الإضمار، لخفّف ولجعل المضمر مبتدأ [2]، فاسم لكنّ هنا حذف وهو غير ضمير الشأن، وحذف اسم أنّ وأخواتها لا يجوز إلاّ أن يكون ضمير الشأن، والاسم المقدّر هنا في هذا الشاهد الشعري هو ضمير المخاطب، لذلك نعته النحاة بالضرورة الشعريّة[3]، قال السيرافي:" من نصب جعله الاسم وأضمر الخبر، كأنّه قال: ولكنَّ زنجيّا ومن رفع أضمر الاسم، وكان الظاهر الخبر،تقديره ولكنّك زنجيٌّ" [4].

ينظر النحاة إلى هذا الشاهد الشعري على أنه تنكُّرٌ للقاعدة النحوية في استعمال لكنّ وإعمالها وحُذف اسمها لحساب الإيقاع، وهم بذلك يضعونه ضمن الضرائر الشعرية،في حين ينظر إليه بعض المعاصرين وغيره من الشواهد الشعريّة في مرويّات الأعراب العظماء، على أنها من الشواهد السائمة التي تخضع لأحد معياري الأفضليّة وهو معيار المقبولية الاستعماليّة دون المقبولية القواعدية، وإن كان انتهاك القاعدة جاء في حدّها الأدنى، وهو بذلك فقد عنصراً من عناصر القواعديّة وهو اختراق القاعدة النحوية التي تقول إنه لا يجوز أن يأتي اسم لكنّ ضمير شأن إلا في الضرورة الشعرية، ولو نظرنا إلى الشاهد الشعري في ظل الأفضليّة على أنها نوعان: أفضلية استعمالية وأفضلية قواعدية، فإننا سنتخلّص من الحرج الذي توقعنا فيه قواعد استعمال (لكنّ) عند إنتاج الأداءات اللغوية وأنماط الكلام التي تأتي مخالفة لقواعد النحو، ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى مثل هذه الأداءات اللغوية على أنها أداءات لغوية تصدر عن أبناء اللغة وفق نظام مختلف عن الأداء القياسي

---

(1) سيبويه،الكتاب،136/2.

(2) سيبويه،الكتاب،136/2،وانظر ابن السراج،الأصول في النحو،247/1.

(3) انظر،ابن الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف،148/1،وانظر،المرادي،الجني الداني،ص590،ابن يعيش،شرح المفصّل 563/4.

(4) ابن يعيش،شرح المفصل،567/4.

للغة، إذ إنّ هذه الأداءات تكشف لنا أن القاعدة الذهنية لاستعمال (لكنّ) وحذف اسمها وشروط مجيئه، لم تتضح بعد في أذهان العرب، فكانوا تارة يأتون به ضمير شأن وأخرى ضمير مخاطب، وهو ما يؤيد فكرة الأداء غير الواعي لأبناء اللغة في بعض الأنماط التركيبة، الأمر الذي يدخلها ضمن فكرة المتبقي وبالتالي يمكن محاكمة الشاهد في ظلّ معياري نظريّة الأفضليّة وهما الأفضليّة القواعدية والاستعماليّة التي تفسّر لنا بعض الخروقات للقاعدة في الشاهد الشعري،وذلك بفقده أحد عناصر القواعدية، لكنه لا يفقد الأفضليّة الاستعماليّة، لأنّه يبقى في دائرة اللغة.

5.1.1.2 **كأنّ**: من الحروف العوامل،وعلّة عملها كعلّة إنّ،وأنّ وليت وعملها كعملهن،ومعناها التشبيه[1]، فهي حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر[2]، نحو قوله تعالى: "ÇÎÈ ×ÏZFóÁB ÏM≈n=ÏG" [3] ولها ثلاثة أوجه، تكون تشبيهاً وشكًّا، وتكون مخفّفة[4]،نحو قولنا: كأنّ زيداً أخوك، وإذا كان خبرها مشتقاً من الفعل كانت شكّا، نحو قولنا: كأنّ زيداً منطلق، فهذا شك، والمخفّفة يجوز رفع اسمها ونصبه [5]، نحو قولنا: كأنْ زيداً أسدٌ أو كأنْ زيدٌ أسدٌ، ونحو قول الشاعر المفضّل النكري[6]:

جَمُومُ الشَّدِّ شائِلَةُ الذُّنابي وهَادِيها كَأَنْ جِذْعٌ سَحُوقُ

وقول الآخر، وهو ابن صريم اليَشْكُري[7]:

فيوْماً تُوافِيْنَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظَبْيَةٌ تعْطو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

وقد روي قولُ اليشكري بثلاثة أوجه، كأنْ ظبيةً، وكأنْ ظبيةٍ، وكأنْ ظبيةٌ، فمن نصب أراد كأنْ ظبيةً مخفّفة وأعمل كأنْ، ومن خفض أراد كظبيةٍ على أن كأنْ

---

(1) الرماني،معاني الحروف،ص120.

(2) المرادي،الجنى الداني،568.

(3) المدثّر،الآية:50.

(4) الزجاجي،حروف المعاني،ص28.

(5) الزجاجي،حروف المعاني،ص29.

(6) الزجاجي،حروف المعاني،ص29.

(7) الأزهري،محمد بن أحمد،تهذيب اللغة،322/8،البغدادي،الخزانة،399/10.

زائدة، ومن رفع أراد كأنها طيبةٌ مخفّفة،وأعمل مع إضمار اسمها[1]، وهو ضمير الشأن.

يمثّل هذا الشاهد مادة خصبة للنحويين على اختلاف مناهجهم، فالنحو العربي التقليدي، ينظر إلى هذا البيت على رواية الرفع، أنّه جاء وفق ما تقتضيه قاعدة إعمال (كأنْ) مخفّفة، إذ جاء اسمها ضمير الشأن محذوفاً وخبرها مذكوراً مرفوعاً، وهي بذلك قد تحقّقت فيه الأفضليّة القواعدية والاستعماليّة، فجاء وفق المستوى الأفضل الذي تحققت فيه دقّة التركيب وجودة البناء وقوة الدلالة، أمّا رواية النصب، فقد تحققت فيها كذلك الأفضليّة القواعدية والاستعماليّة، على اعتبار أنها خفّفت وبقي عملها، فإذا خففّت لم يبطل عملها[2] وينسب الإعمال مع التخفيف إلى أهل الحجاز،على أنهم يتوهمون الثقيلة[3]، وذهب بعض المحدثين ممن يحترمون القاعدة ويهابون الخوض فيها على أنه من أدب القبيلة، الذي تسرّب إلى الشواهد الشعرية، وهذه مقولة لها وزنها إذا تمكن أصحابها من الحديث عن انحصار الأمر في بيئة لغوية استعمالية معينة، فهم يعدّون مثل هذه الأداءات اللغوية من باب التعبير اللهجي، وما التعبير اللهجي إلا تطوّر إبداعي.

أمّا رواية الجرّ على أن (أنْ) زائدة شذوذاً[4]، وعلى إعمال حرف الجر وهو الكاف و"أن" مزيدة، والمعنى كظبيةٍ [5]، فهي هنا واقعة بين الكاف ومحذوفها، وحكم

---

(1) انظر:ابن الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف 164/1.

(2) المرادي،الجني الداني،ص574.

(3) رابين،تشيم،2002،اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية،ترجمة،عبد الكريم مجاهد،بيروت،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط/1،ص318.

(4) ابن مالك،شرح التسهيل،1990،ت،عبد الرحمن السيد،ومحمد بدوي،هجر للطباعة، ط/1 ، 46/2.

(5) ابن يعيش،شرح المفصل،567/4،وانظر،ابن عصفور،ضرائر الشعر،59/1،والبغدادي،خزانة الأدب،413/10،الرماني،معاني الحروف،ص122.

الزيادة هنا نادر أو شاذ[1]، وزعم قوم أن (كأنّ) قد يُنصبُ بها الجزآن[2]، نحو قولهم[3]:

كَأَنَّ أُذنَيْهِ إذا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أو قَلَماً مُحَرِّفَا

الشاهد في البيت الشعري في كلمة (قادمةً) حيث جاءت منصوبة، وبذلك يكون الشاعر قد أتى باسم (كأنّ) وخبرها منصوبين، وتقول القاعدة أن (كأنّ) تدخل على الجملة فتنصب الاسم الأول ويسمّى اسمها، وترفع الاسم الثاني ويسمى خبرها، ولما كان هذا الشاهد الشعري قائماً على نصب الجزأين بعد كأنّ، فقد نظر إليه النحويون على أنه نصب في غير موضعه، وهو بهذا يفتقر إلى عنصر مهم من عناصر الأفضليّة القواعدية، وهو دقّة التركيب ومخالفته لإعمال كأنّ، إذ إنّ الشاعر ضحّى بالحركة الإعرابية لأن المعنى واضح من دونها اعتماداً على غيرها من القرائن المعنوية واللفظية [4]، في حين ينظر إليه ممن يحترمون القاعدة النحوية، على أنّه من أدب القبيلة الذي تسّرب إلى الشواهد الشعرية، أي هم ينسبون هذه الشواهد إلى لغة قوم من العرب[5]، وإلى ذلك يشير ابن عقيل أن قوماً من العرب ينصبون بأنّ وأخواتها الاسم والخبر جميعاً[6]، وقد لا يعترف النحويون بما يسمى أدب القبيلة، فهم منقسمون بين منكر للشاهد وموجّه له انطلاقا من القاعدة، ولكنه ليس منكرا في بعض السياقات الاستعماليّة فماذا نقول عنه؟ فقد تكلم الشاعر بلهجته الخاصة ولم يستعمل اللغة الأدبية المشتركة، فهو يكلم أبناء الشريحة اللغويّة الواحدة التي ينتمي إليها أو ربّما أن هذا الاستعمال تسرّب دون وعي منه إلى لغته الأدبية، فوقع فيها وقوعا عفويّا، ولكن النحاة تلقفوه بحرصهم المعروف عنهم على الخارج من اللغة ليكون مثالا على رافد من روافد المتبقّي الكثيرة، وهو شاهد إذا حاكمناه

---

(1) ابن هشام،مغني اللبيب،ج1،ص82.

(2) ابن هشام،مغني اللبيب،ص298.

(3) البغدادي،خزانة الأدب،237/10.

(4) تمام،حسان،اللغة العربية معناها ومبناها 2006،عالم الكتب،ط/5/ص234.

(5) ابن الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف 369/2.

(6) ابن عقيل،شرح ابن عقيل،347/1.

قواعديّا، فإنّه لا يمكن أن يتماسك أبدا، لأنه يخلّ بأحد الأركان المهمة من أركان العملية التركيبية وهو نصب خبر كأنّ.

وقيل هو مؤول وعليه الجمهور وأنه لغة[1]، إذن النحو التقليدي ينظر إلى هذا البيت الشعري على أنّه تتكّر للقاعدة لحساب الإيقاع الشعري، إذ تأوّله النحاة بقولهم: تخال أُذنيه حتى يستوي الشعر[2]، لا كأنّ أُذنيه، يقول جون ليونر "لا شك أن تنوع أحكام أبناء اللغة الواحدة صدد عدد من الجمل أو صدد بعض الاستعمالات ينبع أصلاً من اختلاف اللهجات الاجتماعية أو الإقليمية التي يستخدمها أبناء المجتمع اللغوي الواحد" [3]،وإلى ذلك يشير عبابنة والزعبي قائلينِ: إنّ للاستعمال اللغوي في البيئات الاستعماليّة أثراً في نشوء الأنماط التركيبية"[4].

يمكن النظر إلى مثل هذه الشواهد الشعرية،على أنّها من الشواهد الشعرية السائمة التي تخضع لأحد معياري الأفضليّة: وهو المقبوليّة الاستعماليّة دون المقبوليّة القواعديّة، إذ توافرت فيه عناصر المقبوليّة وهي سلامة التركيب،وصحة البناء وحصول المعنى، فالتركيب اللغوي الذي توافرت فيه هذه الشروط هو نموذج لغوي مقبول لأنه حقق الشرط الأساسي في التواصل وهو المعنى، وبالتالي فإنّنا سنتخلّص من الحرج الذي توقعنا فيه القاعدة النحوية عند التعامل مع مثل هذه الأداءات اللغوية، فلو نظرنا إليها على أنّها تحقق فيها معيار الأفضليّة الاستعماليّة،كونها أداءات لغوية مستعملة أتاحتها سَعَةُ الكلام في ظل مساحة لغوية، تتيحها اللغة لأبنائها، ومن ناحية ثانية فإنّ هذه الأداءات اللغوية تشير إلى فكرة اللاوعي التي يقع بها أبناء اللغة في لحظة ما، فيصدر عنهم أداءات لغوية مخالفة للقاعدة، بسبب انشغال ذهن المتكلم بالدلالة على حساب التركيب، فتخرج أداءات

---

(1) السيوطي،همع الهوامع 491/1.

(2) البغدادي،الخزانة 238/10.

(3)جونز ليونز،1985،نظريــة تشومــسكي اللغوية،ترجمــة،حلمي خليــل،ط/1،دار المعرفــة الجامعية،الإسكندرية،ص9.

(4) عبابنة،والزعبي،علم اللغة المعاصر،ص114.

لغوية ذات دلالات محددة، مخالفة لماعليه القياس، وبالتالي تدخل في دائرة المتبقي الذي جاء مخالفاً للمألوف من القواعد النحويّة الضيقة.

6.1.1.2 **ليت**: من الحروف العاملة المشبّهة بالفعل،التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر[1]،نحو قولنا ليت الغائب عائد،وهي حرف تمنٍّ[2] والمشهور في عمل ليت دخولها على الجملة الاسمية، فهي مختصّة بالأسماء،فتنصب المبتدأ وترفع الخبر،نحو، قول الشاعر[3]:

أَلا ليت شِعْرِى هل إلى أُمِّ مَعْمَرٍ سَبيلٌ فأَمّا الصَّبْرَ عنها فلا صَبْرَا

ويأتي خبر ليت جملةً، نحو قول الشاعر[4]:

ألا لَيْتَ الشَّبابَ يَعُودُ يَومًا فأُخْبِرَهُ بِما فَعلَ المَشِيْبُ

إذن حكم ليت أن تنصب الاسم وترفع، ولكن أجاز الفراء نصب الجزأين بها، وأجازه بعض أصحابه في الأحرف الستة[5]، ولكن وجد من النحاة من عدّها مثل ظنّ وأخواتها، فينصب بها الاسمين، فيقول: ليتَ عليّاً قادماً، وهذا رأي الكوفيين، وقدّرها الفرّاء و"تمنّيت" فهي عندهم تنصب بتقديرها الاسمين، كما ينصب ما يُقدّرونها به[6].

ومما ورد في ليت بنصب الجزأين، قول الراجز العجاج[7]:

يا ليت أيّامَ الصِّبا رَواجِعا

---

(1) المرادي،الجني الداني،ص492.

(2) الزجاجي،حروف المعاني،ص5،وانظر،المرادي،الجني الداني،ص491. المالقي،وصف المباني،ص366.

(3) سيبويه،الكتاب،386/1.

(4) الزَّبيدي،تاج العروس،83/5 ابن هشام،مغني اللبيب 376/1

(5) ابن هشام،مغني اللبيب،376/1،والمرادي،الجني الداني،ص 492.

(6) المالقي،رصف المباني،ص366.

(7) العجّاج،ديوانه،ص:82،سيبويه،الكتاب،142/2، البغدادي،خزانة الأدب،234/10.

ولكنّ سيبويه قدّرها،قائلاً:" وكأنّه قال:يا ليت لنا أيام الصبا،وكأنّه قال:يا ليت أيام الصبا أقبلتْ رواجِعَ"([1]) ويقال إن نصب "ليت" للجزأين لغة لبني تميم[2]،حيث نصب أيام وكذلك رواجعا،في حين رأى المانعون لذلك أنّ رواجعا حال من ايام الصبا والعامل فيه ما في البيت من معنى التمنّي،وكأنه قال يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعا[3] قالوا ولا حجّة فيه إذ من المحتمل أن يكون رواجعا نُصبت على الحال من أيام الصبا[4]، ومن ذلك أيضا قولهم في الأمثال: "ليت القسيَّ كلَّها أرْجلاً "[5].

يمثّل هذا الشاهد الشعري مادة خصبة للنحويين على اختلاف مناهجهم،فالنحو العربي التقليدي ينظر إلى هذا الشاهد الشعري على أنه تنكّر للقاعدة لحساب الإيقاع،وهم بذلك يضعونه ضمن الضرائر الشعرية[6]، بل أن بعضهم ذهب إلى أن بعض العرب يستعملها بمنزلة (وجدتُ) بتعدّيها إلى مفعولين، ويجريها مُجرى الأفعال،فيكون الشاهد على هذه اللغة[7]،بينما ذهب جمهور البصريين إلى أن (ليت) لا تنصب الجزأين، وأوّلوا الشاهد الشعري على أن (رواجعا) حال والخبر محذوف، والتقدير: يا ليت أيام الصبا رواجعا لنا[8]، فقالوا: والصحيح أن خبر(ليت) محذوف للعلم به[9]، في حين نظر إليه بعض القدماء والمعاصرين على أنّه من أدى القبيلة الذي تسرّب إلى الشواهد الشعريّة،فهم ينسبونه إلى اللهجات،إذ زعم ابن سلاّم أن لغة

---

(1) سيبويه،الكتاب،142/2.

(2) البغدادي،خزانة الادب 429/1.

(3) سيبويه،الكتاب 42/2،

(4) المالقي،وصف المباني،ص366.

(5) الميداني،أبو الفضل،مجمع الأمثال،ت:محمد محي الدين عبدالحميد،دار المعرفة، بيروت، 90/2.

(6) ابن هشام،مفتي اللبيب،"الهامش" 413/1.

(7) ابن منظور،لسان العرب،87/2.

(8) ابن الصائغ،اللمحة في شرح الملحة،2004،ت: إبراهيم الصاعدي،عمادة البحث العلمي،الجامعة الإسلامية،المدينة المنورة،ط/2،540/1.

[9] المالقي،رصف المباني،366.

جماعة من تميم نصب الجزأين بأنّ وأخواتها[1] فهي لغة قوم،وينظر آخرون من المحدثين إلى هذا الشاهد الشعري وغيره من الشواهد التي جاءت فيها ليت تنصب جزأي الجملة على خلاف ما تنصّ عليه قاعدة إعمالها،على أنها من الشواهد الشعرية المتمرّدة التي تخضع لأحد معياري الأفضليّة وهو معيار المقبوليّة الاستعماليّة من دون المقبوليّة القواعديّة،كونها أنماط لغوية مستعملة وأداءات لغوية جاءت عن العرب،ذلك لأن القواعد النحوية لا يمكنها أن تشتمل على الجسم اللغوي كاملاً،فالشاهد الشعري فقد عنصراً من عناصر القواعديّة وهو اختراق القاعدة النحوية في حدّها الأعلى،فهي تنصّ على أن ليت تنصب المبتدأ وترفع الخبر،إلاّ في الضرورة الشعرية،انصياعاً للإيقاع الشعري.

لو نظرنا إلى الشاهد الشعري السالف الذكر في ظل الأفضليّة الاستعماليّة دون الأفضليّة القواعدية، فإنّنا سنتخلّص من الحرج الذي توقعنا فيه القاعدة اللغوية الصارمة عند التعامل مع مثل هذه الأداءات اللغوية، وأنماط الكلام التي جاءت مخالفة للقاعدة النحوية،على أنها أداءات لغوية مستعملة تحقّقت فيها شروط المقبوليّة من سلامة التركيب وصحة البناء وحصول المعنى، فهي نموذج لغوي مقبول،لأنّه حقق الشرط الأساسي في التواصل وهو المعنى ولا يخلُّ به من بعد الأعراب،فهو أداء خرج على القاعدة ولكن له وجه مقبول في اللغة،إضافة إلى أن هذه الأداءات اللغوية يمكن أن نربطها بفكرة الأداء المتبقّي من نصوص اللغة، والتي جاءت مخالفة لما عليه المألوف من قواعد تلك النصوص، إنّ هذه الأداءات اللغويّة التي جاءت مخالفة للقاعدة المتفق عليها بين النحاة تدلّ على عدم ثبات القواعد الذهنيّة في ذهن أبناء اللغة،وانطلاقاً من الحرية اللغوية التي تعطيها اللغة لأبنائها،فهي مساحة من الحرية اللغوية متاحة لأبناء اللغة.

---

[1] ابن عقيل،شرح ابن عقيل،348/1،وانظر: عبد التواب،رمضان بحوث ومقالات في اللغــة، 1995، مكتبة الخانجي، ط/3،ص74.

7.1.1.2 **لعلّ**: من الحروف العاملة،المختصّة بالأسماء،وهي من أخوات إنّ، فهي من الحروف المشبهة بالفعل،فتنصب الاسم وترفع الخبر[1]،نحو قولنا: لعل الربيعَ قريب،وقال بعض أصحاب الفرّاء وقد تنصبهما،وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب،نحو: "لعلّ أباك منطلقاً"[2] وله أكثر من معنى عند النحويين، إذ تفيد الترجّي، والتوقع، والشك، والاستفهام، والإيجاب والخوف[3].

وهناك عمل آخر لعلّ في لغة بعض العرب [4]،وهو الجرّ،حيث جرّت بها عقيل،إذ يقولون: لعلّ زيد قادمٌ،وقيل: والجرُّ بـ(لعلّ) مراجعة أصل مرفوض[5]،وقال المرادي:" وقد جروا بلعل منبهة على الأصل. وروى الجر بها، عن العرب، أبو زيد، والفراء، والأخفش، وغيرهم من الأئمة"[6]،إذ قال الشاعر[7]:

فَقُلْتْ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ

وقال آخر[8]:

لَعَلَّ اللهِ يُمْكِنُنِي عَلَيْهَا جِهَاراً مِنْ زُهَيرٍ أو أُسَيْدِ

الشاهد في البيت الأول في كلمة "أبي المغوار" حيث جاءت مجرورة، وتقول القاعدة إنّ لعلّ تعمل عمل إنّ، تنصب الاسم وترفع الخبر،ولما كان هذا الشاهد وغيره من الشواهد التي جاءت لعلّ جارّة الاسم، فقد نظر إليه النحويون على أنّه نوع من الجرّ في غير موضعه،وإن فيه مراجعة للأصول مرفوضة،إلا أنهم ينسبونه

---

(1) المرادي،الجني الداني،579.

(2) ابن هشام،مغني اللبيب 414/1.

(3) الزجاجي،حروف المعاني،ص30،المرادي،الجني الداني،ص579،المالقي،رصف المباني،ص434. وعبابنة، يحيى،المصطلح النحوي البصري،ص 236.

(4) المالقي، رصف المباني، ص: 336 .

(5) المرادي، الجنى الداني،ص:582.

(6) المرادي، الجنى الداني،ص:583.

(7) البغدادي،خزانة الأدب،426/10.

(8) ابن جني،سر صناعة الأدب،84/2،ابن منظور،لسان العرب،473/11،المرادي،الجني الداني،ص583،البغدادي،خزانة الأدب 438/10.

إلى لغة عقيل[1]، فهم بذلك ينسبونه إلى أدب القبيلة الذي تسرب إلى الشواهد الشعرية، وبعضهم ينكر هذه اللغة، ويتأول الشاهد الشعري على أنّ (لعلّ) فيه مخفّفة واسمها ضمير الشأن،" لعلّه لأبي المغوار" واللام المفتوحة لام الجرّ وجملة (لأبي المغوار منك قريبٌ) جملة في موضع خبر[2]، قيل وهذا ضعيف[3]، وما قيل في الشاهد الأول لا يختلف القول في الشاهد الثاني.

وينظر نحويون آخرون من المحدثين إلى هذا الشاهد وأضربه الواردة في مرويات الأعراب الفصحاء التي جاءت باستعمال (لعلّ) على أصلها وهو الجرّ على أنها من الشواهد الشعرية المخالفة للقاعدة النحوية، التي تخضع لأحد معياري الأفضليّة وهو معيار المقبوليّة الاستعماليّة دون المقبوليّة القواعديّة، ذلك لأنها أنماط لغوية مستعملة وإن كانت لغة قوم ما، أو قبيلة، فإنها حقّقت نوعاً واحداً من الأفضليّة هو الأفضليّة الاستعماليّة، بعد أن توافرت شروطها وهي سلامة التركيب وصحة البناء وحصول المعنى المراد، إنّ هذه الشواهد وغيرها مما لم نذكرها دليل واضح على شيوع هذه الظاهرة في الاستعمال اللّغوي، ومن ثمّ فإن أنسب معيار أن تفسّر في ضوئه هو معيار الأفضليّة الاستعماليّة، إضافة إلى أنّ هذه الشواهد وما شاكلها ترتبط بفكرة المتبقي من نصوص اللغة التي جاءت مخالفة للمألوف من قواعد النحو،انطلاقاً من جهة عدم ثبات القواعد الذهنية في ذهن أبناء اللغة،الأمر الذي يترتب عليه إنتاج أداءات لغوية مخالفة لما عليه سنن العرب في كلامهم،وكل ذلك بفضل المساحة من الحرية اللغوية التي تعطيها اللغة لأبنائها[4]، معبرين فيها عن مواقف لغوية ربّما يعيشها الشاعر في موقف ما، وبالتالي فإن هذه الأنماط اللغوية،التي خرجت على القاعدة النحوية دفعت النحاة إلى دراستها بعيداً عن القواعد

---

[1] ابن الصائغ،اللمحة في شرح الملحة،539/2،ابن عقيل،شرح ابن عقيل، 4/3، المرادي، الجني الداني،ص585.

[2] ابن هشام،مغني اللبيب،414/1،المرادي،الجني الداني،585،السيوطي،همع الهوامع، 457/2.

[3] انظر،المرادي،الجني الداني،ص585،والمالقي،رصف المباني،ص 436.

[3] انظر:عبابنة، يحيى، القراءات القرآنية ص450.

النحويّة محاولين تفسيرها وتقديم تعليلات نحويّة تبين سبب خروجها على القاعدة النحوية المتفق عليها والقائمة على الأغلب والأشيع من ظواهر اللغة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها قامت وفق الاستقراء الناقص لظواهر اللغة.

8.1.1.2 **ما الحجازية**: "ما" من حروف المعاني غير العاملة، لأنه في عرف القاعدة النحوية حرف غير مختصّ، والأصل في كل حرف لا يختصّ أنه لا يعمل[1]، وهو أمر صحيح قواعديّاً، فـــ(ما) حرف لا يعمل فيما بعده، إلاّ أنّ الحجازيين أعملوها إعمال "ليس" إذ يقول سيبويه:" هذا باب ما أُجري مُجْرى (ليس) في بعض المواضع، بلغة أهل الحجاز،ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف "ما"، تقول: ما عبدُ الله أخاك وما زيدٌ منطلقاً" وأما بنو تميم فيجرونها مُجْرى " أما وهل "، أي لا يعملونها في شيء وهو القياس "[2] وسمّاها المبرّد (ما) النافية[3]، لأنّه نظر إلى معناها لا إلى عملها، نحو قولهم: ما زيد قائمٌ، إذ لا تؤثر ما فيما تدخل عليه، إذن (ما) حرف نفي تدخل على المبتدأ والخبر عند الحجازيين فتعمل عمل (ليس) وسماها النحويون (ما) الحجازية نسبة إلى الحجازيين المتكلمين بالنمط اللغوي [4]، فترفع الاسم وتنصب الخبر[5]، حيث يعملونها عمل (ليس)، ذلك لأنها في نظرهم تشبه ليس في النفي، إذ هي للنفي عندهم، وداخلة على المبتدأ والخبر مثلها ونفي الحال[6]، وعليه خُرِّجت قراءة قوله تعالى"$B d»›# 0 ³Ž# ÈÌÇ [7]" وقوله تعالى: "

---

(1) المرادي،الجني الداني،ص323.

(2) سيبويه،الكتاب،57/1.

(3) المبرِّد،المقتضب،188/4.

(4) عبابنة،يحيى،المصطلح النحوي البصري،236.

(5) الرماني،معاني الحروف،ص88.

(6) المالقي،رصف المباني،ص 377.

(7) يوسف الآية 31.

$B ÆÉ»ïĵô ÈÌç [1]، ويقابلها لغة تميم في معاملة ما، فهي عندهم حرف غير عامل [2]، فهم يرفعون بعدها جزأي الجملة الاسمية،على الأصل وهو القياس[3]، دون مراعاة للشبه، اعتماداً على عدم اختصاصها بالأسماء والأفعال، وما لا يختص بأحد القبيلين لا عمل له بحكم الأصل[4]، فهم أي تميم يرفعون ما بعد (ما) في الآيتين السابقتين، ولكن لم يقرأ بها، ومن قرأ على سليقته من بني تميم قرأ(بشر) بالرفع [5]، وهي قراءة ابن مسعود [6] وقرأ المفضل عن عاصم بالرفع على لغة تميم، وبناء على ذلك جاءت قراءة عاصم في رفع أمهاتهم[7] على قياس "ما" التميمية، في قوله تعالى "$B ÆÉ»ïĵô "[8]،بالرفع.

لعمل ما الحجازيّة شروط عند دخولها على الجملة الاسمية[9]،ومن هذه الشروط أن يأتي الخبر متأخّراً عن الاسم؛لأنّ الخبر أن تقدّم على الاسم،استوت اللغتان،كقولك:ما قائم زيد، وما زيد إلا قائم [10]،فإن تقدّم الخبر ارتفع ما بعدها بالابتداء، كونها حرف ضعيف لا يقوى قوة ليس[11].

ومع ذلك جاء ما يخالف هذا الشرط،نحو قول الفرزدق[12]:

---

(1) المجادلة،الآية 2.

(2) الرماني،معاني الحروف،ص88،المالقي،رصف المباني،ص380.

(3) انظر المالقي،رصف المباني،المرادي،الجنى الداني،ص323.

(4) المالقي،رصف المباني،ص380.

(5) ابو حيان، البحر المحيط، 304/5.

(6) ابن مجاهدد، السبعة في القراءات، 628/1.

(7) أبو حيان، البحر المحيط، 231/8.

(8) المجادلة،الآية 2.

(9) المالقي،رصف المباني،ص 378.،وانظر،المرادي،الجني الداني ص323.

(10) الرماني،معاني الحروف ص:89.

(11) المالقي،رصف المباني،ص 378.

(12) الفرزدق،ديوانه،50/1، سيبويه، الكتاب،1 /60،المبرد، المقتضب، 191/4، البغدادي، الخزانة 33/4،.

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذ هُمْ قُرَيْشٌ وَإذ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

يتركز توجيه النحويين لهذا الشاهد الشعري على عبارة (ما مثلَهم بشرُ) إذ إنّ (ما) حرف غير عامل،لأنه في عرف القاعدة النحويّة حرف غير مختص، وهو أمر صحيح قواعديّاً، فـــ(ما) حرف لا يعمل فيما بعده، فالأصل ما جاء في (ما) التميمية، ولكنّ الحجازين قاسوا (ما) على (ليس)؛ لأنها بمعناها، فاعملوها عملها، ولكن وضعوا شروطاً لعملها، ومن هذه الشروط أن لا يتقدّم خبرها على اسمها، فعملها لا يكون إلا بهذا الشرط وإلا بُطل عملُها وفق رأي البصريين، ولما كان هذا الشاهد النحوي قائماً على تقديم الخبر على الاسم، فقد تنكرّ للقاعدة وخالفها، فقد أوّله النحاة بتأويلات وتفسيرات أكثرها قوالب ضيقة للأنماط اللغوية[1]، فقالوا فيه، إنّه شاذ، حيث قال سيبويه: "وهذا لا يكاد يُعرف كما أنّ (لات حين مناص) كذلك، وربّ شيء هكذا " [2] ويعني في القلّة والشذوذ، وأن الفرزدق (قائل الشاهد) أراد أن يستعمل لغة أهل الحجاز، فغلط، فظنّ أنهم يعملون (ما) مع تقديم الخبر كما يعملونها مع التأخير، ويرى بعض النحاة أن بشراً ترفع بالابتداء وخبره محذوف[3]، في حين ينظر إليه بعض النحويين على أنه لغة[4]، ولكنها لغة ضعيفة[5]، وهم بذلك يحترمون القاعدة النحويّة ويهابون الخوض فيها، فيرون أنّه من أدب القبيلة الذي تسرّب إلى الشواهد الشعريّة، ومما لاشك فيه، ومن هذه النظرة، أنّ تنوع أحكام أبناء اللغة الواحدة اتجاه عدد من الجمل أو بعض الاستعمالات اللغوية نابع أصلا من اختلاف اللهجات الاجتماعية أو البيئية التي يستعملها أبناء المجتمع الواحد[6] وينظر آخرون من المحدثين إلى هذا الشاهد الشعري وغيره من الشواهد،على أنها من الشواهد المتمرّدة على القاعدة النحويّة التي تخضع لأحد معياري الأفضليّة وهو معيار

---

(1) ابن عقيل،شرح ابن عقيل،304/1.

(2) سيبويه،الكتاب،29/1،وانظر،الأزهري،شرح التصريح على التوضيح 264/1.

(3) الرماني،معاني الحروف،ص99.

(4) الرماني،معاني الحروف،ص89،وانظر،المالقي،رصف المباني،ص379.

(5) المرادي،الجني الداني،ص 323،

(6) العكبري،اللباب في علل البناء والإعراب 176/1.

المقبوليّة، من دون المقبولية القواعدية، إذ انخرم شرط من شروط إعمال (ما) عمل ليس، بأن جاء الخبر متقدماً على الاسم وهو خرق للقاعدة في حدّها الأدنى، ولا يؤثر في المعنى، فقد تحقّقت عملية التواصل، إضافة إلى أنّ ابن اللغة حينما يتكلم إنما يتكلم بسليقة دون مراعاة لشيء ما من إعمال أو إهمال أو شبه، وما إلى ذلك من تصوّرات النحاة لتبرير قواعدهم.

فمجيء هذه الأداءات اللغويّة في مثل هذه الشواهد الشعرية،بعمل ما على الرغم من تقدم خبرها،يدّلنا على أن مثل هذه الأنماط اللغوية،كانت تصدر عن أبناء اللغة وفق نظام لغوي يختلف عن الأداء القياسي للغة،انطلاقاً من أن اللغة تتيح لهم هذه المساحة من الحريّة اللغوية،إذ إنّ القواعد لا تتسع للأداءات اللغوية،فلا يوجد داع يجعلنا نتشدّد في تطبيق القواعد النحويّة على مثل هذه الأداءات[1]،إذ يمكن النظر إليها في ظل فكرة المتبقي،التي تفسّر لنا مثل هذه الأداءات المخالفة للقاعدة النحوية الضيقة،والتي جاءت على لسان أبناء اللغة،وهذا من حقهم ما دامت إمكانيات اللغة تمنحهم هذه الحرية[2].

فمجيء هذه الأداءات اللغوية في مثل هذه الشواهد الشعرية،بعمل (ما) على الرغم من تقدّم خبرها، يدلّنا على أن مثل هذه الأنماط اللغوية، كانت تصدر عن أبناء اللغة وفق نظام لغوي يختلف عن الأداء القياسي للغة، انطلاقاً من أنّ اللغة تتيح لهم هذه المساحة من الحريّة اللغويّة، إذ إنّ القواعد لا تتسع للأداءات اللغويّة، فلا يوجد داعٍ يجعلنا نتشدّد في تطبيق القواعد النحويّة على مثل هذه الأداءات[3].

---

(1) ليون،جون،نظرية تشومسكي،ص9،وانظر،عبابنة والزعبي،علم اللغة المعاصر ص 113 – 114.

(2) عبابنة،القراءات القرآنية،ص 450.

(3) ليون، ون،نظرية تشومسكي،ص:9،وانظر:عبابنة والزعبي،علم اللغة المعاصر،ص:113-114.

9.1.1.2 **لا النافية**: من الحروف العاملة،كونها تختصّ بالأسماء، ولها قسمان:
الأول: العاملة على عمل إنّ[1]،وهي لا النافية للجنس[2]، ومنهم من يسمّيها "لا" التي للتبرئة[3]، وتفيد الجحد والنفي[4]، وتحدّث سيبويه عنها قائلاً: " و "لا" تعمل في ما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب " إنّ لما بعدها"[5]، أي إنّها تشبه إنّ في العمل فتدخل على الجملة الاسمية فينصب بها الاسم ويرفع الخبر، ولكنها تخالفها فلا تعمل إلا في النكرات [6]، نحو قولنا: لا رجلَ في الدار، ولا صديقَ لعدوٍّ، ولا طالبَ علم محروم.

قالوا وتعمل لا عمل ليس [7]، فترفع بعدها الاسم اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً لها، إذ هي مثلها في العمل، والاختصاص بالاسم، ويشترط في عملها أن تدخل على النكرات فقط، نحو قول الشاعر [8]:

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيًا

وإذا دخلت على معرفة، فيستوجب تكرارها، وفق قاعدة استعمالها عمل (إنّ وليس)، إلا أنه جاء ما يخالف هذا الشرط، إذ جاءت المعرفة بعدها غير مكرورة،

---

(1) الرّماني،معاني الحروف،ص 81.

(2) المرادي،الجنى الداني،ص 290.

(3) النحاس،أبو جعفر،1988،إعراب القرآن،زهير غازي،عالم الكتب،بيروت،76/4. وانظر ابن هشام،مغنى اللبيب 354/1

(4) الزجاجي،حروف المعاني،ص 31.

(5) سيبويه،الكتاب،274/2.

(6) ابن هشام،مغنى اللبيب،355/1،وانظر المرادي،الجنى الداني،ص 290، والبغدادي، الخزانة،34/4.

(7) المرادي،الجنى الداني،ص393،ابن هشام،مغنى اللبيب،357/1،المالقي،رصف المباني،ص 333،.

(8) ابن هشام،مغنى اللبيب،315/1،ابن عقيل،شرح ابن عقيل،313/1،ابن هشام،أوضح المسالك،275/1،والأشموني،شرح الأشموني،264/1.

فقالوا: ضرورة [1]، نحو قوله الشاعر[2]:

بكَتْ جَزَعاً واسْترْجَعَتْ ثمَّ آذنتْ رَكائِبُها لا إلينا رُجُوعُها

إذ يتركّز توجيه النحويين لهذا الشاهد النحوي على عبارة (لا إلينا رجُوعُها)، وتقول القاعدة النحوية لإعمال "لا" عمل ليس، أن تدخل على النكرة لا المعرفة، وإذا دخلت على المعرفة يستوجب تكرارها، ولما كان هذا الشاهد قائماً على عدم تكرار (لا) بعد دخولها على المعرفة، فقد نظر إليه النحويون أنه من باب الضرورة [3]، في حينَ أجازه سيبويه في الشعر، قائلا: "وقد يجوز في الشعر رفع المعرفة،ولا تثنى لا "[4]،ورأى المبردّ وابن كيسان أن (لا) مع الفصل والمعرفة لا تكرر [5]، والشاهد الشعري بهذا يفتقر إلى عنصر من عناصر الأفضليّة القواعدية في إعمال "لا" في المعرفة وإعمالها عمل إنّ، إلا أن خرق القاعدة جاء في حّدها الأدنى، ومع ذلك فهو فاقد للأفضلية القواعدية، ولكن توافر فيه نوع من نوعي الأفضليّة وهو الاستعمال الوارد عن أصحاب اللغة، والدليل على ذلك خلاف النحاة حوله فذهب سيبويه والجمهور إلى لزوم تكرارها في النثر دون الشعر، في حين أجاز المبرّد وابن كيسان مع الفصل والمعرفة إلى لزوم تكرارها [6]، وذلك في باب السعة، ومجيء الشاهد النحوي على هذه الهيئة، يخرق القاعدة، لذا تأوّله النحاة بقولهم: إذا كان بعد لا معرفة ارتفعت المعرفة بالابتداء وأُضمِر الخبر، كأنّه قال: موجود أو واقع وجعل إلينا تبييناً [7]، وقيل:" إنّ (لا) هنا ليست النافية للجنس، إنما هي التي تدخل على الفعل المضارع، و(رجوعها) مرفوع على أنّه فاعل فعل

---

(1) المالقي،رصف المباني،ص 333.

(2) سيبويه، الكتاب 298/2، والمبرد، المقتضب، 361/4، المالقي، رصف المباني،ص 333.

(3) الاشموني، شرح الأشموني، 348/1، 65/2 المالقي، رصف المباني، ص 333.

(4) سيبويه، الكتاب، 298/2

(5) السيوطي،همع الهوامع،534/1.

(6) السيوطي،همع الهوامع،534/1.

(7) البغدادي،خزانة الأدب،34/4.

مضمر تقديره (الا يقع رجوعُها) ألا ترى أنّه لو لم تضمر فيه الوقوع للزم التناقض، لأنّ الإيذان يقتضي ألا يكون الرجوع في الحال متحقّقا"[1]، وتفسير الشاهد قواعديّاً هو الذي أوقعه في الخلل القواعدي،لأنّه في الحقيقة لا يمكن تفسيره نحويّاً، إذ إنّ هذه التخريجات والتعليلات أكثرها قوالب ضيقة للأنماط اللغوية، فهذه أداءات لغوية مستعملة أتاحتها اللغة لأبنائها، والقواعد لا تتسع لمثل هذه الأداءات اللغوية كاملة، فربّما "لا" في هذا الشاهد جرت مجْرى الفعل إذ كانت بمعناه، والفعل إذ دخلت عليه "لا" لم يلزم فيه التكرير [2]، فلو نظرنا إلى هذا الشاهد من وجهة نظر الأفضليّة الاستعماليّة فإنّنا نلمس أن معنى النفي واضح في الشاهد، وبالتالي حصول المعنى تحقق وصحة البناء قائمة، فالتركيب اللغوي الذي توافرت فيه هذه العناصر هو نموذج لغوي مقبول، لأنه حقق الشرط الأساسي في التواصل وهو المعنى، فالشاعر يصور جزع محبوبته التي فارقته وبكاءها إذ استرجعت لفراقه.

فهذه الأنماط اللغوية التي جاءت مخالفة للقاعدة النحويّة، ربّما تولّدت في مرحلة غير واعية لدى أبناء اللغة، فخرجت أداءات لغوية متمُردة على القاعدة النحوية،فصارت هذه جزءاً من المتبقّي اللغوي الذي يشكل مساحة لا يستهان بها من جسم اللغة، عجزت القواعد النحوية عن تطويعه، فأطلق عليه النحاة بالشاذ أو الضرورة، إذ يصف سيبويه مثل هذه الأنماط بأنها ضرورة في الشعر وخطأ في الكلام [3]، في حين يمكن عدّها من المتبقي الذي يأتي في إطار العملية الإبداعية لأبناء اللغة، ذلك أن المتبقي أداء لغوي متمّرد دون أن يكون مقصوداً أو واعياً [4]، فالقاعدة تشمل جزءاً من اللغة، أما الأداء فهو اللغة كلّها وعلينا أن ننظر إلى الأداء نظرة تحمل احتراما كبيرا أكثر من تلك النظرة إلى القاعدة، لأنها من وضع أبناء المؤسسة النحوية التحليلية، وليس من ضمن اللغة نفسها بالضرورة، فقد أحسن النحويون التحليل وإن لم تنطبق قواعدهم على جسم اللغة كلها، ونحن لا نهتم

---

(1) البغدادي،خزانة الأدب، 4/34-35.

(2) ابن يعيش،شرح المفصل،2/113.

(3) سيبويه،الكتاب،3/62.

(4) عبابنة،يحيى، ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي،ص 100.

بمحاولة إخضاع الأداء اللغوي لقواعدهم، بل نهتمّ عند عرضها على الأفضليّة بما يمكن أن يكون معارضة لهذه القواعد، فيمكن أن يخرم الأداء شرطا من شروط القاعدة، ومع هذا يظل الأداء صحيحا؛ لأنّه حقّق إحدى الأفضليتين وهي أفضلية الاستعمال ولكنه لم يلتزم بالقاعدة النحوية التي وضعها النحاة استنادا لشروط التقعيد عندهم، وهو أمر من شأن اللغة، فإذا نُقِض شرط من شروط القاعدة، فإنّ الأداء يظل محققا لغويته وانتماءه إلى اللغة التواصلية، وعندما يتحقّق هذا، فإنه يمكننا أن نضع تفريعات تستند إلى اللغة نفسها دون أن نحكّم القاعدة بالأداء اللغوي الاستعمالي.

2.1.2 **حروف الجر**

جاء في لسان العرب:"الجرُّ،الجذبُ،جرّه يجرّه جرّاً،وجررت الحبل وغيره أجرّه جرّاً،وانجرّ الشيء: انجذب،... وتَجِرَّة: تَفْعِلَةٌ مِنْهُ" [1]، يقول الزجاجي: " وأمّا الجرّ،فإنما سُمي بذلك لأنّ معنى الجرّ الإضافة،وذلك أن الحروف الجارّة،تجرّ ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها، كقولك: مررت بزيد، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد، وكذلك: المال لعبد الله،وهذا غلام زيد" [2].

إذن الجرّ في اللغة هو الجذب، وفي الاصطلاح هو إضافة ما قبل حرف الجر إلى ما بعده عملاً ومعنى [3]، وعلّة مجيء هذه الحروف جارّة لما بعدها،لأنّ الأفعال التي قبلها ضعفت عن وصولها، وإفضائها إلى الأسماء التي بعدها،إذ يقول ابن جنّي: " ومن الأفعال أفعال ضعفت عن تجاوز الفاعل إلى المفعول فاحتاجت إلى أشياء تستعين بها على تناولها والوصول إليها وذلك نحو عجبت ومررت وذهبت لو قلت عجبت زيدا ومررت جعفرا وذهبت محمدا لم يجز ذلك لضعف هذه الأفعال في العرف والعادة والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء"[4]، فهي كسائر حروف

---

(1) ابن منظور،لسان العرب،جرر،125/4،والزبيدي،تاج العروس،393/10.

(2) الزجاجي،أبو القاسم،الإيضاح في علل النحو،ص 93.

(3) عبابنة، يحيى،المصطلح النحوي البصري،ص 187.

(4) ابن جني،سرّ صناعة الإعراب،124/1.

المعاني تجرَّ وتفضي بمعاني الأفعال وما في معناها إلى الأسماء التي بعدها، فتوصلها إليها، ومن دونها لا يمكن أن يصل معنى الفعل إلى الاسم، فهي الرابط الذي يربط بين عضوين ليسهل الانسجام بينهما، فقالوا: "حروف الجرِّ ما وضع للإفضاء بفعل أو شبهه أو معناه إلى ما يليه..." [1] ويراد بـــ "أو معناه" ما اشتق من الفعل من اسم الفاعل وغيره أي مما يقوم مقام الفعل ويسد مسده، وحروف الجرّ تختصّ بالأسماء،تدخل عليها فتجرّها، وتلك الحروف هي:

1.2.1.2 **مِنْ**: من الحـــروف العوامـــل المختـــصّة بالأســـماء تـــدخل عليهـــا فتجرّها،وهي تجرّ الظاهر والمضمر،نحو قولنا: خرجت من المنـــزل مبكراً،وقولـــه تعالى:"ôÏB ãÝÎ6ö $J9 $k]ÏB bÎ)r [2]"ÇÈ Ï#•s%ÉóJ9$ŠÆÏB، وقوله تعالى: r)Î bqèJè? $ãã ÏÍÈ"[3]،وأخـــذت منـــه ذهبـــاً، إذن (من)من الحروف العوامل وعملها الجرّ ولها عدّة معانٍ[4]، أحدهاابتداء الغايـــة [5]، وهو الغالب عليها [6]، وبقية المعاني عائدة إليه،إذ توسّع بعض المتأخرين في ذكـــر معاني الحرف (مِنْ)[7]، وقال النحاة أن (مِنْ) يكون زائداً وغيـــر زائـــد، وحـــددوا

---

(1) الجرجاني،عبد القاهر،العوامل المائة النحوية فـــي أصـــول علـــم العربية،شـــرح خالـــد الأزهري،ت. البدراوي زهران،دار المعارف،القاهرة،ط/2 (د.ت)،ص 87.

(2) الإسراء، آية: 1.

(3) البقرة،آية: 74 .

(4) انظر: ابن هشام،مغني اللبيب 455/1. الزجـــاجي،أبو القاســـم، حـــروف المعـــاني ص 50،الرّماني،معاني الحروف،ص 97. والمالقي،رصف المباني،ص 388،المرادي،الجنـــى الداني،ص 308.

(5) سيبويه،الكتاب،224/4.

(6) ابن هشام،مغنى اللبيب،455/1.

(7) عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري،ص240.

شروطاً لزيادتها في الكلام، ولها حالتان،الأولى: أن دخولها في الكلام كخروجهـا، والثانية":أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم[1].

إذ يقول سيبويه: "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كـان الكـلام مـستقيماً ولكنها توكيد بمنزلة ما،إلا أنّها تجرُّ؛لأنها حرفُ إضافة وذلك قولك: ما أتاني مـن رجل،وما رأيت من أحدٍ،ولو أُخرجت(من) كان الكلام حسناً، ولكنّه أكّد بمـن؛لأن هذا موضع تبعيض،فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس" [2] ونحاة البصرة يرون أن "مِن" لا تزاد إلاّ بشرطين،الأول: أن يكون ما قبلها غيـر موجـب. أي النفـي، والثاني: أن يكون مجروها نكرة [3]، في حين أن الكوفيين ذهبوا إلى أنها تزاد بشرط واحد وهو تنكير مجرورها [4]' وهو ليس مذهبهم جميعهم، إذ إنّ الكسائي وهـشاما ذهبا إلى زيادتها من دون شرط، ورأى رأيهما أبو الحسن الأخفش، وإلى هذا الرأي ذهب ابن مالك وذلك لثبوت السماع بذلك، أي الاستعمال [5]،ومثّلوا على ذلك بقـول الشاعر[6]:

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرْ

يتركّز توجيه النحويين لهذا الشاهد على عبارة "مِنْ كاشحٍ" إذ جاءت (مِـنْ) زائدة من دون أن يسبقها نهي أو نفي أو استفهام بـ هل، وهو مـا عليـه مـذهب الكوفيين والأخفش، في حين تأوّله المانعون من النحاة وجعلوها زائـدة، أي أراد أن يقول: " فمن قال كاشحٌ لم يَضُرْ"،وعلى الرغم من فقدان شرط من شروط اسـتعمال "مِنْ" زائدة، إلا أنّها عَامَلَة لفظاً، في الاسم بعدها،وإن جاءت في معـرض إيجـاب، وذلك وفق رأي الكوفيين والأخفش إذا لا يشترطون ذلك، وقد وافقهم الفارسي فجوّز

---

(1) المرادي،الجنى الداني،ص316.

(2) سيبويه،الكتاب،225/4.

(3) المرادي، الجنى الداني،ص 317.

(4) المرادي،الجنى الداني، 318.

(5) ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، 219/1.

(6) ابن أبي ربيعة، عمر، 1996، ديوانه، ق:فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيـروت، ط/2، ص 187.

الزيادة في الإيجاب [1]،استدلالاً بقوله تعـــالى:" ö/ÿö 9 6àN Ë` ĉŗqÎäć rãåöäN

ãô‹# A&ŠöÖ ÈÌÇ [2] فـــ(من) هنا في حيز الإيجاب، وهي داخلة على المعرفة.

على هذا الأساس فإن الشاهد الشعري قد فقد عنصراً من عناصر الأفضليّة القواعدية، وهو عنصر مخالف للقاعدة النحويّة، التي تنص على أن (من) تأتي زائدة إذا جاءت مسبوقة بنفي أو استفهام في حين أن الشاهد قد حقق أفضلية اســـتعمالية، كون المعنى لم يختلف في زيادة (من) في معرض ايجاب أو نفـــي، إضـــافة إلـــى مجيء أنماط لغوية استعمالية تشير إلى استعمال (من) زائدة في معرض إيجاب.

مع ذلك نجد بعض النحويين قد رفض فكرة الزيادة للحروف من أصـــلها، من مثل المبرّد وابن السرّاح، إذ يقول المبرِّد: "وأمّا قولهم إنّها تكون زائدة فلـــست أرى هذا كما قالوا، وذلك أنّ كلَّ كلمة إذا وقع معها معنـــى، فإنّمـــا حـــدثت لـــذلك المعنى،وليست بزائدة، فذلك قولهم: ما جاءني من أحدٍ، وما رأيت من أحدٍ، فذكروا أنها زائدة، وأنّ المعنى: ما رأيت رجلاً، وما جاءني أحدٌ، وليس كما قالوا ذلك، لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه، تقول: ما جاءني رجـــل... إنّما نفيت مجيء واحد، وإذا قلت ما جاءني من رجل، فقد نفيت الجنس كلّـــه" [3]، وإلى ذلك ذهب ابن السّراج، إذ إنّها تدخل توكيداً بمنزلة (ما) إلا أنّها تجرُّ [4].

إن التمسّك بإخضاع الأنماط اللغوية كلِّها للأفضلية القواعدية هو ما دفع إلـــى القول بزيادتها، مع معرفة النحويين بأن المعنى (قال كاشح) وهي مؤكِّد للكلام فقط، ولأن المعنى بوجودها أو سقوطها واحد، وبهذا تكون البنية التركيبية خاضعة للقاعدة النحوية محققة لبعض عناصر الأفضليّة القواعدية زيادة على الأفضليّة الاستعماليّة.

---

(1) ابن هشام،مغني اللبيب،325/1،الأستراباذي،شرح الكافية،268/4.

(2) الأحقاف:31.

(3) المبرِّد،المقتضب،183/1.

(4) ابن السراج،الأصول في النحو 212/2.

2.2.1.2 **لامُ الجرِّ**:هي حرف من حروف المعاني العاملة، تجــرّ الاســم بعــدها، وسمّاها سيبويه لام الإضافة، ومعناها عنده الملك واستحقاق الــشيء [1]، وسّــماها المبرّد: لام الخفض ومعناها عنده الملْك [2] والتحقيق [3]، والــلام العاملــة للجــرّ مكسورة مع كل ظاهر [4] نحو قولنا: المال لزيد، والحبل للدابة، فاللام الأولى للملك والثانية للاختصاص [5]، وإن دخلت هذه اللام الجارّة على مضمر فتحت [6]، نحــو قولنا: لنا،لهم،لكم،المال له، والثوب لك، وللام الجارة معان كثيرة، إلا أن معنى اللام في الأصل هو الاختصاص، وهو معنى لا يفارقها فــي اســتعمالاتها وإن خرجــت لمعان أخر،إلا أنها راجعة كلّها إلى الاختصاص [7].

وقيل إنّ اللام الجارّة تأتي زائدة للتوكيد [8]، وجيء بشاهد شعري على هــذه اللام الزائدة والمسماة باللام الجارّة المقحمة، وهي المعترضة بين المتضايفين، نحو قول الشاعر: [9]

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

يتركّز توجيه النحويين لهذا الشاهد على عبارة "يا بؤسَ للحرب" إذا جاءت اللام زائدة لغرض توكيد المعنى، ففصلت بين المضاف والمضاف إليه،فهي مُقحمة بهدف

---

(1) سيبويه،الكتاب،217/4 وانظر المالقي،رصف المباني،ص 294.

(2) المبرّد،المقتضب،39/1 وانظر المالقي،رصف المعاني،ص 294.

(3) المبرّد،المقتضب 143/4،وانظر الزجاجي،أبو القاسم،حروف المعاني،ص 40.

(4) ابن هشام،مغني اللبيب،318/1،وانظر الزجاجي حروف المعاني،ص 45.

(5) ابن هشام،مغني اللبيب، 318/1،وانظر: الرماني،معاني الحروف،ص 55.

(6) ابن هشام،مغنى اللبيب. 315/1،وانظــر الرماني،معــاني الحــروف،ص 55. وانظــر الزجاجي،حروف المعاني،ص 45.

(7) المرادي،الجنى الداني،ص:109،ابن هــشام،مغنى اللبيــب،44/1،319، والمالقي،رصــف المباني،ص 294.

(8) ابن هشام،مغنى اللبيب،329/1،المرادي، الجنى الداني،،ص 107

(9) الفراهيدي،العين،20/4،ســيبويه الكتــاب،207/2، المبــرِّد المقتــضب،4/ 253، ابــن هشام،مغنى
اللبيب،329/1، البغدادي،الخزانة،224/1.

توكيد التخصيص [1]، والأصل في العبارة (يا بؤس الحرب) [2]، ونلاحظ أنها جاءت في جملة النداء، وذلك لتوكيد الإضافة [3]، أي أن اللام جيء بها هنا؛ لأن الشاعر أراد الإضافة في قوله،لأن دخول اللام بمنزلة سقوطها[4]،اختلف النحاة في جرِّ الاسم "للحرب" بعد اللام الزائدة، أبها أم بالإضافة؟ وفي ذلك أورد النحويون قولين،الأول: إنّ الجرَّ باللام الداخلة عليه وإن كانت زائدة، ذلك أن الحرف العامل وإن كان زائداً، فإنّه لا بدّ عامل [5]،وقيل هو أرجح القولين كون اللام أقرب،ولأن الجارّ لا يُعلّق [6] وإلى ذلك ذهب المرادي الجرّ باللام لمباشرتها [7] وحرف الجرّ لا يُعلَّق عن العمل.

والثاني بالإضافة،من باب جعل اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيهاً بالمضاف،لأن الصفة من تمام الموصوف [8]، وهذا القول لم يرتضه ابن مالك،وقال ولا غرو في الانفصال باللام، على أن للقائل أن يجعل أصل " با بؤسَ للحرب". يا بؤساً للحربِ، ثم حذفت الألف للضرورة،وهي مرادة، فلا إضافة ولا إقحام [9]،إلا أنّ ابن جنّي رفض ذلك،قائلاً: "ولا يجوز أن تكون (الحرب) من قوله:يا بؤس للحرب مجرورة بإضافة (بؤس) إليها،واللام معلّقة؛من قبل أن تعليق اسم المضاف والتأويل له أسهل من تعليق حرف الجرّ والتأويل له،لقوّة الاسم وضعف الحرف" [10].

---

(1) المرادي،الجنى الداني،ص 107.

(2) ابن هشام،مغني اللبيب،329/1.

(3) المبرد،المقتضب،374/4.

(4) المبرد،المقتضب،376/4. وانظر ابن يعيش،شرح المفصل،248/1.

(5) ابن جني،الخصائص 106/3.

(6) ابن هشام،مغني اللبيب 329/1.

(7) المرادي،الجنى الداني،ص 108.

(8) ابن هشام،مغني اللبيب،285/1. وانظر: النجار،محمد عبد العزيز،ضياء السالك إلى أوضح المسالك،2001،مؤسسة الرسالة،ط/1، 276/2،الهامش .

(9) ابن مالك، شرح التسهيل،61/2، وانظر،ابن يعيش،شرح المفصل،386/1.

(10) ابن جنّي، الخصائص،106/1-107.

ولما كان الشاهد الشعري قائماً على زيادة اللام بين المضاف والمضاف إليه، فقد نظر إليه النحويون على أنه من باب الضرورة الشعرية، إذ لا يجوز الفصل بين المضاف المنادى باللام إلا في الضرورة [1]، فذهبوا إلى أن اللام زائدة لتوكيد الإضافة وتخصيصها، وهو بهذا يفتقر إلى عنصر مهم من عناصر الأفضليّة القواعديّة، وهو اختراق القاعدة النحوية التي تنصّ على مجيء المنادى منصوباً، في إحدى حالاته وهي الإضافة، والإضافة هنا فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه، باللام المزيدة، تقويّة للاختصاص، والحقيقة أنّه قد توافر فيه نوع من الأفضليّة، وهو الاستعمال الوارد عن أصحاب اللغة، نحو قولهم: "لا أبا لزيد ولا أخا له ولا غلامي له، وذلك على حدّ قول سيبويه، إنّ اسم لا مضاف لما بعد اللام، وأمّا على قول من جعل اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم مشبها بالمضاف لأن الصفة من تام الموصوف، وعَلى قَول من جَعلهمَا خَبرا وَجعل (أَبَا وأخا) على لُغَة من قَالَ: (إِن أَبَاهَا وَأَبا أَبَاهَا) وَجعل حذف النُّون على وَجه الشذوذ، فَاللَّام للاختصاص، وَهي مُتَعَلقَة باستقرار مَحْذُوف [2]" ونحو قولهم: يا ويح لزيد.

إنّ التمسّك بإخضاع الأنماط اللغويّة كلِّها للأفضليّة القواعديّة هو ما دفع إلى القول بزيادتها، لتقوية التوكيد،في حين يمكن النظر إلى الشاهد الشعري على أنه حقق الأفضليّة الاستعماليّة،ففصل بين المضاف والمضاف إليه(يا بؤس للحرب) المنادى باللام لتقوية المعنى، وإظهاره، فالتركيب نمط لغوي مستعمل لا يمكن إنكاره أو حذفه من الجسم اللغوي.

3.2.1.2 **عَن**: من حروف الجرِّ العاملة، التي تختص بالأسماء، وتفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء، وذكر النحاة لها معاني متعددة، أشهرها المجاوزة، ولم يُثْبت

---

(1) السيوطي،همع الهوامع،38/2. ابن هشام،أوضح المسالك،15/4.

(2) البغدادي،خزانة الأدب،66/3.

البصريون غير هذا المعنى [1]، نحو قولهم: رميت عن القوس، وقيل إنّ (عَنْ) تزاد عوضاً، نحو قول الشاعر[2]:

أَتَجْزَعُ أَنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا فَهَلاَّ التي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

يمثل هذا الشاهد الشعري مادة خصبة للنحويين على اختلاف مناهجهم، فالنحو العربي ينظر إلى هذا البيت على انه تنكرّ للقاعدة النحويّة لحساب الإيقاع، وهم يضعونه ضمن الضرائر الشعرية، في فصل التقديم والتأخير [3]، إذ يتركّز توجيه النحويين لهذا الشاهد الشعري على عبارة (فهلا التي عن بين) فهم يرون أنّ (عَن) قد حُذفت من أول الاسم الموصول وزيدت بعده، عوضاً، في حين أن سيبويه نصّ على أن (عَنْ) لا تزاد [4]، فهل يعقل أن تحذف من الشاهد ثمّ تزاد عليه، لمجرد مجيئها في أول الموصول، فلما حذفت ؟ ما دام أنها زيدت، لولا أن الإيقاع الشعري دفع بالشاعر إلى ذلك، إذ ربّما " لا تدركُ الأسباب التي تجعله يختار لفظة بالذات دون سواها، إذ تتخذ الألفاظ مكانها في القصيدة دون سيطرته الواعية، والأساس الوحيد في وعيه، لتأكّده من أنّه أتى بالألفاظ المناسبة هو مجرد إحساسه بصلاحية الألفاظ وحتمية ورودها على هذا النحو" [5]، لذلك ذهب النحويون إلى أن (عن) هنا زائدة، جاءت عوضاً من أخرى محذوفة [6]، إذ قيل إن الأصل: "فهلا تدفع عن التي بين جنبيك".

إنّ التمسك بإخضاع الأنماط اللغوية كلِّها للأفضلية القواعدية،هو ما دفع النحاة إلى القول بزيادتها، مع معرفة النحويين أن المعنى لم يتغير بين حذف وزيادة،

---

(1) سيبويه، الكتاب،226/4، والمرادي، الجنى الداني،ص 245،ابن هشام،مغني اللبيب، 235/1.

(2) ابن هشام،مغنى اللبيب،238/1،البغدادي،خزانة الأدب،158/10. الفيروز آبادي،القاموس المحيط،1217/1،المرادي، الجنى الداني،ص 248.

(3) ابن عصفور،ضرائر الشعر،ص 213.

(4) المرادي،الجنى الداني،ص 248.

(5) ريتشاردز،العلم والشعر،ترجمة مصطفى بدوي،مكتبة الانجلو المصرية،ص 31.

(6) الأشموني، شرح الأشموني 96/2،الأزهري،خالد بن عبد الله،شرح التصريح على التوضيح، 654/1، والسيوطي،همع الهوامع،423/2.

ولكن النحاة حاولوا أن يحقّقوا عنصر الأفضليّة القواعدية للشاهد على الرغم من أنهم أقرّوا بزيادة (عَنْ)، وبالتالي فإنّ الأفضليّة الاستعماليّة هي المتحقّقة في الشاهد الشعري، فوجود (عن) هنا وجوبي لتمام المعنى والإيقاع فاللغة تملك كثيراً من الخيارات ولا نملك تقييدها لقاعدة ضيقة، وذلك أن نخضعه لمسألة التقديم والتأخير، أفضل من قول زيادة (عن) والعوض عنها بـــ (عن) أخرى.

4.2.1.2 **الباء**: من الحروف العاملة،المختصّ بالاسم، ملازم لعمل الجر [1]، ولها معان متعددة، وأصل معانيه الإلصاق، إذ يقول سيبويه "وباء الجرِّ إنّما هي للإلزاق والاختلاط" [2]، نحو قولنا: خرجت بزيد،ودخلت به، ثم قال سيبويه: فما اتّسع من هذا،في الكلام،فهذا أصله" [3]؛ أي أن جميع المعاني التي تخرج إليها الباء تعود في أصلها إلى معنى الإلصاق، كما ذكر سيبويه، وقد تقع الباء زائدة وقيل زيادتها في بعض المواضع ضرورة شعريّة،[4] وذلك للتأكيد، نحو قول الشاعر[5]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

الشاهد في البيت الشعري في كلمة (بما لاقت)، إذ تنصّ القاعدة النحوية على أن (الباء) تأتي زائدة مع الفاعل وزيادتها معه في هذا الموضع وفق رأي النحاة ضرورة وهم يقصدون بالزيادة هنا دخول الحرف كخروجه، أي أن الكلام يستقيم

---

(1) المرادي،الجنى الداني،ص 36.

(2) سيبويه،الكتاب،217/4.

(3) سيبويه،الكتاب،217/4.

(4) المرادي،الجنى الداني،ص 48، ابن هشام،مغنى اللبيب 176/1، الرماني،حروف المباني،ص 37.

(5) سيبويه، الكتاب، 316/3، ابن جني، سر صناعة الاعراب، 82/1، ابن هشام، مغني اللبيب، 179/1.

من دونه [1]؛ أي أن أصل العبارة" ألم يأتيك ما لاقت لبــون بنـــي زيـــادة، فـــذهب النحويون إلى أن (الباء) في هذا الشاهد الشعري زائدة،والمعنى " ألم يأتيك ما لاقت"، إذ يقول ابن الضائع "إن الباء متعلقة بتنمي وإن فاعل يأتي مُضْمر فالمسألة من باب الإعمال "[2]، ومن المحتمل أن الفعلين (يأتي وتنمي) تنازعا ما، فأعمل الثاني (تنمي) وأضمر الفاعل في الأول، فلا اعتراض ولا زيادة، وقيل المعنى على الأول أوجه إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا،وبغيره [3] وأضاف ابن يعيش قائلاً: " ويجـــوز أن يكون الفاعل في النية، والمراد: ألا هل أتاها الأنباءُ، فعلى هذا تكون الباء مزيدة مع المفعول" [4]، وقال وابن الشجري في أماليه: " الباء زائدة بمنزلتها في "كفـــى بـــالله شهيداً" وحُسن دخولها في (ما) أنها مبهمة كالحرف فأدخل عليها حرف الجرّ إشعاراً بأنها اسم والتقدير: (ألم يأتيك ما لاقت)" [5].

ويمكن القول، إذا أخذنا بهذا التوجيه إنّ (الباء) هنا عنصر جيء به لتوكيـــد المعنى وتقويته" فهي على هذا ليست زيادة، إذ إنّ التمسك بإخضاع الأنماط اللغويّـــة كلّها للأفضلية القواعدية، هو ما دفع النحاة إلى القول بزيادتها، في حين أن الشاهد الشعري تحقّقت فيه الأفضليّة لاستعماليّه، عن طريق ورودها نمطـــاً اســـتعمالياً لا يمكن أن نحذفه من جسم اللغة، ذلك أن اللغة تعطي أبناءها حرية لغوية تمكنهم مـــن التعبير عن مواقف لغوية مختلفة، فاللغة تملك كثيراً من الخيارات ولا نملك تقييـــدها بقاعدة ضيقة، ولسنا مُتعبِّدين بأقوال النحاة على حساب اللغة.

---

(1) ابن منظور،لسان العرب،492/15،المالقي،رصـــف المعـــاني، ص 220،الرماني،معـــاني الحروف،38.

(2) ابن هشام،مغني اللبيب،179/1.

(3) ابن هشام،مغني اللبيب،506/1.

(4) ابن يعيش،شرح المفصل،478/4،انظر: البغدادي،خزانة الأدب،363/8.

(5) البغدادي،خزانة الأدب،363/8.

5.2.1.2 **في**:من الحروف العوامل، وعملها الجرّ، ومعناها الوعاء [1]،أي الظرفية، وهو الأصل فيه [2] وهذا مذهب البصريين إذ لا يثبتون غيره،في حين رأى الكوفيون أنها تخرج لمعان أخرى،منها أنها تكون بمعنى (على) وجاءوا بشاهد شعري على ذلك نحو قول الشاعر [3]:

هُمُ صَلَبوا العَبْدِيَّ في جِذْعِ نَخْلَةٍ فلا عَطَسَتْ شيبانُ إلاَّ بِأَجْدَعَا

الشاهد في البيت الشعري مجيء "في" مفيدة معنى الاستعلاء،أي أن الأصل (على جذع نخلة)،ذلك أن المراد هو أنهم صلبوا العبديّ على جذع النخلة،وهذا ما ذهب إليه الكوفيون،وجاءوا له بنظير من اللغة النثرية، وهو قله تعالى: "r { ¹kŸ¥Ÿ¸ Ñ ’ Ì ÇÈ È @÷; Z9$ /Ëäã [4] أي على جذوع النخل،ويرفض البصريون ذلك، ويرون أن (في) على بابها والمعنى عندهم أن النخلة مشتملة على المصلوب،لأنه إنما يصلب في عراضها لا عليها،فكأنها صارت له وعاء أو اشتملت عليه،ولكني هنا أميل إلى أن (في) على بابها سواء في الشاهد الشعري أو الآية القرآنية، فهذه أداءات لغوية مستعملة (في) في موضعها،لا أنها بمعنى الاستعلاء (على)؛لأن لكل حرف معناه، وإنما يتفق الحرفان لتقارب المعنى، فقوله تعالى(Ì ’ @÷; Z9$ /Ëäã) كأن الجذع مشتملٌ على من صلب، وكأنه صار بمنزلة الظرف أي الوعاء له [5]؛لأن المصلوب في الجذع والجذع وعاء له [6]،فالمصلوب لا يجعل

---

(1) سيبويه،الكتاب،226/4،الرماني،معاني حروف ص 96،المالقي،رصف المباني،ص 45.

(2) المرادي،الجنى الداني،ص 250.

(3) البغدادي، 1988، شرح أبيات مغني اللبيب المغني، ت:عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق،دار المأمون،دمشق،ط1/2،479.

(4) طه،آية 71.

(5) انظر،النحاس، 1409 هـ،معاني القرآن،ت:محمد الصابوني،جامعة أم القرى، مكة، ط1/، 405/1.

(6) انظر،الباقولي،إعراب القرآن، 1420 هـ،ت:إبراهيم الإبياري،دار الكتاب المصري،القاهرة،ط4/3،806.

على رؤوس النخل، وإنّما يصلب على وسطها [1]، فـ(في) هنا أحسن من (على) في هذا الاستعمال اللغوي، فهي أداءات لغوية جاءت فيها (في) موضعها، ففي الاداءين النثري والشعري جاءت (في) على أصلها، إذ لم يرد التعليق للمصلوب على جذع النحل، وإنما أراد الإدخال في الجذع،أي أن أجسادهم داخل الجذع، بإلصاق أجسادهم في جذوع النخل حتى يصير فيها بحيث يصعب فصلها، أي فصل الأجساد عن الجذع، وكأنه يغرسها غرساً في الجذوع، فالفعل هنا ضمّن معنى الملاصقة أو الغرس فتناسب مع حرف الجر (في)[2] ذلك أن البصريين يرون أن حروف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض قياساً على حروف الجزم، وأحرف النصب، وهذا ما دفع سيبويه إلى القول: "وإن اتّسعت في الكلام فهي على هذا" [3]،وأضاف قائلاً: " ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها"[4]،أي هذه الحروف.

إن التمسك بإخضاع الأنماط اللغوية كلّها للأفضليّة القواعدية هو ما دفع إلى القول بأن (في) هنا بمعنى (على)، مع أن معنى (في) في موضعها، يكشف عن المراد من عملية الصلب، وعليه فإن إخضاع الشاهد إلى الأفضليّة لاستعمالية يخرجنا من مسألة تناوب الحروف فالحقيقة أنه قد توافر فيه نوع من الأفضليّة الاستعماليّة الواردة عن أصحاب اللغة، فحرف الجرّ (في) هنا جاء على أصله لتمكّن المصلوب في الخدع، تمكّن الكائن في الظرف فيه [5].

وبعد فهذا استعمال وارد في النثر والشعر معا، فما مسوّغ التعامل معه على أنّه من الزيادة، إذ يمكننا محاكمته في ضوء عناصر الأفضليّة، إذ إنّ القاعدة في استعمال (في) تنص على ان (في) تأتي زائدة بمعنى الاستعلاء، ولكن إن قلنا إنه

---

(1) الزركشي،1957البرهان في علوم القرآن،ت:محمد أبو الفضل،دار إحياء الكتب العربية،ط/4،176/1.

(2) ابن السراج،الأصول في النحو 414/1. وانظر،ابن هشام،مغنى اللبيب 151/1،وانظر،الأزهري،خالد بن عبد الله،شرح التصريح على التوضيح 649/1.

(3) سيبويه،الكتاب،226/4.

(4) سيبويه،الكتاب،226/4.

(5) ابن يعيش،شرح المفصل،417/4.

جاء في موضعه من دون زيادة، فإنه يحقق أفضلية استعمالية،ونتجاوز شرطاً واحداُ من شروط الأفضليّة القواعدية وهو شرط التناوب بمعنى الاستعلاء، فلو نظرنا إلى الأفضليّة على أنها نوعان:استعمالية وقواعدية، فإننا سنتخلّص من الحرج الذي توقعنا فيه قواعد النحو عند التعامل مع مثل هذه الأنماط الكلامية.

6.2.1.2**الكاف**: من الحروف العوامل،وهي تجرّ ما بعدها، وتجيء للتشبيه [1]، نحو قولنا: أنت كزيد، فهي تدخل على الاسم فتجرّه وتوصل معنى الفعل وما في معناه إليه، وقيل تكون حرفاً اسماً [2] ومثال كونها حرفا:"نحو قولك: مررت بالذي كزيدٍ، فالكاف ها هنا حرف،ولولا ذلك لم يجز أن تكون صلة للذي،ألا ترى أنّه لا يجوز:مررت بالذي مثل عمر،حتى تقول:مررت بالذي هو مثل عمر" ؟ [3] ومثال كونها اسماً نحو قولنا: مررت برجل كزيد، فموضع الكاف هنا جر، ذلك لأنها جاءت وصفاً للرجل، فهي مرادفة لمثل،ومذهب سيبويه أنّها جاءت وصفاً للرجل، فهي مرادفة لمثل،ويرى سيبويه أنّها لا تقع اسماً إلا في ضرورة الشعر [4]، وجيء بشاهد شعري يُدلّل فيه على مجيء الكاف اسماً، نحو قول الشاعر [5]:

بِيْضٌ ثَلاثٌ كَنِعَاجٍ جُمٍّ

يضْحَكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

الشاهد في البيت الثاني في عبارة (عن كالبرد) إذا جاءت (الكاف) اسماً بمعنى مثل،فحمله النحويون على الضرورة الشعريّة، وهذا مذهب سيبويه، ودليلهم على ذلك دخول حرف الجرِّ عليها، ونحن نعلم أن حرف الجرّ لا يدخل إلا على

---

(1) سيبويه،الكتاب،217/4،ابن هشام،مغنى اللبيب،277/1،الزجاجي،حروف المعاني،ص 39، المالقي، رصف المباني،ص 272.

(2) الرّماني، معاني الحروف،ص 47.

(3) الرّماني، معاني الحروف،48.

(4) المرادي،الجنى الداني،ص 78، ابن هشام،مغني اللبيب،281/1.

(5) العجّاج،1969،ديوان رؤية بن العجاج،ت: عبد الحفيظ السطلي،مكتبة أطلس دمشق، 328/2.

الاسم، وكأنه قال (عن مثل المبرد) فالكاف هنا اسم، بمعنى مثل؛ لدخول حرف الجرّ عليه [1].

ويرفض الأخفش والفارسي وابن مالك ذلك،وأنها تقع في النثر كما تقع في الشعر، ويجيزون ذلك في سَعَة الكلام، وجوّزوا في نحو (زيد كالأسد) أن تكون الكاف في موضع رفع والأسد مخصوص بالإضافة [2]، في حين أن ابن هشام رفض ذلك قائلاً: "ولو كان كما زعموا، لسمع في الكلام مثل (مررت بكالأسد" [3].

لقد نظر النحويون إلى الشاهد الشعري على أنه ضرورة شعرية، بسبب دخول حرف الجرّ على حرف جرّ آخر، وذلك لأنّ حرف الجر مختصّ بالأسماء فلا يدخل إلا عليها، ومجيء حرف الجر هنا داخلاً على حرف جرّ آخر، جعلهم يصفونه بالضرورة الشعرية،والحقيقة أنه توافر فيه نوع من نوعي الأفضليّة وهو الاستعمال الوارد عن أصحاب اللغة، كما يرى الأخفش والفارسي أنّ استعمالها اسماً قياس في سعة الكلام، ولا تختصّ بضرورة الشعر،وقد كثر في كلام الفحول من الشعراء [4]، فإن قلت زيد كالأسد، فإنه يحتمل الأمرين الاسمية والحرفية [5]، وعليه كان من الممكن أن نقول إن الشاهد الشعري حقق شرط الأفضليّة الاستعماليّة عن طريق وروده نمطاً استعمالياً، وإن كان فقد شرطاً من شروط استعمال حرف الجر،وفق الأفضليّة القواعدية لأن حرف الجرّ دخل على حرف جرّ آخر، فتعيّن اسميته،ولكنّ عمله لم يتغير، وفقدان أحد عناصر الأفضليّة القواعدية، لا يخرج النمط اللغوي من جسم اللغة.

---

(1) المرادي،الجنى الداني،ص 79.

(2) ابن هشام،مغني اللبيب،282/1.

(3) ابن هشام،مغني اللبيب،282/1.

(4) ابن جني،سر صناعة الإعراب،287/1- 293.

(5) المرادي،الجنى الداني،ص 79.

7.2.1.2 **حتّى**: وهي من الحروف التي تعمل في الأسماء الجرّ،ومعناها انتهاء الغاية،[1] نحو قوله تعالى:"™=» Ó ‘ ïd ¼ÆÖB ÁÐn ÿ÷ÍS ÆÖB ÇÎÈ "[2]،ويرى البصريون أنها جارة بنفسها،وقال الفرّاء تخفض لنيابتها عن (إلى) وربّما أظهروا (إلى) بعدها في بعض التراكيب نحو قولهم: جاء الخبرُ حتّى إلينا [3].

ووضع النحاة شروطاً لإعمال حتّى الجرّ، منها: أنها لا تجرُّ إلا الظاهر، فهي لا تجرُّ الضمير وهذا مذهب جمهور البصريين،وعلى رأسهم سيبويه، في حين أجازه الكوفيون والمبرّد من البصريين [4]، وجيء بقول الشاعر؛ للدلالة على مجيء (حتى) جارّة للضمير [5]:

فَلَا واللهِ لَا يُلْفي أُنَاسٌ فَتَىً حتّاكَ يَا ابْنَ أبي زيادِ

وقول الآخر [6]:

أَتَتْ حَتّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فجٍّ تُرَجِّي مِنْك أَنَّهَا لَا تَخِيبُ

الشاهد في البيتين مجيء مجرور حتّى ضميراً، وهذا مخالف لشروط إعمال (حتّى) الجرّ، إذ يرفض أغلب النحاة من البصريين، وعلى رأسهم سيبويه هذين الشاهدين إلا على اعتبار أنهما من الضرورة الشعرية [7] التي يصفونها بالقبح، ويجيز الكوفيون هذا في سَعَة الكلام،ومعهم المبرِّد من البصريين، فهي عندهم أنها لا

---

(1) سيبويه- الكتاب،17/3،ابن هشام،مغني اللبيب 202/1،الزجاجي،حروف المعاني،ص 64،المالقي،رصف المباني،ص 257،الرماني،معاني الحروف،ص 119. المرادي،الجنى الداني،ص 542.

(2) القدر،الآية (5).

(3) المرادي،الجنى الداني،ص 542.

(4) المرادي،الجنى الداني،ص: 543،ابن هشام،مغنى اللبيب،202/1،.

(5) المرادي، الجنى الداني، 544،البغدادي، خزانة الادب، 474/9، المالقي رصف المباني، 257، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 11/3.

(6) ابن هشام، مغني اللبيب، 202/1، الأشموني، شرح الأشموني، 460/1، السيوطي، همع الهوامع، 23/2.

(7) المرادي،الجنى الداني،ص 544، ابن هشام،مغني اللبيب،202/1.

تختصّ بالضرورة، مستدلين على ذلك بهذين الشاهدين، قال أبو حيان: ومن أجاز جرّها المضمر أدخلها على المضمرات المجرورة كلّها [1]، وذكر أنه اختلف في عّلة المنع،فقيل: إن مجرورها لا يكون إلا بعضاً لما قبلها أو كبعض منه، فلا يُمكن عود ضمير البعض على الكلّ [2]،ولكنه في هذه الشواهد جاء (ضمير حاضر) فلا يعود على ما تقدم، وقالوا حتاي،وحتاه وحتّاك.

والحقيقة أنه قد توافر في هذه الأداءات اللغويّة نوع من نوعي الأفضليّة وهو الاستعمال الوارد عن أصحاب اللغة، وإن جاءت مخالفة لشرط من شروط عمل حتّى جارّة، فهي نمط لغوي مستعمل، وأمّا الأفضليّة القواعدية فهي غير متحقّقة فيها، ذلك أن القواعد لا تشتمل على الجسم اللغوي كاملاً، وقد فقدت عنصراً من عناصر القواعدية،وهو فقدان شرط من شروط مجيء حتى جارة، أن تجرّ الظاهر لا المضمر، وبالتالي يمكننا محاكمة هذه الأداءات في ضوء عناصر الأفضليّة، فهذه الأنماط اللغوية، تحقق أفضلية استعمالية، ويتجاوز عن شرط واحد من شروط الأفضليّة القواعديّة، وهو شرط جرّ الظاهر فقط، وبذلك نتخلّص من الحرج الذي توقعنا فيه قواعد النحو عن التعامل مع الأنماط اللغوية المخالفة لها.

8.2.1.2 **ربّ**: من حروف الجرِّ العاملة عند البصريين في حين ذهب الكوفيون والأخفش من البصريين في أحد قوليه إلى أنها اسم يُحكم على موضعه بالأعراب [3]، يجرُّ الظاهر غالباً، نحو قولنا: ربّ مُعلمٍ عالمٍ، وتجرُّ المضمر قليلاً، نحو قولنا: ربُّه رجلاً أكرمتُ،ومن خصائص عملها أنّها قد تحذف ويبقى عملها في حين أن بقية حروف الجر لا يكون ذلك فيها إلا نادراً، إذ يقول ابن مالك: يجرُّ بـــ (ربّ) أقلّ، ومع التجرّد أقلّ [4] وقيل إنّ حذفها وبقاء عملها، لدلالة معمولها عليها اللازم

---

(1) السيوطي،همع الهوامع،424/2.

(2) السيوطي،همع الهوامع،425/2.

(3) المرادي،الجنى الداني،ص 438-439،الرمّاني،معاني الحروف،ص 106.

(4) ابن مالك،شرح التسهيل،43/3، المرادي،الجنى الداني،ص 454،الأشموني،شرح الأشموني،111/2.

للخفض والتنكير [1]، وجيء بشاهد شعري يبيّن مجيء (ربّ) محذوفة وعملها باقٍ، نحو قول الشاعر [2]:

رَسْمِ دارٍ وقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أَقْضي الحَيَاة مِن جَلَلِهْ

لا شك أن هذا الشاهد النحوي يمثل مسألة من مسائل المتبقي إذ إنّ إعمال "رب" مضمرة قبل "رسم" عدّ من قبيل النادر الذي لا يقاس عليه،ويمثل خرقاً لقاعدة استعمال (ربّ) مضمرة، إذ تنصّ القاعدة النحوية في حال إعمالها مضمرة، أن تسبق بالفاء أو الواو أو بل، وتدرج النحاة في ذلك الإعمال بين الكثير والأكثر والقليل والأقل،والنادر الذي لا يقاس عليه، ومردّ ذلك كلّه إلى النظر في ضيق القاعدة أو اتّساعها على حجم الظاهرة اللغويّة، فنظر النحاة إلى مثل هذا الشاهد النحوي،على أنّها من القليل جداً في اللغة، وعلى الرغم من أن هذا الأداء اللغوي المحسوب على القليل أو النادر الوارد عن العرب، أنه لا تبنى عليه قاعدة نحويّة،تعمم في اللغة، فإذا كان هذا الموصوف بالقلة والندرة قد جاء في النثر نحو قوله تعالى: " ç¦È P‰nöF{$# ¾ÏmÎ/ bqèæ$¡¡9$# (ÏM»oY÷ƒy‰Ï9 (#qà)¨?$# " [3] في قراءة من قرأ بالخفض [4]، ونحو قول رؤبة: خيرٍ عافاك الله [5] أي بخيرٍ فحذف الباء لدلالة الحال بحكم العادة والعرف،وعُلّل حذف (ربّ) في الشاهد الشعري لكثرة الاستعمال، إذ يقول ابن يعيش "أراد ربّ ثمّ حذف لكثرة استعمالها" [6]، وحذف ربّ في الشاهد الشعري وبقاء عمله، رأى النحاة فيه،أنه من باب الضرورة أو الشذوذ؛ كونه يفتقر إلى عنصر من عناصر إعمال "رب" محذوفة من دون أن تسبق بالواو أو الفاء أو بل، لأمر ما، وبالتالي لم تتحقق فيه الأفضليّة القواعديّة، في حين توافر فيه معيار الأفضليّة الاستعماليّة،كونه من الأداءات اللغوية الواردة عن الأعراب الفصحاء،

---

(1) المالقي،رصف المباني،ص 269.

(2) جميل بثينة، ديوانه،90/1،الفراهيدي،العين،405/7،ابن هشام،مغنى اللبيب،220/1.

(3) النساء الآية (1).

(4) ابن خالويه،الحجة في القراءات السبع،119/1.

(5) ابن جنى،الخصائص،152/3.

(6) ابن يعيش،شرح المفصل،516/4. السيوطي،همع الهوامع 353/2.

فتجاوز فيه عن شرط من شروط الأفضليّة القواعدية الموجبة لعمل "رب" محذوفة، فلفظة (رسم) جرّت برب المحذوفة من دون ان تسبق بالواو، وهذا مخالف لما عليه القاعدة؛ إذ يقول سيبويه: وإذا أعملت العرب شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا، في الجر والنصب والرفع، تقول: وبلدٍ: تريد ورب بلد[1]، أي بتقدير رب المحذوفة' فهي أداءات لغوية مستعملة أتاحها سعَة الكلام، في ظل حرية لغوية،تتيحها اللغة لأبنائها، ولو نظرنا إلى الأفضليّة على أنها نوعان: قواعدية واستعمالية، فإننا سنتخلص من الحرج الذي توقعنا فيه القواعد النحوية،عند التعامل مع التراكيب اللغوية، التي جاءت تخالفها، من دون أن نحملها على الضرورة الشعرية أو الشذوذ.

9.2.1.2 **كي**: من حروف المعاني العاملة، تعمل الجرَّ والنصب [2]، وهي مختصّة بالأسماء تجرّها، ولكي تجرّها لا بُدّ أن يُضمر بعدها (أن) لتؤول مع الفعل مصدراً، والمصدر اسم فتكون داخلة على اسم،فتكون على ذلك جارّة له،وتفيد التعليل على اعتبار أن ما قبلها علّة لما بعدها [3]، فـ(كي) إذا لم تقدّر (اللام) قبلها في الاستعمال فهي تعليلية جارّة، وحينئذٍ يجب إضمار (أنْ) بعدها،هكذا تنص القاعدة النحوية لاستعمال (كي) الجارّة، إذن من شروط عملها إضمار (أنْ) بعدها،وخلاف ذلك يُعدّ خرقاً للقاعدة النحويّة،وقال النحُاة: إن ظهور (أنْ) بعد (كي) في الاستعمال يُعدّ شذوذاً أو ضرورة شعريّة تحكمه لغة الشعر [4]، مع العلم أن للنحاة في كي ثلاثة أوجه أو مذاهب، أحدها: أنها حرف جر دائماً، وهو مذهب الأخفش، وردّه، نحو قوله تعالى: "ÇíÌÈ ßNã?$ù $B 4?ã ¢ø™Ï? ÿ¾Ï" [5]، وثانيها: أنها ناصبة للفعل دائماً وهو مذهب الكوفيين، وردّه، نحو (كَيْمَه)،كما يقولون(لِمَه)، وثالثها: أن تكون

---

(1) سيبويه،الكتاب،106/1و213.

(2) ابن هشام،مغني اللبيب،182/1 وما بعدها.

(3) الرماني،معاني الحروف،ص99 وما بعدها،المرادي،الجنى الداني،ص 261.

(4) ابن هشام،مغنى اللبيب،285/1.

(5) الحديد،الآية:23.

حرف جرّ تارة وناصبة للفعل تارة ورجِّح الوجه الثالث [1]، فـ (كي) تأتي جارة،إ ذ جاءت (أن) بعدها مضمرةً ومقدرةً، في حين إذا جاءت مظهرةً في الاستعمال، عّد ذلك ضرورةً أو شذوذاً، نحو قول الشاعر: [2]

فَقَالتْ أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً لِسَانَكَ كَيْما أَن تَغُرَّ وتَخْدَعَا

الشاهد في البيت الشعري في عبارة "كيما أن" حيث جمع فيه الشاعر بين (كي) و (أن)، ويمثل ظهور (أنْ) انقلاباً تركيبيًّا على قواعدية اللغة التي نصّت على أن ذلك لا يجوز إلا في حال الضرورة [3]، فنظر النحويون إلى ذلك على أنّه نوع من خرق القاعدة، أن يجمع بين (كي) و (أن) في تركيب واحد، حتى تّعدّ (كي) جارّة للاسم بعدها (المصدر)، وهو بهذا يفتقر إلى عنصر مهم من عناصر الأفضليّة القواعدية، وإن دلّ ظهور (أنْ) بعد كي في هذا الاستعمال يدلّ على أنْ (كي) للتعليل وليست حرفاً مصدريا، بل هي جارة، وظهور " أن" ربّما من الأصول المرفوضة، إضافة إلى أنّ الاستفهام في البيت الشعري يُعبر عن الذم، وبالتالي فإن ظهور (أنّ) بعد (كي) زيادة في التأكيد على هذا الذمّ، وأيّا كانت المبرّرات التي دعت إلى ظهور (أنّ) بعد (كي) الجارّة فإنه عدّ من قبيل الضرورة الشعريّة، أو التراكيب النادرة [4]، إذن إضمار أنْ بعد (كي) الجارّة هو على جهة الوجوب، وظهوره عند البصريين ضرورة شعرية، في حين جوّزه الكوفيون على السَّعة أي على سَعَة الكلام [5].

---

(1) انظر: المرادي، الجنى الداني،ص 264،ابن هشام،مغنى اللبيب،285/1-286، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 474/2.

(2) جميل بثينة، ديوانه ص 25،ابن هشام مغنى اللبيب 285/1،البغدادي،الخزانة،584/3،ابن يعيش،شرح المفصل 14/9،المرادي،الجنى الداني،ص 262، الزمخشري،المفصل في صنعة الإعراب،445/1.

(3) ابن مالك،شرح الكافية،1533/3،المرادي،توضيح المقاصد والمسالك 738/2،وابن هشام،أوضح المسالك 9/3.

(4) ابن هشام،شرح شذور الذهب،ت:عبد الغني الدقر،المتحدة للتوزيع،سوريا،ص:373، الجَوجَري،2004،شرح شذور الذهب،ت نواف الجارتي،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية،المدينة المنورة،ط2،518/1.

(5) ابن عصفور،ضرائر الشعر،60/1،السيوطي،همع الهوامع 270/2.

والحقيقة أنّه قد توافر فيه نوع من نوعي الأفضليّة، وهو الاستعمال الوارد عن أصحاب اللغة،فـ (كي) في الشاهد الشعري، حرفُ جرٍّ لا حرفٌ مصدريٌّ، وذلك لتحاشي دخول حرف مصدريّ على حرف مصدريٍّ، وهذا ما أجازه الفرّاء، جاعلاً أحدهما مؤكِّداً للأخر [1]، فتتعين (كي) للجرِّ، لتفيد التعليل، و (أن) هي الناصب للفعل بعدها، ذلك أن (أن) هي الأصل في عمل النصب في الفعل المضارع،وكي جارّة للاسم المؤوّل بالمصدر بعدها من (أنْ) والفعل.

إنّ التمسّك بإخضاع الأنماط اللغوية للأفضلية القواعدية،هو ما دفع النحاة إلى القول بالضرورة الشعرية في هذا الشاهد الشعري، كون (أن) جاءت مظهرةً بعد (كي) الجارّة، فخرج على القاعدة النحويّة، وهذا ما تمنحه اللغة لأبنائها من مساحات لغوية تُتيح لهم خرق هذه القواعد النحويّة في سعة الكلام، إذ إنّ اللغة تملك كثيراً من الخيارات التي لا نملك تقييدها بقاعدة ضيقة، فهي أوسع من أن تحشر في قاعدة نحويّة، بل إنّ لديها من السَّعة ما يعطي ابناءها حرية لغوّية وشعريّة، ولو نظرنا إلى الشاهد الشعري في ظلّ الأفضليّة على أنها نوعان: أفضلية قواعدية وأفضليّة استعماليّة،فإننا سنتخلص من الحرج الذي توقعنا فيه قواعد النحو عند التعامل مع الأداءات اللغوية وأنماط الكلام التي جاءت مخالفة لقواعد النحو،ولكنّها أداءات لغوية مستعملة لا يمكن أن ننكرها أو نحذفها من جسم اللغة.

2.2 الحروف المختصّة بالأفعال

1.2.2 الحروف الناصبة

1.1.2.2 أنْ: وهي أن المصدريّة العاملة،من نواصب الفعل المضارع، وأمِّ الباب[2] وتعمل ظاهرة ومضمرة، فالظاهرة، نحو قوله تعالى:" žöz ƒqãqÝÁ? b&r

---

(1) ابن مالك،شرح التسهيل،224/1.

(2) الزجاجي،حروف المعاني،ص 58،ابن هشام،مغني اللبيب،73/1،المرادي،الجنى الداني، ص 217، المالقي، رصف المباني،ص 193،الرمّاني،حروف المعاني،ص 71.

ÑÇ; •Ïýø«Ï © Ñà6 ÎÑZäbÊ?è-qbqÇÌÍÈ "[1]، والمضمرة، نحو قوله تعالى:"

ÇÌÈ "[2] وتؤوّل هي و الفعل الداخلة عليه بمنزلة مصدره.. وهي أمكن الحروف في نصب الأفعال [3]؛ أي أن تؤوّل هي والفعل الذي بعدها في موضع المصدر مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً وفق العامل الداخل عليها، وسواء دخلت على ماضٍ أو مضارع [4]، إذن هي مصدرّية ناصبة فهي لازمةً للعمل في المضارع نصباً [5]،وقيل إن جاء خلاف ذلك، فضرورة أو شذوذ، وذلك لشبهها بـ (بما) المصدرّية، نحو قول الشاعر [6]:

أَنْ تَقْرَآنِ على أَسْماءَ وَيْحَكُما مِنِّي السَّلامَ وأَنْ لا تُشْعِرَا أحَدَا

يتركّز توجيه النحويين على عبارة (أن تقرآن) إذ جاء الفعل المضارع مرفوعاً بعد أنْ المصدرّية المخفّفة الناصبة وحقّه النصب، كون (أن) من الحروف العاملة المختصّة بالأفعال، فإثبات النون مع وجود الناصب عدّ من باب الضرورة أو الشذوذ، وأخذ النحاة يتأوّلونه، لإيجاد مبرر للرفع بعد (أنْ) الناصبة للفعل، إذ تقول القاعدة النحوية أن ثبوت حرف النون في آخر أفعال الخمسة لا يكون،إلا إذا تجرّد الفعل المضارع من حروف النصب أو الجزم، فتكون عندها مرفوعاً، ولكنّه هنا في هذا الشاهد لم يتجرد الفعل من حروف النصب، ومع ذلك ثبتت النون في آخره، فذهبوا إلى أنّه رفع في غير موضعه، بسبب الضرورة الشعريّة، وهو بهذا يفتقر إلى عنصر مهم من عناصر الأفضليّة، وهو الرفع مع وجود ما يدعو إلى النصب، في عبارة "أنْ تقرآن" وحذف النون من (تُشْعِرَا) للنصب بأن.

---

(1) البقرة آية: 184.

(2) النساء آية: ١٣٧

(3) المبرّد،المقتضب 6/2.

(4) المالقي،رصف المباني،ص 193.

(5) المالقي،رصف المباني / ص 193.

(6) ابن هشام،مغني اللبيب،77/1، المالقي،رصف المباني،ص 113،البغدادي خزانة الأدب،421/8،البغدادي،شرح أبيات مغنى اللبيب،135/1.

ومن الأمثلة النثريّة على هذه الظاهرة النحوية، قراءة ابن مُحيصن للفعل المضارع (يتمُّ) بالرفع[1]، في قوله تعالى:" Ç‘ÌÌÈ pã$Ê$$Ïèø$Ïéãb& Š#‘& ôJÏ[2] وروِيت عن ابن عباس أيضا[3]، إذ جاء الفعل يتم مرفوعاً بعد أن المصدرية الناصبة، وقراءة الجمهور لقوله تعالى:" Ïèø$Ïéãb& " بفتح الميم وإعمال (أنْ) المصدرية النصب بالفعل المضارع، وهو الأصل [4]، وخرّجه بعض النحويين على تقدير: يتمّوا الرّضاعة، فحذف الواو، واجْتزأ عنها بالضمّة [5].

وزعم الكوفيون أنْ (أنْ) في الشاهد الشعري هذه،هي (أنْ) المخفّفة من الثقيلة واتصاله بالفعل بعدها (تقرآن) جاء شذوذاً [6] فهي مخفّفة عندهم غير عاملة، في حين أن البصريين رأوا أنها (أنْ) الناصبة أهملت ولم تعمل حملاً على (ما) أختها المصدرية [7]،وهذا ما يعدّه النحاة من باب تقارض الأحكام بين الأدوات، وقال آخر[8]:

إذا كانَ أمْرُ الناسِ عنْدَ عجُوزِهمْ فَلا بُدَّ أنْ يلْقَوُنَ كُلَّ يَبابِ

وقول آخر [9]:

أَبَى النَّاسُ وَيْحَ النَّاسِ أَنْ يَشْتَرونَهَا وَمَنْ يَشْتَرِي ذَا عِلّةٍ بِصَحِيْحِ

---

(1) السيوطي،الإتقان في علوم القرآن،2013/2،الصابوني،1980،روائع البيان مكتبة الغزالي،دمشق،ط/ 1، 349/3.

(2) البقرة، الآية: 233.

(3) الحلبي، السمين، الدر المصون، 463/2، وابن هشام، مغني اللبيب، 552/2.

(4) عبابنة،القراءات القرآنية ص 275.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب، 552/2،الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، 386/1.

(6) المرادي،الجنى الداني،ص220،ابن هشام، مغني اللبيب،77/1،.

(7) ابن يعيش،شرح المفصل،214/4، ابن هشام، مغني اللبيب،77/1.

(8) البغدادي،شرح أبيات مغني اللبيب،137/1.

(9) البغدادي،شرح أبيات مغني اللبيب،137/1.

وقول الآخر [1]:

وَإِنِّي لأخْتارُ الْقِرَى طَاوِيَ الحَشَا مُحاذرةً مِنْ أَنْ يُقَالُ لَئِيْمُ

وذهب الزمخشري إلى أن الرفع بعد أنْ لغة [2]،أي ربّما يكون من أدب القبيلة الذي تسّرب إلى الشواهد الشعرية، إذ ينظر إلى مثل هذه الشواهد وغيرها من الشواهد الواردة في مرويات الأعراب الفصحاء [3]، على أنّها من الشواهد السائمة التي تخضع لأحد معياري الأفضليّة وهو معيار المقبولية الاستعماليّة دون المقبولية القواعدية، فعندما يخرق ابن اللغة شرطاً من شروط الأفضليّة يكون المتبقي، الذي يأتي مخالفاً للمألوف من قواعد اللغة، إذ توافرت في الشاهد الشعري الأفضليّة الاستعماليّة، فهو نمط لغوي مستعمل، وأمّا الأفضليّة القواعدية فهي غير متحققة فيه، ذلك أنّ القواعد لا يمكن أن تشتمل على الجسم اللغوي كاملاً.

ويمكننا أن ننظر إليه نظرة تاريخية محضة، إذ يكشف لنا هذا الشاهد الشعري وغيره من الشواهد إثبات بعض الحقائق المهمة في الدرس التاريخي، فهو أحد الأدلة على أن العربّية قد تكون مرّت في مرحلة من المراحل كانت تسمح بإعراب الفعل المضارع بثبوت النون في حالات معينة مع وجود ما يمنع من ثبوتها أحياناً، وبحذفها مع عدم وجود ما يوجب حذفها، إذ جاء في اللغة شواهد شعرّية على الحالتين، الأمر الذي يجعلنا نعامل المسألتين معاملة تاريخية محضة، فقد أثبت الشعراء النون فيما لا يثبت فيهما،نحو قول الشاعر[4]:

أَنْ تَهْبِطِيْنَ بِلادَ قَوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاحِ

فأثبت النون في الحالتين: أن تهبطين مع وجود الناصب ويرتعون (ومسوّغ الثبوت هنا هو الرفع)، وقول آخر: [5]

---

(1) البغدادي،شرح أبيات مغني اللبيب،137/1.

(2) البغدادي،شرح أبيات مغني اللبيب،422/8.

(3) المرادي،الجنى الداني،ص 226،رمضان، عبد التواب فصول في فقه اللغة، 86.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل 214/4، ابن هشام،مغني اللبيب،77/1،البغدادي،خزانة الأدب، 421/8.

(5) تم تخريجه سابقاً.

أَنْ تَقْرَآنِ على أَسْماءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلامَ وأَنْ لا تُعْلِمَا أحَدَا

فأثبت النون للفعل المضارع الأول (أن تقرآن) مع وجود الناصب.. وحذف الثانية (تُعلما) إعمالا للنصب بأن، والحقيقة أنني لا أعتقد أن الشاعر ليس قادراً على محاورة اللغة، ليتخلص من الحرج الذي اخترق به القاعدة، بل هو قادر على الخروج إلى الأداءات البديلة التي تتجاوز هذه المساحة من الحرية، وربما يُعزى ذلك إلى ضياع العلامة الإعرابيّة الفرعية من إعراب الأفعال الخمسة، ولو نظرنا إلى مثل هذه الشواهد الشعريّة في ظلِّ الأفضليّة، فإننا سنتخلص من الحرج الذي توقعنا فيه قواعد النحو عند التعامل مع مثل هذه الأداءات اللغويّة وأنماط الكلام التي جاءت مخالفة لقواعد النحو،لكنها أدوات مستعملة أتاحتها سعة الكلام في ظل حرية لغويّة متاحة أمام أبناء اللغة، وعليه يمكن أنّ هذه الاستعمالات لا تنسجم مع القاعدة، أو إن القاعدة لا تشتمل عليها، ولكن لا يمكن أن نقول إنّها ضرورة، إذ لا ضرورة في سعة الكلام، وذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعض العرب يجزمون بأن، ى ونقله اللحياني إذ حكى أنها لغة بني صباح من بني ضبة[1].

نحو قول الشاعر: [2]

أُحَاذِرُ أنْ تَعْلَمْ بِها فَتَرُدَّها فتَتْرُكَها ثِقْلا عليَّ كَما هِيَا

الشاهد في البيت الأول في عبارة (أنْ تَعْلَمْ)،إذ جاء الفعل المضارع مجزوماً بعد أن المصدرية الناصبة،وهو لا يجوز عند الجمهور، الجزم (بأنْ)،في حين جوّزه بعض الكوفيين،إذ قال الرؤاسي من الكوفيين:إن فَصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يجزمون بها [3]، والجزم لا يقع إلا بعد أدوات الجزم، ولما كان هذا الشاهد قائماً على جزم الفعل المضارع بعد أن المصدرية، فقد نظر إليه النحويون على أنه نوع من الجزم غير المسوغ

---

(1) المرادي، الجنى الداني، ص 226، ابن هشام،مغني اللبيب،76/1،، السيوطي، همع الهوامع، 363/2.

(2) جميل بثينة، ديوانه ص 224،ابن هشام،مغني اللبيب،76/1،المرادي،الجنى الداني، 227، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب،129/1.

(3) المرادي، الجنى الداني، ص 226؛ السيوطي،همع الهوامع،363/2،.

قواعدياً، فذهبوا إلى انه جزم في غير موضعه، بسبب الضرورة الشعريّة، لإقامة الوزن الشعري، وما يرجح ذلك الرأي هو انتصاب الفعلين المعطوفين عليه وهما (فتردَّها وفتتركَها).

والحقيقة أن النحاة قد تشدّدوا في توجيه الشاهد الشعري في هذه المسألة،على الرغم من أن الشاهد شاهد صوتي لا علاقة له بالنحو، إذ ذهب النحويون إلى توجيه هذا الشاهد توجيها نحوياً بعيداً عن قضيته الصوتية، فالواضح أن الشاعر لو حقّق قاعدة الشاهد، فإنّه سيقول (أن تعلمَ)، باعتبار نصب الفعل المضارع بعد أن المصدرية، ولكن اختراق القاعدة النحوية الذي جاء عليه البيت الشعري، جعله يتبع المستوى الصوتي، فقال،أن نَعْلَمْ، متجاوزاً نصب الفعل المضارع، لأن المهم هو أن يقيم عناصر الإيقاع وهو الوزن الشعري، وذلك ليتخلّص من المقطع الصوتي المرفوض في البنية الصوتية الشعرية،وهو توالي ثلاثة مقاطع قصيرة (ب ب ب) ترفضها الشعرية في بنيتها الصوتية،في درج الكلام،لذلك لجأ الشاعر إلى تسكين الفعل المضارع بعد أن الناصبة،فالسكون هنا للتخلّص من المقطع الصوتي المرفوض،في درج الكلام،وبهذا تكون البنية التركيبة خاضعة للقاعدة النحوية محققة عناصر الأفضليّة القواعدية، زيادة على أفضلية الاستعمال،مع أن الشاهد يمكن توجيهه على أنه شاهد صوتي لا غير، إذ يمكن تفسيره صوتياً وفقاً للتفسير القائم على تحقيق الصحة الإيقاعية، فقد عمد الشاعر إلى هذا التسكين للتخلص من المقطع المرفوض، وهو توالي مقاطع قصيرة، ليصبح مقطعاً صوتياً قصيراً ومقبولاً في البنية الصوتية الشعرية، وهو أمر يبعدنا عن الاصطدام مع قواعد نصب الفعل المضارع بعد أنْ المصدرية الناصبة، إذ إنّ مقاطع الفعل قبل تسكينه كانت ثلاثة، وبعد تسكينه تتحول الكلمة من ثلاثية المقاطع إلى ثنائيتها، ليستقيم الإيقاع الشعري،فلجأ الشاعر إلى السكون لإقامة الوزن ومهما يكن من أمر، فإن السكون لا تشكل معنى نحويّاً.

2.1.2.2 **لن**: من حروف المعاني العاملة، المختصّة بالفعل' تعمل النصب في الفعل المضارع [1]،نحو قولنا: لن يُفْلحَ الكسلان،ويفيد النفي،ويخلص الفعل المضارع للاستقبال،إذ يقول المبرِّد: " ومن هذه الحروف (لن) وهي نفي قولك سيفعل،ونقول: لن يقومَ زيدٌ،ولن يذهبَ عبدُ الله)[2]،وذكر بعض النحويين أنّ من العرب من يجزم الفعل المضارع بـ (لن) تشبيهاً لها بـ (لم)،كونها للنفي مثلها [3] نحو قول الشاعر[4]:

أَيَادِي سَبَايَا عزَّ ما كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحْلَ لِلعَينَينِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ

وجيء بالشاهد الشعري للدلالة على أنّ لن قد جزمت الفعل (يَحْلَ) وهو مجزوم في نظر القاعدة النحوية بحذف الألف، كونه معتل الآخر،وجزمه يتم بحذف حرف العلة من آخره، أو تقصيره صوتيّا وفق رأي المحدثين، ويطيب للنحاة العرب التمسك بالقاعدة النحويّة،أكثر من التمسك بالأداء اللغوي نفسه،إضافة إلى تشدّدهم في توجيه الشاهد الشعري، إذ إنّ الشاهد الماثل أمامنا هو شاهد صوتي لا علاقة له بالنحو، فهم يرون أن "لن" يجزم الفعل المضارع [5] على لغة بعض العرب، فذهبوا في توجيه الشاهد توجيهاً نحويًّا بعيداً عن قضيته الصوتية، فالواضح أن الشاعر لو حقق قاعدة استعمال (لن) في الشاهد، فإنّه سيقول: (لن يَحْلَى) باعتبار قاعدة نصب الفعل المضارع بـ (لن) ولكن اختراق القاعدة النحوية الذي جاء عليه البيت الشعري، جعل الشاهد يتبع المستوى الصوتي، فقال: (لنّ يَحْلَ) لأن المهم عند

---

(1) الزجاجي، حروف المعاني،ص 8،ابن هشام،مغني اللبيب،410/1،المالقي،رصف المباني، ص 355؛ الرماني، معاني الحروف،ص 100.

(2) المبرد، المقتضب 6/2.

(3) ابن هشام،مغني اللبيب،412/1،المالقي،رصف المباني،ص 355،المرادي،الجنى الداني، ص 272.

(4) كُثيّر عزّة، ديوانه،1971،جمعه وشرحه:إحسان عبّاس،دار الثقافة،بيروت،ص 328،رواية الديوان(فلم يحلَ)، المرادي،الجنى الداني،ص 272،ابن هشام،مغني اللبيب،412/1.

(5) الفيروزآبادي،القاموس المحيط،1232/1،الزَّبيدي،تاج العروس،130/36، المرادي،الجنى الداني، ص 272؛ ابن هشام، مغني اللبيب، 412/1،.

الشاعر هو أن يقيم عناصر الإيقاع، إذ اجتزأ بالفتحة عن الألف؛ لأنّها تدل عليها، لصالح الموسيقى الشعريّة، أو كما قيل الضرورة الشعرية [1]، وقال ناظر الجيش، إنّ الجزم لغة،[2] وبعضهم رأى في ذلك الجزم بـ (لن) من باب الشذوذ [3].

والحقيقة أنّه قد توافر فيه نوع من نوعي الأفضليّة وهو الاستعمال الوارد عن أصحاب اللغة، ولكن تفسيره النحوي هو الذي أوقعه في الخلل القواعدي، لأنه في الحقيقة لا يمكن تفسيره نحويّا أو قواعديّا، كيف نفسّره كذلك وهو مما لا علاقة له بالتركيب ومسوّغاته؟.

يمكن تفسيره صوتياً وفقاً للتفسير القائم على تحقيق الصحة الإيقاعية، فقد عمد الشاعر إلى هذا التقصير، للتخلّص من المقطع الطويل (الألف المديّة) ليصبح مقطعاً قصيراً وهو الفتحة، وقديماً قال ابن جني " الحركات أبعاض حروف المدّ "[4]، وهي الألف والياء والواو، فاستغنى عن (الكل) لصالح هذا البعض، وهو أمر يبعدنا من الاصطدام مع قواعد حالة الجزم، ونفي الجزم عن (لن)، فالشاهد على قضية صوتية، وهذا هو الأصل، وليس شاهداً من شاهد النحو، فنقدّر التركيب بـ(لن يحلى) فالفعل منصوب بالفتحة المقدرة على الالف المحذوفة، وحذفت الألف واجتزأ عنها بالفتحة قبلها[5]، أفضل من القول بأنّ الفعل مجزوم بـ (لن) وهذا أصحّ الآراء وأقربها إلى واقع اللغة الأدائي.

وما قيل في الشاهد السابق، يمكن أن يقال في قول الآخر[6]:

لَنْ يَخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الحَلَقَهْ

لشاهد في البيت في كلمة (لن يخِب) والكلمة فعل مضارع أصلها (لن يخيْبْ)، على أنّ لن فيه جازمة بدليل حذف الياء التي هي عين الفعل، لالتقاء الساكنين، وأما

---

(1) المرادي،الجنى الداني،ص 272، ابن هشام،مغني اللبيب،412/1،.

(2) البغدادي،شرح أبيات مغني اللبيب،159/5.

(3) الأشموني،شرح الأشموني،180/3.

(4) ابن جني،سر صناعة الإعراب،33/1.

(5) المالقي، رصف المباني:288، ابن هشام مغني اللبيب، 285/1.

(6) البغدادي،شرح أبيات مغني اللبيب،159/5.

كسر الآخر فهو عارض لالتقاء الساكنين، ولو كانت ناصبة لقيل (لن يخيبَ) بثبات الياء وفتح الآخر، وقال أبو حيان: قد حكي إن الجزم بها لغة[1]، إذ يتركّز توجيه النحاة لهذا الشاهد على مجيء الفعل المضارع "يخب" مجزوما بـــ (لن) شذوذاً، وعلامة جزمه السكون على الباء، ولكنّه حرّك منعاً لالتقاء الساكنتين،[2] وقال ابن هشام:"وزعم بعضهم أنّها تجزم"[3]،وذكر شاهدين على هذا الزعم، ثمّ عد ذلك من باب اجتزاء الفتحة عن الألف للضرورة [4]، وعدّه من باب تقارُضِ الأحكام بين الأدوات، أي (لن) أُعطيت حكم (لم) في الجزم[5]، فانجزم الفعل المضارع بعدها، ورأى اللحياني أن الجزم بـــ (لن) لغة،من لغات العرب يجزم بها [6]،أي ينسبه إلى اللهجات العربية، وإلى ذلك أشار أبو حيان[7].

يمكن أن ننظر إلى الشاهد الشعري نظرة صوتية،على أنه شاهد صوتي، وأن حذف الياء في الفعل المضارع (يخيب) جاء لعلّة صوتية، لتحقيق الصحّة الإيقاعية، من دون النظر إليه على أنه جاء بسبب جزم الفعل الذي قيل إنّه حرّك بالكسر لالتقاء الساكنين، على الرغم من أنه جزم في غير موضعه وهو بذلك يفتقر إلى عنصر مهم من عناصر الأفضليّة القواعدية، وهو الجزم وفق رأي النحاة، دون وجود ما يدعو إليه.

والحقيقة أنه قد توافر فيه نوع من نوعي الأفضليّة، وهو الاستعمال الوارد عن أصحاب اللغة، ولكن تفسيره قواعديّاً هو الذي أوقعه في الخلل القواعدي، لأنه لا يمكن تفسيره قواعدياً، إذ يمكن تفسيره صوتياً وفقاً للتفسير القائم على تحقيق الصحة الإيقاعية، إذ عمد الشاعر إلى تقصير صوت الياء للتخلّص من المقطع

---

(1) البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب 161/5. .

(2) الأشموني، شرح الأشموني،181/3.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب،412/1.

(4) ابن هشام،مغني اللبيب،412/1.

(5) ابن هشام،مغني اللبيب 315/2

(6) السيوطي،همع الهوامع،368/2.

(7) البغدادي،شرح أبيات المغني،161/1.

الطويل (الياء المديّة) ليصبح مقطعاً قصيراً،وهو الكسر، فالكسرة بعض الياء، وهو تقصير صوتي حسبْ، وليس تقصيراً ناتجاً عن جزم الفعل وعلامة جزمه السكون من آخره، وبالتالي حذفت الياء الساكنة،لمنع التقاء الساكنين،الذي يشكل ثقلاً في النطق على أساس أن (لن) هنا حرف جزم، ثم كسر الفعل أيضاً لمنع التقاء الساكنين، سكون الفعل وسكون الوصل في (الآن)، وأرى أن الفعل منصوب وليس مجزوماً، وبالتالي لسنا بحاجة إلى كسره، وتقصير المقطع الطويل جاء لتحقيق الصحة الإيقاعية.

3.1.2.2 **أو**: من الحروف الناصبة للفعل المضارع بأن مضمرة بعدها، إذ تعدّ ناصبة إذا جاءت بمعنى "إلا أنْ" إذ يقول سيبويه "اعلم أن ما انتصب بعد أو، فإنه ينتصب على إضمار "أن" كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها، ولا يستعمل إظهارها"[1]، وتكون صرفاً بمعنى إلا أن، فتنصب الفعل المستقبل بعدها [2]، نحو قولنا لألزمنّك أو تعطيني حقي،وقيل إنها تعمل مع أن إذا أضمرت أن بعدها، وذلك إذا كان معناها معنى حتى، فالمعنى وفق المثال السابق، حتى تعطيني [3]،وقال الشاعر [4]:

فَقُلْتُ لَهُ: لا تَبْكِ عيْنُكَ إنَّما نُحاولُ مُلْكاً أو نَمُوتَ فَنُعْذَرا

الشاهد في البيت الشعري في عبارة (أو نموت) والكلمة فعل مضارع (نموت) وتقول القاعدة أن الفعل المضارع لا ينصب إلا إذا سبق بناصب، ولما كان هذا الشاهد قائماً على عدم وجود حرف نصب[5]، (علما أنه جاءت رواية بالرفع)، فقد

---

(1) سيبويه،الكتاب 46/3.

(2) الزجاجي،حروف المعاني،ص 51

(3) الرماني،معاني الحروف،ص 79،المالقي،رصف المباني،ص 212.

(4) امرؤ القيس،ديوانه،ص 66، سيبويه،الكتاب،47/3،ابن فارس،1997،الصاحبي في فقه اللغة العربية،علّق عليه:أحمد حسن بسج،الناشر محمد علي بيضون،ط1،ص 89، البغدادي، خزانة الأدب، 544/8.

(5) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة،ص:89.

نظر إليه النحويون الكوفيون على أنه نصب بـــ (أو) وهذا مــذهب الكــسائي، إذ رأى أن (أو) هذه ناصبة للفعل، في حين ذهب قوم من الكــوفيين وعلــى رأســهم الفرّاء، إلى أنّ الفعل نصب بالخلاف[1]، أي الخلاف في المعنى، وذهب البصريون إلى (أو) هذه هي العاطفة والفعل بعدها نصب بـــ (أنّ) مضمرة [2]، يعني(أو أن نموت)ــ، وجاءت لفظة فنعذرا منصوبةً من باب العطف بالفاء على الفعل المضارع (نموت)،ونجد له نظيراً في النثر،أي في سَعَة الكلام، فقد جاء في قولــه تعــالى:"

[3]،فقد قرأ الجمهور بالرفع للفعل المضارع بعــد أو العاطفة، وقرأ أُبي بن كعب،وزيد بن علي [4] " ا " بالنصب، فقد نــصب بأن مضمرة، أي بحذف النون من أخر الفعل (يسلموا) ومعناه إلا أن يسلموا وقــال الكسائي معناه حتى يسلموا [5]، ويرى سيبويه" أنه لو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين: على أن تشرك بين الأول والأخر،وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول يعني أو نحن ممن يموت،أي أن شئت جعلته الإشراك،وإن شئت على أوهم يسلمون "[6]، والفرق بين الرفع والنصب أن من رفع كان المراد أن الواقع أحد الأمرين: إمّا القتال وإمّا الإسلام، وعلى الوجه الثاني يجوز أن يقع القتال ثم يرتفع بالإسلام [7].

وبعدُ فهذا استعمال وارد في الشعر يمكننا النظر إليه فــي ضــوء عناصــر الأفضليّة، إذ إنّ القاعدة الأساسية تذهب إلى أن الفعل المضارع يــأتي منــصوباً إذ سبق بأداة نصب، وأداة النصب المختصّة العاملة بالفعل غير ظاهرة، فكان لا بــدّ

---

(1) المرادي،الجنى الداني،ص 232.

(2) الفراهيدي،1995،الجمل في النحو،ت فخر الدين قباوة،ط1/139/5.

(3) الفتح/ 16

(4) الحلبي،السمين،الدر المصون،ت،أحمد الخراط،دار العلم،دمشق،712/9.

(5) مكي،1405هــ،مشكل إعراب القرآن،ت حاسم الضامن مؤسسة الرسالة،بيروت،676/2.

(6) سيبويه،الكتاب،47/3.

(7) ابن يعيش،شرح المفصل،235/4.

من تقديرها، وهذا ما ذهب إليه البصريون وهو الصحيح [1]، فهذا النمط المنصوب فيه الفعل يحقق أفضلية التركيب قواعدياً واستعمالياً، إذ تحقّق في هذا النمط اللغوي المستعمل دقة التركيب وجودة البناء وقوة الدلالة، فـ(إنْ) المضمرة تُحقِّق معياري الأفضليّة وهما القواعدية والاستعماليّة، وبهذا تكون البنية التركيبية للنمط اللغوي الوارد في الشاهد الشعري خاضعة للقاعدة النحوية، محقّقة عناصر الأفضليّة القواعدية زيادةً على أفضلية الاستعمال.

2.2.2 **الحروف الجازمة**: هي حروف مختصّة بجزم الفعل المضارع، وذلك لاختصاصها به، فهي قد لزمت الفعل وأحدثت فيه معنى [2]، يقول سيبويه "هذا باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها وذلك،لمْ ولمّا واللام التي في الأمر،وذلك قولك: ليفعل،ولا في النهي،وذلك قولك لا تفعل،فإنّما هي بمنزلة لم" [3]، وذكرها ابن السراج أيضاً،إذ قال: "الحروف التي تجزم خمسة: لم ولمّا، و "لا" في النهي،واللام في الأمر، وإن التي للجزاء" [4].

1.2.2.2 **لم**: من الحروف المختصّة بالفعل المضارع، فهي تعمل فيه الجزم [5]، وهي تنفي المضارع وتقلبه إلى الماضي [6]، نحو قوله تعالى:"ßN9 ßf ßN9r ß9qãßN9

---

(1) المرادي،الجنى الداني،ص 232.

(2) ابن الورّاق،علل النحو،1999،ت. محمود الدرويش،مكتبة الرشد،الرياض،ط1،،ص 198، عبابنة، يحيى، تطور المصطلح النحوي،ص 262.

(3) سيبويه الكتاب،8/3،وانظر المبرد،المقتضب 2/44-45.

(4) ابن السراج،الأصول،162/2.

(5) المرادي،الجنى الداني،ص 266.

(6) المرادي،الجنى الداني،ص 266، ابن هشام،مغني اللبيب،402/1،،الزجاجي،حروف المعنى،ص 8.

"ÇÌÈ [1] وقال تعالى: "ûïÏ%©!$# (#qà)¨?$# ©!$# (#qè=ÏG»s)ßJø9$# (#qãèÎ7¨?$$sù ÇÏÈ [2]" إذ جزم الفعل يسرفوا بحذف النون من آخره، وقد يرتفع الفعل بعدها، وفي هذه الحالة تعطّل (لم) عن العمل، ولم تعد عاملة لكنها داخلة على الفعل المضارع، فيرتفع الفعل المضارع بعدها، نحو قول الشاعر[3]:

لَوْلَا فَوارِسُ مِنْ نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ،لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ

الشاهد في البيت الشعري،في كلمة (لم يوفون) إذ جاء الفعل المضارع (يوفون) بعد لم الجازمة،غير مجزوم، وتقول القاعدة إن حذف حرف النون يقع في الفعل المضارع إذ سبق بأداة جزم، ولما كان هذا الشاهد قائماً على ثبوت حرف النون مع وجود الجازم، فقد نظر إليه النحويون على أنه جزم غير مسوغ قواعديّاً، نظراً؛ لأنّه جاء مخالفاً لنظرية الحرف المختصّ، فالأصل فيه أن يعمل فيما اختصّ فيه، فإذا لم يعمل فهذا مخالف لقاعدة إعماله، أي عطّل عن العمل، فذهبوا إلى أنّ عدم الجزم في غير موضعه بسبب الضرورة الشعرية [4]، وقال ابن مالك لغة [5]، لكن ابن جنّي عدّ ذلك شاذّاً و إنّما جاز عند غيره تشبيه (لم) بـ(لا) [6]من باب حَمل "لم" على "لا" النافية في العمل، وعليه جاء الفعل المضارع مرفوعاً وعلامة رفعه ثبوت النون،فـ(لم) هنا مهملة غير عاملة على الرغم من أنّها مختصّة بالفعل وتعمل فيه الجزم [7].

---

(1) الإخلاص،آية: 3.

(2) الفرقان،آية: 67.

(3) المرادي،الجنى الداني،ص 266،ابن هشام،مغني اللبيب،402/1، البغدادي،خزانة الأدب،3/9،ابن يعيش،شرح المفصل 399/3.

(4) ابن مالك،شرح الكافية 1475/3،ابن الصائغ،اللمحة في شرح الملحة،85/2. ابن هشام،مغني اللبيب،402/1،السيوطي،همع الهوامع،543/2،البغدادي،خزانة الأدب،3/9.

(5) ابن هشام،مغني اللبيب،412/1.

(6) ابن جنّي،سرّ صناعة الإعراب،448/2.

(7) ابن مالك،شرح الكافية،1474/3،المرادي،الجنى الداني،ص 266،ابن يعيش،شرح المفصل،21/4.

يمثل هذا الشاهد مادةً خصْبةً للنحويين على اختلاف مناهجهم، فالنحو العربي التقليدي ينظر إلى هذا الشاهد الشعري،على انّه تنكّر للقاعدة النحوية لحساب الإيقاع، وهم بهذا يضعونه ضمن الضرائر الشعرية [1]، في حين ينظر إليه بعض النحويين ممن يحترمون القاعدة على أنّه من أدب القبيلة الذي تسّرب إلى الشواهد الشعرية،أي أنه لغة [2] من لغات العرب،يستعمل في بيئة لغوية بعينها، وهذه مقولة لها وزنها إذا تمكن قائلوها من الحديث عن انحصار الأمر في بيئة استعماليه معينة.

وينظر آخرون من المحدثين إلى هذا الشاهد وأضربه في مرويات الأعراب الفصحاء وعكس هذه الظاهرة (حذف العلامة حيث يجب أن تثبت) على أنها من الشواهد السائمة التي تخضع لأحد معياريّ الأفضليّة وهو معيار المقبولية الاستعماليّة دون المقبولية القواعدية،إذ فقدت عنصراً من عناصر القاعدة النحوية في عمل (لم) الجزم عند دخولها على الفعل المضارع، وذلك بحذف النون من آخره، ولكنها عُطّلت عن العمل، فثبُتت النون في آخر الفعل،وبالتالي فقد الأفضليّة القواعدية، ولكن الشاهد لم يفقد الأفضليّة الاستعماليّة، كونه نمطاً لغوياً مستعملاً.

ويمكننا أن ننظر إلى الشاهد الشعري،نظرة تاريخية محضة، إذ يفيدنا هذا الشاهد وغيره من الشواهد في إثبات بعض الحقائق المهمة جداً في الدرس التاريخي اللغوي، إذ يشير إلى ضياع العلامة الفرعية من إعراب الأفعال الخمسة، وسيادة علامة إعرابية واحدة في حالاتها الإعرابية الثلاث، و من المحتمل أن اللغة العربية قد مرّت في مرحلة من المراحل كانت تسمح بإعراب الفعل المضارع بثبوت النون في حالات معينة مع وجود ما يمنع من ثبوتها أحياناً على الرغم من وجود عامل الحذف فيها؟ إذ حذف الشعراء النون من الفعل المضارع على الرغم من عدم وجود مسوغ للحذف،يطيح بهذا النون، نحو قول الشاعر[3]:

---

(1) ابن عصفور،ضرائر الشعر،310/1،شوقي ضيف،المدارس النحوية،دار المعارف،316/1.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب،402/1،السيوطي،همع الهوامع،543/2.

(3) ابن منظور،لسان العرب،426/1،ابن مالك،شرح الكافية،1م207،السيوطي،همع الهوامع،201/1،ابن عصفور،صفراء الشعر،110/1،البغدادي،خزانة الأدب،339/8.

أَبِيتُ أَسْرِي،وتَبِيتي تَدْلُكي وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكي

إذ حَذَفَ الشاعر النُّون مَنْ (تَبِيتي وتدلكي) والقاعدة النحوية تلزم بقاءهما، لأن حذفهما غير مسوّغ قواعديّاً، ومن حذفها في النثر قراءة أبي عمرو لقوله تعالى:) ßìÎ #•g»à? Ëã#•ó Å¥ #qãè% ([1]، وَخرِّجت القراءة على ذَلِك بتَشْديد الظَّاء أَي: أَنْتُمَا ساحران تتظاهران أو تظّاهران [2].

والحقيقة أنني لا اعتقد أن الشاعر ليس قادراً على محاورة اللغة للتّخلّص من الحرج الذي خرق به قاعدة استعمال (لم) الجازمة،إذا دخلت على الفعل المضارع، بل هو قادر على الخروج إلى الأداءات اللغوية البديلة التي تتجاوز هذه المساحة من الحرية، التي تمنحها اللغة لأبنائها،إذ إنّ القواعد لا تتسع للأداءات اللغوية، فلا يوجد داعٍ يدعو إلى التشدد في تطبيق القواعد النحوية في مثل هذه الأداءات [3].

وعلى خلاف الرفع بـ (لم)، جاء النصب بها،وهذه ظاهرة غريبة،جاءت بخلاف ما عليه القاعدة النحوية لإعمال "لم" الجزم، إذ جاء بعدها الفعل المضارع منصوباً، وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها [4]، أمّا ابن مالك فقال: زعم بعض الناس أن النصب بـ (لم) لغة [5]، إذ يقول الراجز [6]:

فِي أَيِّ يَومَيَّ مِنَ المَوْتِ أَفِرّ أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَومَ قُدِرْ

ذهب بعض النحويين العرب إلى توجيه هذا الشاهد توجيهاً نحوياً بعيداً عن قضيته الصوتية، فالواضح أن الشاعر لو حقّق قاعدة الشاهد، فإنه سيقول:" لم يُقدرْ"

---

(1) القصص،آية: 48.

(2) أبو حيان، الاندلسي، البحر المحيط، 136/7، السيوطي،همع الهوامع،201/1' ابن مالك، شرح التسهيل، 53/1.

(3) عبابنة، يحيى،القراءات القرآنية،ص 450.

(4) ابن هشام،مغني اللبيب،402/1.

(5) المرادي،الجنى الداني،ص 266.

(6) ابن جنى، سر صناعة الإعراب،البغدادي،خزانة الأدب،21/10، المرادي،الجنى الداني،ص 266، ابن هشام، مغني اللبيب 402/1،ابن منظور لسان العرب (قدر) 75/5.

باعتبار قاعدة جزم الفعل المضارع الصحيح الآخر، ولكن اختراق القاعدة النحوية الذي جاء عليه الشاهد، جعله يتبع المستوى الصوتي، فقال: لم يُقدرَ،متجاوزاً جزم الفعل المضارع، لأنْ المهم هو أن يقيم عناصر الإيقاع، فهل يمكن أنْ يقبل النحويون بهذا الاختراق باعتبار أن الشاهد حقّق عناصر المقبولية الاستعماليّة أو أفضلية الاستعمال على حساب أفضليّة القاعدة؟ الأمر لم يكن منطلقاً من هذا المستوى، بل حاول العلماء أن يحققوا عنصر الأفضليّة القواعدية للشاهد على الرغم من فقدان هذا الشرط، فذهبوا إلى أنّ الأصل في هذا الشاهد هو (لم يُقدرنْ) بنون التوكيد الخفيفة،ثُم حذفها ضرورة فبقيت الرّاء مفتوحةً، كأنّه أراد قول (يُقْدَرَنْ) [1]، ويرى العُكْبري أنّ للنحويين في فتح الرّاء في الفعل المضارع (يُقدَرَ) ثلاثةَ أوجه [2].

أحدهما: أنه حرّك الساكن للضرورة، والثاني: أنه أراد النون الخفيفة فأبدل منها ألفاً ثم حذفها للوصل وهذا ضعيف؛لأن ذلك يكون لأجل الساكن بعدها،ولا ساكن بعدها، والثالث: قال ابن جني قدَّرَ الراءَ متحركةً بحركةِ الهمزةِ المجاورةِ لَهَا.

وعلّل ابن جني جزم الفعل (يُقدرَ) بالفتح تعليلاً صوتياً،إذ "إن أصل الفعل " يُقْدَرَ،بسكون الراء للجزم،ثم إنها جاورت الهمزة المفتوحة، والرّاء الساكنة وقد أجرت العرب الحرف الساكن،إذا جاور الحرف المتحرك مجرى المتحرك، وذلك قولهم: المراة، يريدون: المرأة" [3]،وخرّج ابن هشام الشاهد قائلاً: "على أنّ الأصل:(يُقْدرَنْ)ثُمّ حُفّت نون التوكيد الخفيفة،وبقيت الفتحة دليلاً عليها،وفي هذا شذوذان:توكيد المنفيّ بـ(لم)، وحفُ النون لغير وقف ولا ساكنين"[4].

إن التمسك بإخضاع الأنماط اللغوية كلّها للأفضلية القواعدية هو ما دفع النحاة إلى القول إنّ لم تنصب الفعل المضارع في بعض الأداءات اللغوية، وهي لغة

---

(1) الأنبا ري، الإنصاف في مسائل الخلاف 180/1، المرادي،الجنى الداني،ص267.
402/1،ابن عصفور،ضرائر الشعر،112/1.

(2) العكبري،اللباب في علل البناء والإعراب،288/2.

(3) ابن جنّي،سرّ صناعة الإعراب،89/1، وابن هشام،مغني اللبيب،402/1.

(4) ابن هشام،مغني اللبيب،402/1.

أو ضرورة على حدِّ زعم النحاة، وبهذا تكون البنية التركيبيـــة خاضـــعةً للقاعـــدة النحوية،محقّقةً لبعض عناصر الأفضليّة القواعدية زيادةً على أفضلية الاستعمال مع أن الشاهد يمكن توجيهه على أنّه شاهد صوتي، وليس شاهداً من شواهد النحو، يقوم على تحقيق الصحة الإيقاعية، وأغلب الظنِّ هنا أن النصب لإقامة الوزن، إذ لـــولاه لانكسر هذا الوزن، فلجأ الشاعر إلى الحركة لإقامة الوزن، ومهما يكن مـــن أمـــر، فالفتحة لا تشكل معنى نحوياً يؤثّر في توجيه المعنى، بل هي حركة وصـــل تـــشكل حالة من الاختيار اللغوي المتاح [1]، فاللغة تملك كثيراً مـــن الخيـــارات ولا نملـــك تقييدها بقاعدة نحويّة ضيقة، ولسنا مُتعبِّدين بأقوال النحاة علـــى حـــساب اللغـــة أو النص.

2.2.2.2 **لا الناهية**: من الحروف المختصّة بالفعل، فهي عاملة تجزم الفعل المضارع، وتخلصه للاستقبال[2]،نحو قولنا: لا تقمْ ولا تخرجْ،وتسمّى لا الطلب "نحو قوله تعالى:" ÇÍÈ ÓÎûøæ Ï‰tB Ÿwr [3] سواء في النهي أو الدعاء إذ إنّ الدعاء يجري مجرى النهي في الإعراب،وكذلك التبرئة[4] نحو قوله تعالى:"ÆÅqàf ø9$# ÇÍÈ $YèB @Ï$šc ÎÏ‰tB Ÿw ¾ÏmÎ7Å»Áï" [5] وكذلك الشفاعة [6] نحو قولنا: لا تضربْ غلامك،لا تعاقبه،وقال بعضهم سميت "لا" الطلبية ليشمل النهي وغيره [7]، ويشترط النحاة في عمل لا الناهية،أن تدخل على الغائب والمخاطب معلومين

---

(1) عبابنة، يحيى، القراءات القرآنية،ص 450.

(2) ابن هشام،مغني اللبيب،366/1،رصف المباني،ص 339،المرادي،جنى الداني،ص 300.

(3) النحل،آية 127.

(4) الرماني،معاني الحروف،ص 83.

(5) التوبة،آية: 40.

(6) الرماني،معاني الحروف،ص 84.

(7) المرادي،الجنى الداني،ص 300،ابن هشام،مغني اللبيب،367/1.

ومجهولين وعلى المتكلم المجهول، ويقلّ دخولهما على المتكلم المفرد المعلوم، نحو قول الشاعر،وهو محتمل النهي والدعاء [1]، إذ يقول [2]:

إذا ما خَرَجْنا مِنْ دِمَشْقَ فَلا نَعُدْ لَها أَبَداً ما دامَ فِيْهَا الجُرَاضِمُ

بالغ النحويون في توجيه هذا الشاهد النحوي على الرغم من أنه شاهد نحوي والقضية فيه صوتية، إذ يمكن لنا أن نعدّه من شواهد المتبقّي،فقد تركّز توجيه النحويين له على عبارة (فلا نعُدْ) أي (فلا نعَودْ) والأصل بالواو،وقال الهرو:"يجزم بـ (لا) على الدعاء، فجزم (فلا نعد) على الدعاء، إذ أراد (فلا عدنا)" [3] إذ لا يمكن أن ينهي الإنسان نفسه المفردة (أنا) أو الجمعية (نحن) [4]، كما في هذا الشاهد بهذه الطريقة، إذ إنّ الأصل أن ينهي عن طريق التجريد إلى (أنت أو أنتم) أي فلا تُعدْ أو لا تعودوا)، لذلك قالوا: إنّ جزمها فعل المتكلم مبني للفاعل نادر [5]،كما في قول الشاعر، في حين يكثر قولهم (لا أُخْرجْ) و (لا تُخْرَجْ) لأن المنهيَّ غير المتكلم [6]، إلا أن الشاعر في الشاهد المذكور خرج على القاعدة، وهذا من حقّه إذا كانت إمكانات اللغة تمنحه هذه الحرية، في السَّعة، أي سعة الكلام.

ولكنّي أميل هنا إلى القول بإن اعتبار الفعل (نَعُدْ) مجزوماً،هو الذي دفع النحويين إلى تصنيف (لا) على أنّها ناهية جازمة ومن الممكن أن تكون نافية أو ناهية تفيد الدعاء غير جازمة في الحالتين، وأمّا تقصير الحركة في الفعل (نعود،نعدْ) فهو ليس تقصيراً ناتجاً عن إعراب أو جزم،بل هو تقصير صوتي حسب،والأصل (فلا نعُوْد) وهو من المساحات المتاحة للشاعر في التصرُّف بمكونات البنية الصوتية

---

(1) ابن هشام،مغني اللبيب،367/1،ابن الصائغ،اللمحة في شرح الملحة،3/ 859.

(2) الهروي،1993،الأزهية في علم الحروف،ت:عبد المعين الملّوحي،مطبوعات مجمع اللغة العربية،دمشق،ص 149،ابن هشام،مغني اللبيب،247/1،ابن هشام،أوضح المسالك 200/4؛ الأشموني،شرح الأشموني،475/3.

(3) الهروي،الأزهية في علم الحروف،ص 150.

(4) ابن مالك،شرح الكافية،1567/3.

(5) ابن هشام،أوضح المسالك،200/4.

(6) ابن مالك،شرح التسهيل،4/ 63،ابن هشام،أوضح المسالك،201/4،الأزهري،خالد بن عبدالله،شرح التصريح على التوضيح 394/2،.

للفعل، وربما التوجيه التركيبي للشاهد يخرجه عن القواعديـــة، ويفقـــده الأفـــضليّة القواعدية، وذلك بفقد عنصر من عناصرها، لكنه لا يفقد الأفضليّة الاستعماليّة، فكان من الممكن أن نلجأ إلى الناحية الصوتية دون النظر إلى ما نظر إليه النحاة، وبهـــذا تكون البنية التركيبية خاضعة للقاعدة النحوية،محققة لـــبعض عناصـــر الأفـــضليّة القواعدية زيادة على أفضلية الاستعمال،مع أن الشاهد يمكن توجيهه على أنه شـــاهد صوتي ليس غير.

وقال آخر،وهو الأضبط السعدي [1]:

لا تُهينَ الفَقيرَ علَّكَ أنْ تَرْكَعَ يوْماً والدّهْرُ قدْ رَفَعَهْ

ذهب النحويون العرب إلى توجيه هذا الشاهد توجيهاً نحوياً بعيداً عن قضيته الصوتية، فالواضح أن الشاعر لو حقّق قاعدة الشاهد فإنه سيقول: لا تهِنْ باعتبـــار قاعدة جزم المضارع الأجوف، ولكنّ اختراق القاعدة النحويّة الذي جاء عليه الشاهد، جعله يتبع المستوى الصوتي فقال: لا تهين،متجاوزاً جزم الفعل المضارع، لأنّ المهم هو أن يقيم عناصر الإيقاع، فهل يمكن أن يقبل النحويون بهذا الاختراق باعتبار أن الشاهد حقّق عناصر المقبوليّة الاستعماليّة أو أفضلية الاستعمال على حساب أفضلية القاعدة؟

الأمر لم يكن منطلقاً من هذا المستوى، بل حاول العلماء أن يحقّقوا عنـــصر الأفضليّة القواعدية للشاهد على الرغم من فقدان هذا الشرط، فذهبوا إلى أن الأصل في هذا الشاهد هو (لا تُهينَنْ) بنون التوكيد الخفيفة، ثم حذفت؛ لأنه لقيها ساكن بعدها [2] فحذفها جاء تخلّصاً من التقاء الساكنين اللذين هما سكون نون التوكيد وسكون لام التعريف في الفقير والعرب قد تحذف نون التوكيد الخفيفة الساكنة وهي تريدها [3]، "لأن" ألف الوصل،لا حركة لها عند الوصل،والفتحة على آخر الفعل دليل على النون

---

[1] الزمخشري،المفصل في صنعة الإعراب 459،الأنباري،االإنصاف فـــي مـــسائل الخـــلاف 179/1،ابن هشام،أوضح المسالك 109/4،ابن عقل،شرح ابن عقـــل،38/1،الـــسيوط،همع الهوامع،618/2،البغدادي،خزانة الأدب،45/11.

[2] الفراهيدي، الجمل في النحو،ص 333.

[3] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،179/1.

المحذوفة، وبقاء الياء وسط الفعل المضارع الأجوف مع وجود الجازم دليل على أن الفعل مؤكّدٌ [1]، فإذا اتصل الفعل المضارع بالنون فإنه يفقد حقه الإعرابي ويصبح مبنياً على الفتح [2]،محافظاً على بنيته (تهين) والفتحة هي فتحة النون التي حذفها الشاعر (بعد أنْ استعملها)؛ لأن اللغة تقبل أن تبدل منها لألف، ثُم قصّر الفتحة(الألف) [3] وبهذا تكون بنية التركيب خاضعةً للقاعدة النحوية، محقّقةً لبعض عناصر الأفضليّة القواعدية زيادةً على أفضلية الاستعمال، مع أن الشاهد يمكن توجيهه، على أنه شاهد صوتي ليس غير، فربّما يخرج التوجيه التركيبي الشاهد عن القواعدية، وكان من الممكن من دون أن يتشدد النحاة في توجيه الشاهد الشعري،أن نلجأ إلى الناحية الصوتية، دون النظر إلى ما نظر إليه النحاة، وما هذه التعليلات النحوية إلا نتيجة لسيطرة القاعدة المعيارية على ذهن النحويين عامة، إذ يمكن أن نلجأ إلى تعليلات أخرى ناشئة عن مساحات الحرية التي تمنحها اللغة لأبنائها، إذ إنّ القواعد لا تتسع للأداءات اللغويّة، فلا يوجد ما يدعو إلى التشدد في تطبيق القواعد النحويّة على هذه الأداءات [4].

3.2.2.2 **لام الأمر**:من الحروف العاملة المختصّة بالدخول على الفعل، العاملة للجزم وهي لام الأمر وقيل لام الطلب ليشمل الأمر [5]،نحو قوله تعالى "rê ÷ÿ

---

(1) ابن هشام،أوضح المسالك،109/4.

(2) انظر: ابن عقل،شرح ابن عقل 38/1،والأشموني،شرح الأشموني،128/3.

(3) السيوطي،همع الهوامع 618/2،الأزهري، خالد بن عبدالله،شرح التصريح على التوضيح،299/20،.

(4) عبابنة،القراءات القرآنية،ص 450.

(5) ابن هشام،مغني اللبيب،337/1،المرادي،الجنى الداني،ص 110،المالقي،رصف المباني،ص 302،الرّماني،معاني الحروف،ص 57.

™è ` Ïï¾È Ç" [1] وقولنا: ليقمْ زيد،ولنخرجْ،وقد تحذف لام الطلب،ويبقى عملها، وفيه أقوال،إذ رأى الجمهور أنّه لا يجوز إلا في ضرورة [2].

نحو قول الشاعر [3]:

مُحمّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

الشاهد في البيت الشعري في كلمة (تفْدِ) والكلمة فعل مضارع (تفْدِي) إذا جاء الفعل مجزوماً بـ (لام الأمر) المحذوفة،لأن الأصل (لِتَفْدِ) وحكم حذفها (اللام) جائز في الشعر، إذ يقول سيبويه: " واعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة، كأنّهم شبّهوها بأن إذا أعملوها مضمرة " [4] ومذهب الجمهور أنّه لا يجوز حذف هذا اللام إلاّ في ضرورة الشعر [5]،ويخالف المبرِّد جمهور النحاة، إذ منع ذلك حتى في الشعر، لأن عوامل الأفعال في رأيه لا تضمر وأضعفها الجازمة [6]، ولما كان هذا الشاهد قائماً على حذف حرف العلّة (اليـاء) من آخر الفعل المضارع (تفدي)، فقد نظر إليه النحويون على أنه نوع من الجزم بإضمار عامل الجزم (اللام)، فذهبوا إلى أنه حذف في غير موضعه بسبب الضرورة الشعرية [7]،وهو بهذا يفتقر إلى عنصر مهم من عناصر الأفضليّة القواعدية وهو الجزم بأداة جزم محذوفة، وأجازة السيوطي قائلاً: يجوز في الشعر فقط [8].

---

(1) الطلاق آية: 7.

(2) المرادي،الجنى الداني،ص 113، ابن هشام،مغني اللبيب 339/1.

(3) سيبويه، الكتاب، 8/3، المبرِّد، المقتضب، 132/2.

(4) سيبويه،الكتاب،8/3.

(5) المرادي،الجنى الداني،ص 113.

(6) المبرد،المقتضب،132/2،ابن السراج،الأصول في النحو،175/2.

(7) الزمخشري،المفصل في صنعة الإعراب،451/1،ابن الصائغ،اللمحة في شرح الملحة 858/3،الأندلسي،شهاب الدين،2001،الحدود في علم النحو،ت: نجاة حسن عبد الله،الجامعة الإسلامية المدينة المنورة،ص 454.

(8) السيوطي،همع الهوامع،539/2.

والحقيقة أنه قد توافر فيه نوع من نوعي الأفضليّة وهو الاستعمال الوارد عن أصحاب اللغة، ولكن تفسيره النحوي هو الذي أوقعه في الخلل القواعدي،ل أنه في الحقيقة لا يمكن تفسيره نحوياً، فكيف نفسره كذلك وهو مما لا علاقة له بالتركيب ومسوغاته؟.

يمكن تفسيره صوتياً، وفقاً للتفسير القائم على تحقيق الصحة الإيقاعية، فقد عمد الشاعر إلى هذا التقصير للتخلص من المقطع الطويل (الياء المدية) ليصح مقطعاً قصيراً وهو الكسرة، إذ إنّ قوله (تفدِ نفسك) ليس مجزوماً بلام مقدّرة، وليس الأصل فيه (لتفْدِ نفسك) وإنّما الأصل: تفدي نفسك من غير تقدير لام، وإنّما حذفت الياء لضرورة الشعر اجتزاء بالكسرة عن(الياء) [1]، وهذا ما نظر إليه القدماء على انّه اجتزاء بالحركة عن الحرف، وينظر إليه المحدثون على أنه تقصير أو حذف جزئي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض مظاهره لا يخضع لاعتبارات إعرابية،بل هو مظهر صوتي محض [2]،والأمر هنا لا يعدو كونه عملية صوتية أدت إلى تقصير الحركة الطويلة، بحذف الياء، لتصحيح النظم وإقامة الوزن، وقديماً قال ابن جني (الحركات أبعاض حروف المدِّ) [3] وهو أمر يبعدنا عن الاصطدام مع قواعد حالة الجزم، فالشاهد على قضية صوتية وهذا هو الأصل وليس شاهداً من شواهد النحو، وهو من المساحات المتاحة للشاعر في التصرف بمكونات البنية الصوتية للفعل، فاللغة تملك كثيراً من الخيارات ولا نملك تقييدها بقاعدة ضيقة.

---

(1) الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف،442/2،المرادي،الجنى الداني،113،وابن هشام،مغني اللبيب،340/1.

(2) عبابنة،يحيى،القراءات القرآنية،ص 6.

(3) ابن جني،سرّ صناعة الإعراب،17/1.

الفصل الثالث

1.3الحروف غير المختصّة (غير العاملة)

قدّمنا في الفصل الأول أنّ الحرف يقسم إلى قسمين:عامل وغير عامل أو المختصّ وغير المختصّ [1]، وقلنا إنّ العامل هو ما أثّر فيما دخل عليه، رفعاً أو جرّاً أو جزماً أو نصباً، وغير العامل هو ما لم يؤثر فيما دخل عليه[2]، أي لا يتركُ أثراً إعرابياً فيما يدخل عليه ولكنه يترك أثراً يوجه المعنى، إذن غير العامل هو الذي لا يترتب على دخوله أي شيء من الإعراب، كذلك سمّاه العلماء بالمهمل ومنهم من سّماه غير المختصّ أي الذي لا يختصّ بالدخول على أحد القبيلين (الأسماء والأفعال)، وهي الحروف المشتركة بينهما، ويقصد بالأثر فيما يدخل عليه الحرف هو الأثر النحوي الإعرابي، في حين أن الأثر الدلالي يظهر لدخول الحرف على التركيب، ذلك أن كلّ الحروف لها تأثيرات لغوّية ووظائف تؤدّيها حين دخولها على التركيب إذ يقول ابن الأنباري: "فالمعمل هو الحرف المختص، كحرف الجرِّ، وحرف الجزم، والمهمل غير المختصِّ كحرف الاستفهام وحرف العطف...." [3]، وإلى ذلك أشار ابن مالك [4] قائلا:

سواهما الحرف كهل وفي ولم....فالحرف عندي مختص وغير مختص

فأشار بهل إلى غير المختصّ وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال نحو قولنا: هل زيدٌ قائمٌ وهل قام زيد [5]، وهذان القسمان لحروف المعاني من حيث العمل وعدمه هما اللذان سار عليهما معظم النحاة في دراستهم لحروف المعاني من حيث العمل بين الإعمال والإهمال.

---

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر، 26/3.

(2) المرادي، الجنى الداني، ص 27، المالقي، رصف المباني، ص 100.

(3) ابن الأنباري، أسرار العربية،ت: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العربي، دمشق، ص 12.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 24/1.

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 24/1، وانظر عبابنة، يحيى، تطور المصطلح النحوي البصري، ص 267.

إذن يؤتى بالحروف عموماً لمعنى معيّن، وإذا خُصّت هذه الحروف صارت عاملاً، لها دور في تغيير الحركة الإعرابية من مثل نواصب الفعل أو جوازمه وروافع الاسم ونواصبه أو جوارّه، وبذلك يكون لها وظيفة نحوية ووظيفة دلالية، في حين إذا لم تغيّر في التركيب شيئاً من جهة الإعراب، واقتصر دورها على الأثر الدلالي فهي الحروف غير المختصّة بأحد القبيلين، فهي لا تعمل فيه ولا تؤثر عليه إعرابياً، نحو حروف الاستفهام والتحضيض والنداء والاستفتاح وغيرها من بقية الحروف غير العاملة التي ذكرت في الفصل الأول من هذا البحث.

1.1.3 حروف التحضيض والاستفتاح والامتناع والتنبيه:

1.1.1.3 **ألا**: وهي من الحروف غير العاملة أي الهوامل، تفيد التنبيه، والعرض والتحضيض[1]، نحو قوله تعالى:" ÇÌÈ ûüÏÎ»ø9$'?ã «! $pkZè9 ¨w& " [2] ونحو قولنا: ألا تقصدنا فنكرمك: وألا أكرمت زيداً، وتختصُّ ألا بالجملة الفعلية، نحو قوله تعالى:" ÇËÈ îìïm§ Ïqèî ª! $# óOä3ª! $•ÿÍ b& bqßJn=ôè¨& [3] وقيل إن جاء بعده اسم فعلى إضمار فعل[4]، نحو قول الشاعر[5]:

ألا رَجُلاً جزَاه اللهُ خَيْراً يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

يرى النحاة أن ما بعد "ألا" ينصب في الاستفهام وفي التمني بلا تنوين، في حين أنه جاء في الشاهد الشعري منصوباً بالتنوين، فأخذوا يتأولون ذلك، بهدف إخضاع الأداء اللغوي لشروط استعمال ألا في التركيب اللغوي، فرأى الخليل أنه

---

[1] المرادي، الجنى الداني، ص 381،ابن هشام، مغني اللبيب،129/1، الرمّاني، رصف المباني، ص 113، الزجاجي، حروف المعاني، ص 11، المالقي، حروف المعاني، ص165،.

[2] هود، 18.

[3] النور/ 22.

[4] المرادي، الجنى الداني، 382،ابن هشام، مغني اللبيب 130/1،.

[5] سيبويه، الكتاب، 359/1، المرادي، الجنى الداني، ص 382، ابن هشام، مغني اللبيب، 130/1، الرماني، رصف المباني، 114،.

ليس منصوباً بـــــ (ألا) على التمني، وإنّما هو منصوب بإضمار فعل وكأنه أراد القول: ألا أجد رجلاً وألا تروننني رجلاً، فلذلك نوّن كلمة "رجلاً"، في حين رأى يونس والأخفش أنّه تمنٍّ ولكن الشاعر مضطرٌّ [1]، لإقامة الصحة الإيقاعيّة.

وقال سيبويه عن الشاهد:" وسألت الخليل رحمه الله عن قوله:(ألا رجلاً)،فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلا خيرا من ذلك، كأنه قال: ألا تُروني رجلا جزاه الله خيرا،وأما يونس فزعم أنه نون مضطرا [2]، وأضاف قائلا: " واعلم أنّ (لا) إذا كانت مع ألف الاستفهام ودخل فيها معنى التمنّي عملتْ فيما بعدها،ــ فنصبَتْه، ولا يحسن لها أن تعمل في هذا الموضع إلا فيما تعمل فيه في الخبر، وتسقط النون والتنوين في التمنّي كما سقطا في الخبر، وتسقط النون والتنوين في التمنّي كما سقطا في الخبر، فمن ذلك" ألا غَلام لي وألا ماءً بارداً، ومن قال: لا ماءَ باردَ، قال: ألا ماءَ باردَ"[3]، ويُروى " ألا رجلٍ " بمعنى أما من رجلٍ [4]، ورواه الأخفش: ألا رجلاً وقال: هو إمّا ضرورة وإمّا على هاتِ لي رجلاً [5].

جيء بالشاهد الشعري للدلالة على أن (ألا) هنا عملت عمل (لا)، لكنها خالفتها،بأن ما بعدها جاء منوّناً، والأصل فيه أن لا ينوّن، إذن اختلفوا في موضع الاسم بعد (ألا) فمنهم من رأى أنّه منصوب بما في (ألا) من معنى التمنّي، وبعضهم على الدعاء، وتقدير الفعل المضمر [6]، والدعاء يفهم من العبارة التي تليه وهي جزاه الله خيراً، فالفعل مضمر هنا لقرينة معنوية تدل عليه [7]، فحذف الفعل دلّ عليه المعنى المفهوم من التركيب، وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير

---

(1) الهروي، الأزهية، 164، المرادي، الجنى الداني، 382. ابــن هــشام، مغنــي اللبيــب، 128/1.

(2) سيبويه، الكتاب،308/2.

(3) سيبويه، الكتاب، 307/2.

(4) الجوهري، الصحاح، مادة حصل، 1669/4.

(5) ابن فارس، مجمل اللغة، 1986، ت. زهير عبد المحسن ســلطان، مؤســسة الرســالة، بيروت، 237/1.

(6) العُكْبري، اللباب في علل البناء والإعراب، 244/1.

(7) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 532/1.

أي ألا جزى الله رجلاً جزاه خيراً[1]، إذن حتى تستقيم القاعدة عند النحاة، فأنهم قّدروا فعلاً كون ألا تختصّ بالدخول على الجملة الفعلية، فلما جاء بعدها الاسم مباشرة، قدرّوا فعلاً محذوفاً، حتى تتحّقق فيه الأفضليّة القواعديّة، في حين أن الأفضليّة الاستعماليّة متحققّة فيه كونه من الأداءات اللغوية المستعملة التي لا يمكن أن ننكرها من جسم اللغة، دون الحاجة إلى وصمه بالضرورة الشعرية أو الشذوذ.

2.1.1.3 **لولا**: وهي من الحروف الهوامل [2]، أي من الحروف غير العاملة، وقال أبو علي الشلوبينُ: "ولولا" ليست مما تعمل أصلا" [3]، إذن تعدّ لولا من الحروف غير العاملة، فلا تؤثر فيما تدخل عليه، ولكنها تترك أثراً في معناه، فهي تفيد التحضيض والحث نحو قوله تعالى: "Ç¡È ßÙ/ à»ÜtÝÎ Oßæ šc qè‡ Wqé© " [4] ولا يليها إلا الفعل مظهراً أو مضمراً [5]، كون لولا تفيد التخصيص وهو الحث على الشيء، أي دفعه على فعل شيء ما، فإنّه لا يأتي بعدها إلاّ الأفعال، فلا يقع بعدها الاسم، إلا وقدرّ له الفعل الدالّ على الحث وطلب الفعل، قال سيبويه: "وأمّا ما يجوز فيه الفعل مظهراً أو مضمراً مقدّماً ومؤخّراً، ولا يستقيم أن تبتدأ بعدها الأسماء فـــ(هلّا، ولولا، ولو ما وألا" [6]، إذن من شروط استعمالها في الكلام أن

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، 97/1، البغدادي، خزانة الأدب، 51/3.

(2) الرّماني، معاني الحروف، ص 124.

(3) الشلوبين، أبو علي، شرح المقدمة الجزولية الكبير، 1994، ت، تركي العتيبي، مؤســـسة الرسالة، بيروت، ط2، 807/2.

(4) الكهف آية: 15.

(5) الرماني، معاني الحروف، ص 123.

(6) سيبويه، الكتاب، 97/1، المالقي، وصف المباني، ص 361.

يأتي بعدها الأفعال، فإذا وليها الاسم يقدّر الفعل بحسب دلالة الكلام، نحو قول الشاعر [1]:

تَعُدُّوْنَ عَقْرَ النِّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا

والشاهد في البيت الشعري مجيء الاسم بعد (لولا)، فقدرّ النحاة له فعلاً من لفظ الفعل الذي سبقه ليدلّ عليه، فقدّر من جنسه، إذ ذهب النحويون إلى أن "لولا" في هذا الشاهد الشعري هي التي للتحضيض، ودليلهم على ذلك نصب "الكميَّ" بفعل مضمر، وهي هنا بمعنى هلّا [2]، والدليل على حذف الفعل هنا إضماره،وهو دليل لفظي، تقديره،أي: لولا عددتم، أو هلّا تعدّون [3]، ويرى ابن هشام أن تقدير النحاة لولا تعدون مردود، إذ لم يرد أن يحضّهم على أن يعدو في المستقبل، بل المراد توبيخهم على ترك عدّه في الماضي [4].

لقد منحت اللغة هذا الشاعر حرّية أتاحت له استعمال "لولا" دون التقيد بشروط استعمالها، وذلك بمجيء الفعل بعدها فقط، إذ يرى المبرِّد أنّ:"(لولا) هذه لا يليها إلا الفعل، لأنها للأمر والتحضيض مظهراً أو مضمراً، كما قال: تعدّون عقر النيب... أي: هلاّ تعدون الكميّ المقنّعا " [5]، فلو أردنا أن نحاكم هذا الشاهد في ضوء نظريّة الأفضليّة، فإننا نقول إن هذ الأداء اللغوي فقد شرطاً من شروط قواعدية استعمال (لولا) وهو مجيء الفعل بعدها فقط، لذلك قدّر الفعل المحذوف بعدها بناء على الدليل اللفظي الدالّ عليه، ومن الممكن القول إن الشاهد الشعري حقّق شرط الأفضليّة عن طريق وروده نمطاً استعمالياً، ولكنه فقد شرطاً من شروط الأفضليّة القواعدية، كونه جاء بعد (لولا) اسم، لا فعل، ففقدان أحد عناصر الأفضليّة

---

(1) الفرزدق، ديوان الفرزدق، 1986، دار بيروت، ديوان العرب،. ص 265، المرادي، الجنى الداني، ص 606، ابن هشام، مغني اللبيب، 399/1، البغدادي، خزانة الأدب، 245/11.

(2) ابن فارس، الصاحبي، 119/1، الأنباري، أسرار اللغة، 158/1.

(3) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1654/3.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، 361/1، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 38/2.

(5) البغدادي، خزانة الأدب، 55/3.

لا يعني أن النمط اللغوي غير صحيح، بل هو أقل أفضلية من النمط الذي يحقق شروط القواعدية والاستعمال معاً، فالقواعدية تلزمه بأن يقول: لولا تعدون الكميَّ،، ولكنه قال: لولا الكميّ بحذف الفعل، فالنحاة يتشدّدون في قبول النمط اللغوي الذي يكون مخالفاً لقواعدهم تشدُّداً كبيراً، ولو أننا نظرنا إليه من مستوى آخر، وقلنا إنّه إخلال بالقاعدة الصارمة، على الرغم من أنّه يحقق أفضلية استعمالية، فإننا سنتخلّص من قيد التأويل السابق الذي يذهب إلى تسويغ حذف الفعل.

3.1.1.3 **هلا**:وهي من الحروف غير العاملة، أي الهوامل، تفيد التحضيض، ولا يأتي بعدها إلاّ الفعل مظهراً أو مضمراً [1] وذلك لاختصاصها به، من دون أن تعمل فيه، أي لا تترك أثراً إعرابياً إذا دخلت عليه، نحو قولنا: هلاّ أكرمت زيداً، وإذا أضمرت الفعل قلت، هلاّ زيداً، أي: هلاّ أكرمت زيداً. والفعل المقدّر في حالة الإضمار يقدّر بناءً على دلالة الحال المشاهدة [2]، وإذا جاء بعدها جملة اسمية دون تقدير فعل، عدّ من الضرورة الشعرية [3]، أو من باب الشذوذ عن القاعدة[4]، نحو قول الشاعر: [5]

ونُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِليَّ فَهَلاّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيْعُها

يورد النحويون هذا الشاهد على اختراق اللغة قاعدة استعمال (هلا) من حروف التحضيض، ويذهبون إلى أنّ وقوع المبتدأ والخبر بعدها (الجملة الاسمية) من الشذوذ أو الضرورة الشعرية، وربّما عدّ هذا من قبيل الاتساع إذ استعمل الجملة الاسمية موضع الفعل والفاعل، وذلك للمضارعة بين المبتدأ والفاعل وذلك أن كل

---

(1) الرماني، معاني الحروف، ص 132، المالقي، رصف المباني، ص 471.

(2) المرادي، الجنى الداني، ص 623، الرماني، معاني الحروف، ص 132،.

(3) الأستراباذي، شرح الرضى على الكافية،1978م، ت: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 216/6، ابن مالك، شرح التسهيل، 114/4.

(4) المالقي، رصف المباني، ص 471-472.

(5) الملوّح،قيس(مجنون ليلى)،ديوانه،1999،رواية أبي بكر الوالي،دراسة يسرى عبد الغني،دار الكتب العلمية،بيروت،ط/1،ص124، البغدادي، خزانة الأدب، 60/3.

واحد منهما مخبر عنه، وأنهما مرفوعان [1]، قيل والأجود أن يتأوله على إضمار كان الشأنيّة؛ أي فهلّا كان هو، ويجعل نفس ليلى شفيعها خبراً [2]، وتأوّله بعضهم على أن "نفس" فاعل لفعل مضمر، أي فهلّا شفعت نفس ليلى، وشفيعها خبر مبتدأ محذوف أي،هي شفيعها [3].

يطيب للنحاة العرب التمسك بالقاعدة النحويّة الخاصّة، باستعمال (هلا) أكثر من التمسّك بالأداء اللغوي نفسه، فهم يرون أن الفعل أضمر بعد (هلا)، كون شرط استعمالها يتطلب مجيء الفعل بعدها، والذي ألجأهم إلى التأويل هو أنّ (هلا) تختصّ بالجملة الفعلية الخبرية، لذلك أوّلوها بتأويلات متعددة، حتى تستقيم مع قاعدة استعمالها، فهي تفيد التحضيض، فأثرها يقتصر على الدلالة دون الإعراب، كونها من الحروف غير المختصّة بأحد القبيلين، ولا بأس في هذه القاعدة التحليلية التي تفسِّر لنا مظهرا إعرابيًّا معينا، ولكن أن نعدها ذات سطوة على اللغة نفسها، فهذا من الأمور غير المفضّلة للمنهج العلمي الوصفي التحليلي، فيرفض أغلب النحاة هذا الشاهد إلا على اعتبار، أنه من الضرورة الشعرية،التي يصفونها بالقبح، ويجيز بعضهم هذا الاستعمال في سعة الكلام.. ولكننا نعدُّه من باب المتبقي.

والحقيقة أنه قد توافر فيه نوع من نوعي الأفضليّة وهو الاستعمال الوارد عن أصحاب اللغة دون الحاجة إلى وصمه بالضرورة أو الشذوذ، وذلك لأنّ الشاعر لا أظنه غير قادر أن يعبِّر عما في نفسه بلغة بئته التي يعيشها، وأن يأتي بجملة فعلية فعلها ظاهر أو مضمر يلي (هلا)، ولكنّه أراد أن يعبّر بأداء لغوي ابتدعه ابتداعاً، للدلالة على قدرته اللغوية الإبداعيّة، وبالتالي فإن الشاهد الشعري قد حقّق الأفضليّة الاستعماليّة، دون الأفضليّة القواعدية كونه فقد شرطاً من شروط استعمال (هلا)، ولو نظرنا إلى أن الأفضليّة على أنها نوعان: استعماليّة وقواعديّة، فإنّنا سنتخلّص

---

(1) القيسي، أبو علي، 1987، إيضاح شواهد الإيضاح، ت محمد الدعجاني، دار العرب الإسلامي، بيروت، ط/1، 74/1.

(2) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1654/3، المرادي، الجنى الداني، ص 613، ابن هشام، مغني اللبيب، 135/1.

(3) المرادي، الجنى الداني، 613، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، 1309/3.

من الحرج الذي توقعنا فيه قواعد النحو عند التعامل مع أنماط الكلام المختلفة، إضافة إلى أنّ معنى البيت الشعري حقّق التواصليّة، وإن جاء مخالفاً لقاعدة استعمال هلا، فالكلام على إضمار الفعل أولى بعد (هلا)، فالمعنى على خُبّرت أنّ ليلى أرسلت إليّ ذا شفاعة تطلب به جاهاً عندي فهلاّ قصدتني وجعلتْ نفسها شفيعاً [1]، فكان من الممكن أن نقول إن الأداء اللغوي في هذا الشاهد الشعري قد حقّق شرط الأفضليّة الاستعماليّة عن طريق وروده نمطاً استعمالياً، ولكنه فقد شرطاً من شروط الأفضليّة القواعدية، لأنه خالف استعمال (هلا) متبوعة باسم لا فعل، ففقدان أحد عناصر الأفضليّة لا يعني أن النمط اللغوي غير صحيح أو أن يوصم بالضرورة.. بل هو أقل أفضلية من النمط الذي يحقق شروط القواعدية والاستعمال معاً.

2.1.3 **حرف الاستفهام**:(**هَلْ**): وهي من الحروف الهوامل، كونها لا تختص بأحد القبيلين[2]، أي أنها تدخل على الأسماء والأفعال، ليدلّ على طلب التصديق الإيجابي، دون التصديق السلبي، إذ يقول الخليل: (هل) حقيقة استفهام، تقول: هل كان كذا وكذا؟ وهل لك في كذا وكذا؟ [3]، إذن هل مهلة غير عاملة لعدم اختصاصها بالأسماء والأفعال، وما لم يختص لا يعمل [4] نحو قولنا: هل قام زيدٌ، وهل يقوم زيدٌ وهل زيد قائم ؟.

والأصل في (هل) أن تكون للاستفهام، ولكنها عند النحاة، قد ترد لمعانٍ أخرى [5]، ومن المعاني التي تخرج إليها (هل) أن تأتي بمعنى (قد) وذلك مع الفعل

---

(1) الرماني، معاني الحروف، 102، المرادي، الجنى الداني، 341، ابن هشام، مغني اللبيب، 488/1.

(2) المرادي، الجنى الداني،343، الرماني،حروف المعاني،102،المالقي،رصف المباني، 469.

(3) الخليل، العين، 319/4،وانظر:المالقي، رصف المباني، 461، والمرادي، الجنى الداني، 341.

(4) المالقي، رصف المباني، 469.

(5) المرادي، الجنى الداني، 343.

[1]، نحو قوله تعالى: "Ç¦È ÌeÐ$!$`Ï ûüïm Ç» ¡ ŠMY$’?ã 4A& @d"[2]، ويقول سيبويه: "وكذلك (هل) إنّما تكون بمنزلة قد ولكنهم تركوا الألف إذا كانت (هل) لا تقع إلا في الاستفهام"[3]، وعليه فإن معنى (هل) في الآية قد أتى على الإنسان، وأكد ذلك الأمر ابن مالك، وقال به الكسائي، والفرّاء [4]،وتابعهم في ذلك الزمخشري، فهو يقول:هل بمعنى قد في الاستفهام خاصة، والأصل (أهلْ) [5]، إذ رأى أن قد هنا للتقرير،ويتضح لنا أنه لا خلاف بين النحاة على أن (هل) جاءت في الآية بمعنى (قد) ولكنّ خلافهم حول المعنى الذي خرجت إليه (هل) ؟ وبعضهم قدّر قبل (هل) ألفاً للأستفهام،إلا أن الخليل نفى ذلك قائلا:"لأنّ(هل) حرف استفهام وكذلك الألف، ولا يستفهم بحرفي استفهام" [6]، وذكر الزمخشري أن (هل) بمعنى(قد) للتقرير، هو أقرب إلى الصواب، وذلك أن الاستفهام لا يستفهم عنه بحرفي استفهام، وهما الهمزة وهل، إضافة إلى أن معنى التقرير لم يثبت في هل، كما أشار إلى ذلك سيبويه [7] ونظيره من الشعر، الذي استدل بعضهم على مجيء هل بمعنى قد.

نحو قول الشاعر[8]:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهَلْ رَأَونَا بِسَفْحِ القُفِّ ذِي الأَكَمِ

---

(1) المرادي، الجنى الداني، 344،ابن هشام، مغني اللبيب، 491/1.

(2) الإنسان، آية: 1.

(3) سيبويه، الكتاب 189/3، المبرد، المقتضب، 289/3.

(4) المرادي، الجنى الداني، 344،ابن هشام، مغني اللبيب، 491/1،.

(5) الفرّاء، معاني القرآن، 213/3.

(6) الفراهيدي، العين، 319/4.

(7) سيبويه، الكتاب، 176/3، المالقي، رصف المبانين 470.

(8) الطائي، زيد الخيل،1988، ديوانه،أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط1، ص 155،المرادي، الجنى الداني، 344، البغدادي، خزانة الأدب، 261/11، المالقي، رصف المباني، 407.

أي: قد رأونا، إذ يقول ابن الانباري:"لا يجوز أن تُجعل "هل" استفهامًا؛ لأنَّ "الهمزة" للاستفهام، وحرف الاستفهام، لا يدخل على حرف الاستفهام "[1]، فالمعنى في الشاهد الشعري: (أقد رأونا)، فدخلت الهمزة على (هل)، فأخرجتها من الاستفهام، إذ يقول المرادي: إنّ أصل (هل) أن تكون بمعنى (قد) ولكنّه لما كثر استعمالها في الاستفهام، استغنى بها عن الهمزة [2]، ويزيد قائلاً: " وهو بعيد [3]"، وتكون بمنزلَة قد، لأَنَّها تخرج عن حدّ الِاستفهام فتدخل عليهَا حُروف الاستفهَام نَحْو قَولك أَمْ هَل فعلت وإِن احتَاج الشَّاعر إلى أَن يُلْزمها الأَلف فعل كَمَا جاء في الشاهد الشعري [4].

إنّ التمسّك بإخضاع الأنماط اللغوية كلها للأفضليّة القواعدية هو ما دفع النحاة إلى القول بأنّ (هل) جاءت بمعنى قد وأفادت الاستفهام التقريري، مع معرفة هؤلاء النحاة أنّه لا يجوز أن نجعل (هل) استفهاماً هنا، لأن الهمزة للاستفهام وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف استفهام [5]، ولكن من قال إن (هل) هنا جاءت بمعنى قد لإفادة التحقيق بعد أن خرجت عن حدِّ الاستفهام [6]، فهي هنا خرجت إلى معنى الخبر [7] لا للإنشاء، لإفادة التحقيق.

وعليه فهذا استعمال وارد في الشعر والنثر معاً، وأنّه لا يليق بـــ (هل) فـــي هذا الاستعمال، وأنّه لا يليق بـــ(هل) في هذا الاستعمال، ألا أن تكـــون للتحقيـــق لا غير، فهو نمط مستعمل، وقد حققّ معياري الأفضليّة وهما القواعدية والاســـتعماليّة، لأن اللغة تقبل أن تحل (قد) محل (هل) وبهذا تكون البنية التركيبية خاضعةً للقاعدة

---

(1) ابن الأنباري،أسرار العربية،267.

(2) المرادي، الجنى الداني، ص 445.

(3) المرادي، الجنى الداني، 445.

(4) المبرّد،المقتضب،44/1.

(5) الأنباري، أسرار العربية، 267.

(6) المبرد، المقتضب، 44/1.

(7) ابن جني، الخصائص، 465/2.

النحوية في استعمال هل،لإفـادة التحقيـق، محقّقـةً بعـض عناصـر الأفـضليّة القواعدية،زيادةً على أفضلية الاستعمال.

3.13 **حرف الجواب (جَيْرِ)**: من الحروف غير العاملة، كونها غير مختصّة، واختلف النحويون فيها، هل هي حرف بمعنى (نعمْ) أو اسم بمعنى (حقًّا)، فذهب الرمّاني إلى أنها حرف بمعنى (نعمْ) [1]، وذكره ابن يعيش ضمن مجموعة حروف التصديق والإيجاب، إذ يقول: ومن أصناف الحرف حروف التصديق والإيجاب... وهي نعم، وبلى، وأجل وجيْر وإي وإنَّ [2]، وذهب المالقي إلى أنه ليس حرفا، وإنّما هو عنده اسم بمعنى (حقاً) مضمنة معنى القسم، إذ هي عوض منه وفيها معنى التوكيد [3]، والدليل على أنها اسم عند المالقي، قول الشاعر [4]:

وقائلةٍ: أَسِيْتَ فقُلْتُ: جَيْرٍ أَسِيٌّ، إنَّنِي مِنْ ذاكَ إنَّهْ

والشاهد في البيت الشعري مجيء جير، منوّنةً وهذا دليل على اسميتها عند المالقي، وهذا التنوين وإن كان تنوين ضرورة لا يكون إلا في الأسماء التي أصلها التمكّن [5]، ويقولون: "جَيْرِ" بمعنى "حَقّاً" قال المُفَضَّل: هي خَفْضٌ أبداً، ورُبَّما نوّنوها[6]، وهي عند الرضى حرف يقوم مقام الجملة القسميّة، فإذا قلت: جَيْرِ لأفعلنّ، كأنّك تقول: نَعمْ والله لأفعلنّ، وأنكر أن تكون اسماً بمعنى حقّاً [7]، وإلى هذا الرأي ذهب ابن مالك معلِّلاً ذلك بقوله: " لأنّ كلَّ موضعٍ وقعت فيه (جَيْر) يصلح أن يوقع فيه (نعمْ) وليس كلّ موضع وقعت فيه (جَيْرِ) يصلح أن يوقع فيه

---

(1) الرماني، معاني الحروف، ص 106، المرادي، الجنى الداني، ص 433.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 121/8.

(3) المالقي، رصف المباني، ص 252.

(4) المرادي الجنى الداني، 435، ابن هشام، مغني اللبيب، البغدادي، خزانة الأدب 111/10.

(5) المالقي، رصف المباني، ص 252.

(6) ابن فارس،الصاحبي في فقه اللغة،ص107 .

(7) الاستر آباذي، شرح الرضى على الكافية، 71/6.

(حقّاً) [1]، وعليه فالراجح عندي أن (جير) حرف جواب بمعنى نعم، ذلك أن أحرف الجواب جميعها تتضمن معنى التوكيد، وأما التنوين فيه فهو للترنّم، إذ خرّجه ابن مالك على وجهين قائلاً: "إنّ الأصل (جيْر إنّ) بتأكيد جير بأنّ التي بمعنى نعم، ثم حذفت همزة (إنّ) وخففت، والثاني: أن يكون شبّه آخر الصدر بآخر البيت، فنونّه تنوين ترنّم وهو غير مختصّ بالاسم، ووصل بنيّة الوقف[2]، وأيّا كان السبب في تنوين جيْر، تنوين ترنيم أو تنوين ضرورة الشعر [3]، فإنّه أداء لغوي مستعمل، يدل على التوكيد، وقد حقّق الشاهد الأفضليّة القواعدية والاستعماليّة، إذ تحقّقت فيه دقة التركيب وجودة البناء وقوة الدلالة، إذ يُعدّ من النماذج اللغويّة، التي يستعملها الأدباء البارعون الذين يستطيعون أن يأتوا بتراكيب بلاغية بليغة وأبنية أخّاذة، ذات دلالات واضحة، وعليه من الممكن أن نقول إن الاداء اللغوي في الشاهد الشعري والمتمثل في استعمال جيْر اسما بدلالة التنوين حقق شرط الأفضليّة الاستعماليّة عن طريق وروده نمطاً استعمالياً في هذه الشاهد، ولكنه فقد شرطاً من شروط الأفضليّة القواعدية لأنه جاء منوّنا، وفقدان أحد عناصر الأفضليّة لا يعني أن النمط اللغوي غير صحيح.. بل هو أقل أفضلية من النمط الذي يحقق شروط القواعدية،ما دام يحقِّق عمليّة التواصل أو التداوليّة الاستعماليّة.

4.1.3 **حروف العطف**:

1.4.1.3 **الواو**: من الحروف الهوامل، غير العاملة، لأنها تدخل على الاسم والفعل جميعاً، ولا تختصّ بأحد القبيلين، فتطلّب ذلك ألا تعمل شيئاً [4] وتفيد مطلق الجمع، أي أنّها جامعة عاطفة، نحو قولنا: قام زيد وعمر، يحتمل أن يقوم كلّ واحد منهما قبل صاحبه، ويحتمل أن يقوما معاً في وقت واحد [5]، وذكرها سيبويه في مواضع

---

(1) ابن مالك، شرح الكافية الثابتة، 887/2.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، 198/1، والسيوطي، همع الهوامع، 495/2.

(3) البغدادي، خزانة الأدب، 111/10.

(4) الرّماني، معاني الحروف، ص 59.

(5) الرّماني، معاني الحروف، ص 59.

كثيرة من كتابه إذ يقول: "باب ما اشرك بين الاسمين في الحرف الجارِّ، فجريا عليه، كما أشرك بينهما في النعت،فجريا على المنعوت، وذلك قولك: مررتُ برجل وحمار قبلُ،فالواو أشركت بينهما في الباء،فجريا عليه،ولم تجعل للرجل منزلةً بتقديمك إيّاه فيكون بها أولى من الحمار،كأنّك قلت:مررت بهما " [1]، والواو أمّ حروف العطف لكثرة استعمالها ودورها فيه، ومذهب جمهور النحويين أنّها للجمع المطلق [2]، إذ يقول المبرّد: "ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول وليس فيها دليلٌ على أيّهما كان أولاً " [3]، إذن فقد حدّد النحاة الواو بوصفها العاطفة، وذلك كونها تقوم بوظائف أخرى كالقسم والجرّ والمعيّة، وإن كانت عاطفة فإنها تفيد الجمع المطلق، والإشراك بين المعطوف مما دخل فيه المعطوف عليه في الإعراب والدلالة، وعليه نستطيع أن نجعل المعطوف محل المعطوف عليه دون الإخلال بالتركيب أو المعنى[4]، أي أنّها تشرك بين الأول والثاني في الحكم والحركة الإعرابية والعامل والدلالة، لأنها تجمع بينهما في الاشتراك الدلالي، فهي تشرك بينهما في اللفظ والمعنى [5].

وتنفرد الواو عن بقية حروف العطف بأمور، منها عطف ما حقّه التثنية أو الجمع [6]، نحو قول الشاعر [7]:

إِنَّ الرَّزِيَّةَ لَا رَزِيَّةَ مِثْلُهَا فِقْدَانُ مِثْلِ مُحَمّدٍ وَمُحَمّدِ

ذهب النحويون إلى وصم هذا الشاهد الشعري، بالضرورة الشعرية، إذ إنّ مجيء (الواو) عاطفة (محمداً)ا لثاني على الأول، وكان في مقدرة الشاعر أن

---

(1) سيبويه، الكتاب، 437/1-438.

(2) المرادي، الجنى الداني، 158، المالقي، رصف المباني، 473، ابن هشام، مغني اللبيب، 494/1.

(3) المبرِّد، المقتضب 10/1.

(4) عبابنه، يحيى، تطوّر المصطلح النحوي البصري، ص 282.

(5) المالقي، رصف المباني، ص 473.

(6) ابن هشام، مغني اللبيب، 496/1.

(7) الفرزدق، ديوانه، 161/1،ابن هشام، مغني اللبيب، 496/1.

يثنّيهما ويستغني عن العطف لولا الضرورة الشعرية، فيقال: مثل المحمدين [1]، إذن عطف الاسم على مثله مع إمكانية التثنية، وهذا فيه تنكّر للقاعدة النحوية لحساب الإيقاع أو الصحة الإيقاعية، وهم بذلك يضعونه ضمن الضرائر الشعرية، في حين يمكن النظر إليه على أنّه من باب الأداءات اللغوية التي تتيحها اللغة لأبنائها، فلغة الشعر لغة انفعالية، يخرج فيها الشاعر عن لغة الكلام العادي، الأمر الذي ينتج عنه مثل هذه الأداءات اللغويّة، بفعل مساحة الحرية التي تمنحها اللغة للناطقين بها دون إجبارهم بقاعدة صارمة، تحدّ بحدّيتها من إبداع الشاعر لغوياً، لإنتاج تراكيب لغويّة قادرة على إحداث عملية التواصل اللغوي، إذ إنّ حرية الشاعر عند صياغته للنص تكاد تكون مطلقة، فهو قادر على أن يؤلّف عدداً لا متناهياً من الجمل (2)، إذن يجب علينا أن ننظر إلى اللغة نظرة تجمع بين المستويين: الأدائي والتعقيدي، فالقاعدة تشتمل على جزء من اللغة، وأمّا الأداء فهو اللغة كلها، فقد أحسن النحويون التحليل، وإن لم تنطبق قواعدهم على جسم اللغة كلِّها، ونحن لا نهتم بمحاولة إخضاع الأداء اللغوي لقواعدهم، بل نهتم عند عرضها على الأفضليّة بما يمكن أن يكون معارضةً لهذه القواعد، فيمكن أن يخرم الأداءُ شرطاً من شروط القاعدة، ومع هذا، يظلُّ صحيحاً؛ لأنه حقّق إحدى الأفضليتين، وهي الأفضليّة الاستعماليّة، ولكنه لم يلتزم بالقاعدة التي وضعها النحويون استناداً إلى شروط التقعيد عندهم، وهو أمر من شأن اللغة، فإذا نقض شرط من شروط القاعدة، فإنّ الأداء يظل محقِّقاً (لغويته) وانتماءه إلى اللغة التواصلية، وعندما يتحقق هذا، فإنه يمكننا أن نضع تفريعات تستند إلى اللغة نفسها دون أن نحكِّم القاعدة بالأداء.

2.4.1.3 **الفاء**: حرف مهمل [3]،وتكون عاطفة تفيد الترتيب مع عدم التراخي في الزمن عند أكثر النحاة، وهي من الأصناف المغلقة وفقاً لتقسيم الكلام عند التركيبين،

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، 496/1.

(2) الطبّال، فاطمة،1993،النظرية الألسنيّة عند رومان جاكوبسون،المؤسسة الجامعية،بيروت،ط/1،ص 76.

(3) المرادي، الجنى الداني، ص: 61،ابن هشام، مغني اللبيب، 254/1.

وظيفتها في اللغة هي العطف والتتابع دون تراخ أو مهملة، إذن الفاء من الحروف العاطفة التي تشرك في الإعراب والحكم [1]، وأوردها سيبويه في كتابه في كل موضع أورد فيه الواو، إذ يقول: " ومما يدلّك أيضاً على أن الفاء ليست كالواو، قولُك: مررت بزيدٍ وعمرو، ومررت بزيد فعمرو، تريد أن تعلم بالفاء أنّ الآخر مرّ به بعد الأول [2]، وتابع المبرّد سيبويه في قوله إنّ الفاء جيء بها للترتيب، إذ يقول: ومنها الفاء وهي توجب أن الثاني بعد الأول، وأنّ الأمر بينهما قريب [3]، فهي مرتِّبة تدل على أنّ الثاني بعد الأول بلا مهلة [4]، في حين ذهب قوم ومنهم ابن مالك، إلى أن الفاء قد تكون للمهلة بمعنى (ثم) [5] وأمّا الزجاجي فقرر أنّه لا مهلة بينهما، قال: " والفاء معناها أن الثاني بعد الأول بلا مهلة" [6]،وذهب بعض النحاة إلى أنّ (الفاء) قد تأتي لمطلق الجمع،كالواو، وقال به الجرميّ [7] وخالفه الفرّاء قائلاً: إنّها لا تفيد الترتيب مطلقا [8].

والحقيقة أن لغة القرآن الكريم والأداءات اللغوية العربية الحرّة الأخرى تزخر بكثير من تنويعات الأداء في أساليبها التركيبية، إذ وردت الفاء العاطفة في تلك الأداءات اللغوية بصورة مختلفة عمّا ذكرها النحاة من ترتيب دون مهلة أو ترتيب مع مهلة، إذ لا يشترط التتابع فيها، ولم أر الفاء في هذه الأداءات اللغويّة أكثر من عنصر ربط، كما جاء في قوله تعالى:"

---

(1) المرادي، الجنى الداني، ص 61 .

(2) سيبويه، الكتاب، 42/3،الرماني،معاني الحروف،43 .

(3) المبرد، المقتضب، 10/1.

(4) الرماني، معاني الحروف، 43.

(5) المرادي، الجنى الداني، 62.

(6) الزجاجي، الجمل، ص 17.

(7) المرادي، الجنى الداني، 63.

(8) ابن هشام، مغني اللبيب، 255/1.

ÇîÈ $eÏd ¾ïÎ "[1] فهذه هي الفاء البيانية ومثلها كثير في القرآن الكريم، ومن استعمال الشعراء لمثل هذه (الفاء) ما يرد في تحديد الأطلال والأماكن والمطر خاصّة [2]، ومنه مطلع معلقة امرئ القيس [3]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

يتركّز توجيه النحويين لهذا الشاهد على عبارة (الدخول فحومل) إذ يرى الأخفش أن الفاء في الشاهد الشعري بمعنى الواو، وخالفه بعض النحاة قائلا: ليس في جعل الشاعر الفاء في معنى الواو فائدة ولا حاجة أن يجعل الفاء في موضع الواو ووزن الواو كوزن الفاء [4]، أي أنّ الواو تحقّق الصحّة الايقاعيّة مثلما تحقّقها الفاء، وذهب ابن الأنباري إلى أن الصواب أن يقال: (بين الدخول وحومل) أي بالواو، وذلك أن (بين) لا تضاف إلاّ إلى متعدد سواء أكان التعداد بسبب التثنية أم الجمع، أم العطف، ومعلوم أن الفاء العاطفة تدل على الترتيب من غير مهلة، فالبينيّة غير متحقّقة هنا في الشاهد الشعري، وإنّما تتحقّق بالعطف بالواو التي تدل على اشتراك العاطف والمعطوف معاً دفعة واحدة في مدلول العامل [5]، والسيوطي يرى أنّها ترد للغاية بمعنى إلى، وجعل منه هذا الشاهد الشعري، على تقدير ما بين الدخول إلى حومل، فحذف ما دون بين [6].

والحقيقة أن ما ذهبَ إليه سيبويه، وهو أنّ الفاء حرف عطف يفيد التشريك والترتيب، وليس مطلق الجمع كالواو، ولا التراخي مثل (ثم) هو أقرب إلى الاستعمال الواقعي للفاء، إذ يقول: "مررت بزيد فعمرو ومررت برجل فامرأة، فالفاء

---

(1) العاديات:الآيات من (1-5).

(2) سيبويه، الكتاب، 205/4،المرادي، الجنى الداني، 63،.

(3) الكندي، امرؤ القيس، ديوانه، 14/1، سيبويه، الكتاب، 205/4، البغدادي، خزانة الأدب، 332/1، المالقي، رصف المباني، 353، المرادي، الجنى الداني، 63.

(4) ابن فارس، الصاحبي، ص 72.

(5) ابن هشام، اوضح المسالك 323/3.. الأشموني، شرح الأشموني، 362/2. الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 157/3.

(6) السيوطي، همع الهوامع، 193/3.

أشركت بينهما في المرور، وجعلت الأول مبدوءاً به... وجعلت ثُمّ الأول مبدوءاً به وأشركت بينهما في الجرِّ" [1]، وعليه فإني أرى أنّ تحديد المعنى الذي يخرج إليه حرف العطف الفاء، يعتمد على طبيعة السياق الذي يرد فيه، ويمكننا محاكمته في ضوء عناصر الأفضليّة، إذ إنّ قاعدة استعمال (الفاء) عاطفة أن تفيد العطف مع الترتيب دون تراخٍ أو مهلة، وهذا النمط من الاستعمال يحقّق أفضليّة التركيب قواعديّا، ولكن النمط الذي يفيد العطف مع مهلة، فإنّه يحقّق أفضليّة الاستعمال ويتجاوز شرطاً واحداً من شروط الأفضليّة القواعديّة، وهو شرط الترتيب، فالتركيب تحقّقت فيه سلامة التركيب وصحة البناء وحصول المعنى، وما توافرت فيه هذه الشروط هو نموذج لغوي مقبول، لأنّه حقّق الشرط الأساسي في التواصل، وهو المعنى ولا يخلّ به من بعد الحكم بين العطف والمعطوف عليه من جهة الترتيب أو التراخي.

3.4.1.3 **ثُمّ**: وهي من الحروف الهوامل [2]غير العاملة، كونها غير مختصّة، فهي لم تعمل لأنّها لا تختص بأحد القبيلين [3]، وتفيد العطف، وقيل إن معناه كمعنى الفاء، إلاّ أن (ثمّ) تعطف الآخر على الأول وبينهما مهلة وتراخٍ، قال سيبويه"ومنه: مررتُ برجلٍ راكب ثمّ ذاهب، فبيّن أنَّ الذهاب بعده، وأنّ بينهما مُهلةً، وجعله غيرَ متّصلٍ به فصيَّره على حِدةٍ [4]، تعطف مفرداً على مفرد، وجملة على جمَلة [5]، وفي دخولها على التركيب يترتب عليه التشريك في الحكم والترتيب والمهلة [6]، نحو قولنا: قام زيدُ ثُمّ عمرو، ورأيت زيداً ثُمّ عمراً، وزيد يقوم ثم يقعد.

---

(1) سيبويه، الكتاب، 438/12.

(2) الرّماني، معاني الحروف، 105.

(3) الرّماني، معاني الحروف، 105.

(4) سيبويه، الكتاب 429/1.

(5) المالقي، رصف المباني، الرّماني، معاني الحروف، 105.

(6) المرادي، الجنى الداني، 426،ابن هشام، مغني اللبيب، 193/1،

وزعم بعض النحاة أنّها تقع موقع الفاء [1]، وجيء بشاهد شعري كقول الشاعر: [2]:

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الأَنَابِيْبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

الشاهد فيه قوله: "ثُمّ اضطرب"، إذ زعم بعض النحاة ومنهم ابن مالك [3]، أنّ (ثُمّ) تقع موقع الفاء، فالمعنى عندهم: أي فاضطرب، فأفادت الترتيب دون التراخي، وذلك لأنّ اضطراب الرّمح يعقب اهتزاز الأنابيب مِن غير أن يكون هناك مهلة بين الحدثين [4]، وبهذا الرأي أخذ كثير من النحاة، وأرى أن تحديد المعنى الذي يخرج إليه حرف العطف (ثُمّ) ووقوع الفاء موقعها يعتمد على طبيعة السياق الذي ترد فيه، ذلك أن معنى الوحدة الكلاميّة يعتمد بشكل جوهري على السياق [5] الذي ترد فيه، وعلى ضوء ذلك فإن (ثُمّ) في الشاهد الشعري تفيد الترتيب من دون مهلة أو تراخ ذلك أن الهزّ يحدث في الأنابيب ويلحقه مباشرة الاضطراب ولم يتراخ عنه، أي يعقبه الاضطراب بلا تراخٍ أو مهلة [6]، إذ إنّ الهزّ متى حدت في الأنابيب، أعقبه الاضطراب دون مهلة، والحقيقة أن سياق الكلام فيه رائحة الترتيب دون مهلة، وعليه فإن (ثمّ) في الشاهد الشعري وقعت موقع (الفاء) لإفادة العطف والترتيب، ولكن من دون مهلة أو تراخ،لقد منحت اللغة هذا الشاعر حريّة أتاحت له استعمال(ثمّ) مكان الفاء مؤدّية نفس المعنى من جهة العطف، ولكنّها فقدت عنصر المهلة أو التراخي، وهو أمر مختلف عن التناوب، ولو أردنا أن نحاكم هذا الشاهد، فإنّنا نقول إنّ هذه الأداة فقدت شرطا من شروط قواعديّة استعمال(ثمّ) وهو عدم إفادة المهلة أو التراخي، ولكنّها لم تفقد الأفضليّة الاستعماليّة، ذلك أن الأداء اللغوي

---

(1) المرادي، الجنى الداني، 426،ابن هشام، مغني اللبيب، 195/1.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، 3/ 355،ابن هشام، مغني اللبيب، 195/1، ابن هشام، أوضح المسالك، 363/3، البغدادي، شرح شواهد المغني، 53/3،.

(3) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1209/3، المرادي، الجنى الداني 427.

(4) ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، 693/2، ابن هشام، أوضح المسلك، 327/3.

(5) ليونز، جون، اللغة والمعنى والسياق، ص 215.

(6) السيوطي، همع الهوامع، 195/3.

حقّق الهدف منه وهو المعنى المراد، وعندما يتحقق هذا، فإن الأداء يظلّ محقّقا لغويته وانتماءه إلى اللغة التواصليّة.

4.4.1.3 **أو**: وهي من الحروف الهوامل [1]،غير العاملة كونها غير مختصّة، تعطف ما بعدها على ما قبلها، ليفيد العطف، نحو قولنا: أكلت خبزاً أو تمراً، وتخرج لمعان متعددة منها التخير،نحو قولنا:تزوّج هندا أو ابنتها، و نحو قولنا:تعلّم الفقه أو الأدب، والشك نحو قولنا:ما أدري أزيد عندك أو عمرو ؟، والإباحة، نحو قولنا:جالس الحسن أو ابن سيرين [2] وهي لا تجمع ولا تشرك في المعنى، وإنّما جمعها وإشراكها في العمل المسبّب عن عامل [3]، وزعم أهل الكوفة ومعهم الأخفش والجرميَّ أن (أو) تأتي بمعنى الواو أي الجمع المطلق [4]، نحو قول الشاعر [5]:

وقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بأَنِّيَ فاجِرٌ لِنَفْسِي تُقاها أو عَليها فُجُورُها

الشاهد في البيت الشعري،في عبارة (تقاها أو عليها فجورها) وتقول قاعدة استعمال (أو) العاطفة أنّها تجمع وتشرك في العمل فقط، دون المعنى، ولقد حدّدنا الأداة بوصفها العاطفة، ذلك أن أصل (أو) العطف حيث كانت[6] فهي تفيد إخراج المعطوف مما دخل فيه المعطوف عليه، أي أنّها تشرك بين الأول والثاني في الحركة الإعرابية والعامل دون الدلالة، لأنها تخالف بينهما في الاشتراك الدلالي، أمّا ما قال به بعض النحاة من أنها تفيد معنى الواو في الجمع المطلق كالواو على

---

(1) الرمّاني، معاني الحروف، 77.

(2) الهروي، الأزهية في حروف المعاني، 111، المرادي، الجنى الداني، 228، المالقي، رصف المباني، 210، الرماني، معاني الحروف، 77.

(3) عبابنة، يحيى، تطوّر المصطلح النحوي البصري، 285.

(4) الهروي، الأزهية، 114،ابن هشام، مغني اللبيب، 821/1، الرماني، معاني الحروف، 79، المالقي، رصف المباني، 212.

(5) الهروي، الأزهية، 114، ابن هشام، مغني اللبيب، 121/1، البغدادي، خزانة الأدب، 268/1، المالقي، رصف المباني، 132.

(6) الشنتمري، شرح النكت 2005، ت، يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت،، ط/1، 374/1، الرماني، رصف المباني، 213.

مذهب الكوفيين والأخفش والجرمي[1]، وكأن الشاعر قال (وعليها فجورها) فأوقع (أو) مكان (الواو) لأمن اللبس[2]، وقيل إنّ هذا الجمع جمع ضرورة [3]، ويفيد الإبهام[4]، وعليه فسّر قوله تعالى "ÇíÍÈ Ø´ Øt ¤ãÐ Ff ¼ãè¶" [5] وقوله تعالى: " ÇÏÈ #ÖÏ¡ #Ö¡ ¤ã " [6]، فمعناه أن الملْقِيَاتِ ذِكرا تجمع بين الإعذار والإنذار فتعذر في وقت وتنذر في وقت [7]، كما نقول: جاءني زيد وعمرو فتعلم بذلك أن كل واحد يجوز أن يجيء إلا أن قصدنا في هذه الحال واحد منهما، من دون أن نجمع بينهما في المجيء.

ووصم هذا الاستعمال (أو) في الشاهد الشعري بالشذوذ والقليل الذي لا يقاس عليه [8]، على الرغم من أنه استعمال وارد في الشعر والنثر، فما مسّوغ التعامل معه على أنه ضرورة شعريّة، أو قليل لا يقاس عليه، إذ يمكننا محاكمته في ضوء عناصر الأفضليّة إذ إنّ (أو) أفادت العطف لكن المعنى الذي خرجت إليه(أو) لا يفيد الجمع المطلق بل للإبهام [9]، إذ إنّ محاسبة النفس على التعدي والفجور قد لا يحدث معاً، بل ربما يقتصر على أحدهما، وعليه فإن أو جاءت على بابها،إذ تحقّق في الأداء اللغوي، دقّة التركيب، وجودة البناء، وقوّة الدلالة، فهو يقع ضمن المستوى الأفضل الذي تحقّقت فيه الأفضليّة القواعديّة والاستعماليّة معًا.

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب 121/1، المرادي، الجنى الداني، 23.

(2) المرادي، الجني الداني، 230.

(3) عبانية، يحيى، تطور المصطلح النحوي البصري، 288.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، 122/1.

(5) طه، الآية 44.

(6) المراسلات آية 6.

(7) العسكري،ابو هلال،2007، الوجوه والنظائر،ت: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة،102.

(8) الزجاجي، حروف المعاني، 53، الرماني، رصف المباني، 21.

(9) ابن هشام، مغني اللبيب، 122/1، السيوطي، همع الهوامع، 205/3، البغدادي، شرح أبيات المغني، 22/2-23.

5.4.1.3 **لا**: (لا العاطفة) لقد حدّدنا الأداة بوصفها العاطفة، لأنها تقوم بوظائف مختلفة، كالنفي والنهي والعطف، والجزم والتوكيد (إذا كانت زائدة)، وإن جاءت عاطفة فهي المهملة غير العاملة[1]، نحو قولنا: قام زيدٌ لا عمرو، وخرج أخوك لا أبوك، وهي تفيد إخراج المعطوف مما دخل فيه المعطوف عليه، أي أنها تشرك بين الأول والثاني في الحركة الإعرابية والعامل دون الدلالة، لأنها تخالف بينهما في الاشتراك الدلالي، إذ يقول سيبويه: "ومن ذلك: مررت برجل لا امرأة، أشركت بينهما (لا) في الباء وأحقّت المرور للأول، وفصلت بينهما عند مَن التبسا عليه فلم يدر بأيهما مررت" [2]، ويقول المبرد قائلاً: " ومنها (لا) وهي تقع لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول " [3]، إذن هي تشرك في الإعراب، دون المعنى [4]، وعلى هذا تكون (لا) لتأكيد وقوع الفعل للأول ونفيه عن الثاني، والمعطوف بـــــ (لا) إمّا مفرد وإمّا جملة لها محل من الإعراب [5]، نحو: زيد يقوم لا يقعد، قالوا ولا يعطف بها فعل ماضٍ على ماضٍ لئلا يلتبس الخبر بالطلب[6]، إذ لا يصح أن نقول: قام زيدٌ، لا قعد، ومنع بعض النحاة العطف بـــــ (لا) على معمول الفعل الماضي [7]، وجيء بشاهد شعري مسموع يخالف هذا الرأي، إذ يقول امرؤ القيس[8]:

كأَنَّ دِثاراً حَلَّقَتْ بلَبُونِه عُقابُ تَنُوفَى لا عُقابُ القَواعِلِ

يطيب للنحاة التمسك بالقاعدة النحوية في استعمال (لا) العاطفة أكثر من التمسّك بالأداء اللغوي نفسه، فهم يرون أنه لا يصح العطف على معمول الفعل الماضي، ويمنعون ذلك،أي لا يصح أن نقول جاءني زيد لا عمرو وفق رأي

---

(1) الرّماني، معاني الحروف، 84، المرادي، الجنى الداني، 294.

(2) سيبويه، الكتاب، 439/1.

(3) المبرد المقضتب، 11/1.

(4) المرادي، الجنى الداني، 294، المالقي، رصف المباني، 329.

(5) المرادي، الجنى الداني، 294.

(6) المرادي، الجنى الداني، 294، المالقي، رصف المباني، 33.

(7) المرادي، الجنى الداني، 295،ابن هشام، مغني اللبيب 360/1،.

(8) الكندي، امرؤ القيس، ديوانه، 140.

المانعين ذلك، والصحيح جوازه كما رأى ذلك ابن هشام، الذي قال: " و لا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي " [1] في حين منع ذلك الزجّاجي، [2]، إذ يقول: "لا، نفي للمستقبل والحال، وقبيح دخولها على الماضي، لئلا تشبه الدعاء، ألا ترى أنّك لو قلتَ: لا قام زيد، كأنك دعوت عليه[3] " لا له، وهذا المنع يخالفه الأداء اللغوي المستعمل عند العرب، إذ يقولون (جدّك لا كدك) [4]، وقيل إنّ تفسيره: نفعك جدُّك لا كدّك [5].

يتركّز توجيه النحويين لهذا الشاهد النحوي على عبارة (لا عقابُ)، إذ جاءت لا عاطفة، عطفت على معمول الفعل الماضي (عقابُ) الأولى وهو معمول للفعل الماضي حلّقت، وفي مجيء هذا الشاهد مسموعاً عن العرب ردٌّ على من منع ذلك، إذ يشترط أن يكون المعطوف عليه بـــ (لا) غير معمول الفعل الماضي، خوفاً من أن يلتبس الخبر بالطلب أو الدعاء، ولكنّي أميل هنا إلى الصحة في جوازه كونه وارد عن العرب في أداءاتهم الشعرية والنثرية، وقد فنّد البغدادي ما ذهب إليه الزجاجي قائلاً: " إنّه قد ينفى بها الماضي قليلاً نحو قوله تعالى: "ï Ÿ ¹ ‰ - Wr

 [6]، يريد لم يصدق ولم يصل، فإذا صحّ أن ينفي بها الماضي في اللفظ، فالأولى أن تكن نافية له في المعنى [7]، وعلى هذا التحليل للشاهد الشعري، فإنّه حقق أفضلية قواعديّة وأفضليّة استعماليّة، إذ يُعد من المستوى الأفضل الذي تحققت فيه دقة التركيب وجودة البناء وقوّة الدلالة، وبالتالي تحقّقت المقبوليّة التركيبية والدلالية دون لبس أو خلل في المعنى.

---

(1) المرادي، الجنى الداني، 295،ابن هشام، مغني اللبيب، 360/1.

(2) المرادي، الجنى الداني، 295،ابن هشام، مغني اللبيب، 360/1.

(3) الزجّاجي، حروف المعاني، 8.

(4) الميداني، مجمع الأمثال، 172/1.

(5) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1232/3، ابن مالك، أضح المسالك 349/3-350.

(6) القيامة، آية 31.

(7) البغدادي، خزانة الأدب، 177/11.

6.4.1.3 **حتّى**: وهي من الحروف التي تعمل مرّة ولا تعمل مرّة أخرى [1]، وما يهمّنا هنا هو غير العاملة فهي التي تجري مجرى الواو في العطف، إذ إنّها حرف عطف عند البصريين[2]، ومعناها عندهم أن تشرّك بين الأول والثاني أي المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ والمعنى[3]،أي في الإعراب والحكم، وهي تدل على عطفها على التعظيم والتحقير،إذ تقول في التعظيم: مات الناسُ حتى الأنبياءُ والملوك، وتقول في التحقير: وصل الحاجّ حتى المشاة والصبيان والنساء [4].

ذكر سيبويه (حتى) في غير موضع في كتابه، فقد ذكرها قائلاً: "اعلم أنّ ما بعد حتّى لا يشرك الفعل الذي قبل حتى في موضعه كشركة الفعل الآخر الأول، إذ قلت: لم أجىءْ فأقلْ " [5] ويفهم من كلام سيبويه حول حتّى أنّها تختصُّ بعطف المفرد لا الجمل، وأنّ معطوفها داخلٌ في حكم المعطوف عليه مثلها لفظاً أي في الرفع والنصب والخفض، و معنى من النفي والإثبات [6]، أمّا الكوفيون فهم يخالفون البصريين في مسألة (حتّى) ويرون بأنها ليست عاطفة، ويعربون ما بعدها على إضمار عامل [7]، أي لا يعطف بها، فهي ابتدائية عندهم.

ينظر بعض المتأخرين من النحاة إلى أنّها يمكن أن تفيد الجمع المطلق كالواو، إذ يقول ابن هشام: " تكون حرف عطف تفيد الجمع المطلق كالواو، إلاّ أنّ المعطوف بها مشروط بأمرين: أن يكون بعضاً من المعطوف عليه، والثاني أن يكون غاية له في شيء، نحو: مات الناس حتى الأنبياء، فإن الأنبياء عليهم السلام

---

(1) الرُماني، معاني الحروف، 119.

(2) المرادي، الجنى الداني، 542،المالقي، رصف المباني، 257،.

(3) المالقي، رصف المباني، 257.

(4) الهروي، الأزهية علم حروف، 214،الرماني، معاني الحروف، 119،.

(5) سيبويه، الكتاب، 23/3.

(6) المالقي، رصف المباني، 258.

(7) المرادي، الجنى الداني، 546.

غاية للناس في شرف المقدار [1]" إذن يفهم من كلام سيبويه وابن هشام أن حتّى لا تكون عاطفة للجمل، وإنّما تعطف مفرداً على مفرد، وهذا يفهم أيضا من اشتراط كون معطوفها بعض المطعوف عليه [2]، ولكن زعم بعض النحاة أن (حتّى) لا تعطف المفردات فقط، بل تعطف أيضاً الجمل و جيء بشاهد شعري على ذلك الخروج على قاعدة استعمال حتى عاطفة، في قول امرىء القيس [3]:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وَحَتَّى الجِيَادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

يورد النحويون العرب هذا الشاهد على اختراق ابن اللغة قاعدة استعمال حرف عطف (حتّى) التي تنص على أن (حتّى) تكون عاطفة بمنزلة الواو: أي تعطف المفردات لا الجمل وذلك،لأن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه، ولا يتأتّى ذلك إلاّ في عطف المفردات، فالشاهد في البيت مجيء (حتّى) الأولى حرف عطف، عطفت جملة (تكِلَّ مطيُّهم) على جملة (سريت بهم) وفق زعم ابن السيد[4]، وهذا مخالف لما عليه جمهور النحاة الذين يرون أن (حتّى) لا تعطف الجمل، وعليه خُرِّجت قراءة نافع [5] لقوله تعالى:" ÇÍÈ ÄqÎ3$Aqà/ 4® "

[6] برفع الفعل المضارع (يقولُ) بعد (حتّى)، وقيل على تأويل أن الفعل بمعنى المضيّ أي: حتى قال الرسول أو هو حكاية حال ماضية، أي حال الرسول على المضي وليس على المستقبل.

---

(1) ابن هشام، الإعراب عن قواعد الإعراب،1981، ت: علي فودة نبل، جامعة الرياض،ص 73.

(2) المرادي، الجنى الداني، 551.

(3) الكندي، امرؤ القيس، ديوانه، 161، سيبويه، الكتاب، 27/3.

(4) ابن هشام،مغني اللبيب،208/1.

(5) ابن زنجلة، حجة القراءات 1313/1، الحلبي، السمين، الدر الصون، 382/2.

(6) البقرة، آية 214.

يرفض أغلب النحاة هذا الشاهد إلا على اعتبار أنّه خرق لقاعدة استعمال (حتى) عاطفة كالواو، إلا ابن السيد [1]، فإذا وجدنا له نظيراً من سعَة الكلام كقراءة نافع، فما مُسوّغ المنع، فلغة النثر غير مقيدة بأي قيد، ولكنّنا نعدّه من المتبقّي الذي خرج من دائرة القاعدة ليدخل في دائرة المتبقي، وعليه يمكننا محاكمته في ضوء عناصر الأفضليّة، إذ إنّ القاعدة الرئيسة في استعمال (حتى) عاطفة،تذهب إلى أنها تعطف المفردات فقط، في حين أن عطف الجمل يعد خروجاً على قاعدة استعمالها عاطفة، وعليه فإن استعمال (حتى) في الشاهد الشعري، وهي تعطف الجمل لم تحقق الأفضليّة القواعدية، كونه فقد عنصراً من عناصر الأفضليّة، ولكنه حقّق أفضليّة استعماليّة، عن طريق وروده نمطاً استعمالياً في الشاهد الشعري وقراءة نافع، وبالتالي فإن فقدان أحد عناصر الأفضليّة لا يعني أن النمط اللغوي غير صحيح، بل هو أقلّ أفضلية من النمط الذي يحقّق شروط القواعدية والاستعمال معاً،وعليه يمكن القول إنّ هذه الاستعمالات لا تنسجم مع القاعدة أو أن القاعدة لا تشتمل عليها، ولكن لا يمكن أن نقول إنّها غير صحيحة أو لا يصحّ استعمالها، أو القياس عليها.

5.1.3 حروف الشرط والجزاء

1.5.1.3 **أمّا**: من الحروف الهوامل [2] غير العاملة، وفيها معنى الشرط ويفيد التفصيل [3]، نحو قوله تعالى:"$B&r ïJèŸÎ þ7ĥ‘ ïÜùûÛ¾ ô‘È Ç [4]، ونحو قولنا: جاءني إخوتك، فأمّا زيدٌ فأكرمته، وأمّا عليٌّ فأهنته، وذكرها سيبويه في كتابه في غير موضع، إذ يقول: "وأمّا (أمّا) ففيها معنى الجزاء، كأنّه يقول: عبد الله مهما يكن

---

(1) ابن هشام،مغني اللبيب،208/1،الأشموني، شرح الأشـــموني 369/2، الـــسيوطي، همـــع الهوامع، 214/3.

(2) الرّماني، معاني الحروف 129.

(3) الهروي، الأزهية في علم الحروف، 144،ابن هشام، مغني اللبيب112/1،المالقي، رصف المباني،181.

(4) الضحى، آية: 11.

من أمره فمنطلق، ألا ترى أنّ الفاء لازمة لها أبداً "[1] أي أن أمّا هنا بمعنى (مهما) الشرطية ولكن لا تعمل عملها [2]، وذهب الهروي مذهب سيبويه إلى أنّه لا بُدّ لها من جواب مقترن بالفاء، ذلك لأن فيها معنى الجزاء [3]، وأكّد على ذلك ابن هشام في أنها حرف شرط وتفصيل وتوكيد [4]، وذكر الفاء الملازمة لها كدليل على كونها شرطية، مستشهداً على ذلك بقوله تعالى: " frey Ÿ2 ûïÏ%©$ $B&r

معقِّباً بقوله: " ولو كانت الفاء [5] " ÇïÈ WB #‹»gî ª! #Š#‘& #Œ$B šc qèqà‹ù

للعطف، لم تدخل على الخبر، إذ لا يُعطف الخبر على مبتدئه،ولو كانت زائدة، لصحّ الاستغناء عنها، ولمّا لم يصحّ ذلك وقد امتنع كونها للعطف، تعين أنها فاء الجزاء [6]".

إذن تنصّ قاعدة استعمال (أمّا) للشرط على أن يقترن بجوابها الفاء، فقد جاء إثباتها قواعديّا في أغلب الأداءات اللغويّة من شعر ونثر،إ ذ تزخر لغة القرآن الكريم والأداءات اللغوية العربية الحرّة والشعرية بكثير من الاستعمالات اللغوية التي تدل على اقتران الفاء بجواب أمّا، وذلك إذا جاء الجواب بعد فاصل، نحو قوله تعالى: " [7] " ÇïÈ ô‰ÏÛù 7ŠÎ ÞJèŽÏ $B&r، فوجود الفاء هنا وجوبي لتمام الكلام من الناحية القواعديّة، وهذا ما جعل النحاة يعدّونها أحد أحرف الشرط،وهو وقوع الفاء في تركيبها الذي تأتي فيه،على الرغم من أن الفاء تقع في الجزاء وغيره،ومع ذلك جاءت بعض الأداءات اللغوية من دون أن يقترن الجواب بالفاء،فقالوا يصح

---

(1) سيبويه، الكتاب، 216/4.

(2) المالقي، رصف المباني، 181.

(3) الهروي، الأزهية في علم الحروف، 144.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب، 112/1.

(5) البقرة، 26.

(6) ابن هشام، مغني اللبيب، 113/1.

(7) الضحى،11.

ذلك إذا حذف الجواب ودلّت عليه قرينة، نحو قوله تعالى:"ﭐ ﴿ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ" Pöƒ ‹ö •Ù ã ã_qr

r@ óqŠã ã_qr ùB'$$@%ïûü$™ŏqŠ Ñ ã ã_qèGŠ ü & .ÿöé ä L /è‰ ‰ î ƒ J »ïã Ñ ÈÏ ç "[1]،

فالأصل العميق لهذا القول الكريم:فيقال لهم أكفرتم بعد إيمانكم ولكن الجواب (فيقال) محذوف استغناء بما يقال لهم (أكفرتم)[2]،وهو حذف لغوي اختياري، أمّا قول الشاعر الحارث المخزومي [3]:

فأَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ ولَكِنَّ سَيْرَاً في عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

يرفض أغلب النحاة هذا الشاهد إلاّ على اعتبار أنّه من الضرورة الشعرية [4] التي يصفونها بالقبح، في حين أن بعضهم يجيز ذلك في سعَة الكلام، ولكننّا نعدّه من باب المتبقّي، ذلك أن الضرورة لا تكون إلا في الشعر، فإذا وجدنا له نظيراً من سعَة الكلام، فإننا لا يمكن أن نقتنع بالضرورة الشعرية، فلغة النثر غير مقيّدة بأي قيدٍ، فالشاهد في البيت الشعري، حذف الفاء من جواب (أمّا) والأصل فيه (فلا قتالَ)، فقيل إنّ حكم عدم اقتران الجواب هنا بالفاء،أن الفاء ضرورة[5]، اقتضتها لغة الشعر، على الرغم من أنّه يجوز حذفها في سعَة الكلام إذا كان هناك قول محذوف، استغناء عنه بالمقول [6].

وبعد، فهذا استعمال وارد في الشعر والنثر معاً، فما هو مسوّغ التعامل معه على أنّه من الضرائر الشعرية، وإن اضطر الشاعر إلى حذف الفاء انصياعاً للحالة الانفعالية التي يعيشها، إضافة إلى مساحة الحريّة التي تتيحها اللغة لأبنائها، فاللغة

---

(1) آل عمران،106.

(2) المرادي،الجنى الداني،523، ابن هشام،مغني اللبيب،113/1،.

(3) المرادي، الجنى الداني،524، ابن هشام، مغني اللبيب، 113/1، البغدادي، خزانة الأدب، 452/1.

(4) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1648/3، ابن هشام،مغني اللبيب، 113/1.

(5) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، 1307/3. ابن هشام، أوضح المسالك، 234/4، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 429/2.

(6) السيوطي، همع الهوامع، 579/2.

تملك كثيراً من الخيارات ولا تملك تقييدها بقاعدة ضيّقة، إذ يمكننا محاكمته في ضوء عناصر الأفضليّة، إذ إنّ القاعدة الأساسية الرئيسية تذهب إلى ضرورة اقتران الفاء في جواب (أمّا) الشرطية، فإذا ما اقترن الجواب بذلك، فإن هذا النمط الاستعمالي يحقّق أفضلية التركيب قواعدياً، وإذا لم يقترن بها فإنّه يفقد هذه الأفضليّة القواعديّة،إلا أنّه لا يفقد لغويته وانتماءه إلى المؤسسة اللغويّة،فالنمط اللغوي الذي جاء عليه الشاهد دون اقتران جواب (أمّا) بالفاء، فإنّه يحقّق أفضليّة الاستعمال، ويتجاوز شرطاً واحداً من شروط الأفضليّة القواعدية لاستعمال (أمّا) وهو اقتران جوابها بالفاء، وفقدان أحد عناصر الأفضليّة لا يعني أن النمط اللغوي غير صحيح، بل هو أقل أفضليّة من النمط الذي يحقّق شروط القواعديّة والاستعمال معاً، فالشاهد الشعري هنا،وما حواه من نمط لغوي مستعمل،يعدّ من المستوى اللغوي المقبول،لأنّه يحقّق سلامة التركيب وصحّة البناء وحصول المعنى، قائلا: أما القتال فلا تحسنونه، ولستم من أهله، وإنما أنتم تحسنون السير مع الجماعات التي لا تقاتل، أي للاستقبال أو للاستعراض.

2.5.1.3 **لو**: وهي من الحروف الهوامل غير العاملة، وفيه معنى الشرط [1]، ومعناها امتناع الشيء لامتناع غيره [2]، إذ يقول سيبويه فيه: " وأمّا (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره " [3]، ولا يأتي بعدها إلّا الفعل مظهراً أو مضمراً [4]، نحو قولنا:" لو جاءني زيدٌ لأكرمته، ولو خرج عمرو لأدركه زيد، إذن من شروط استعمال (لو) في التركيب اللغوي أن لا يليها إلا الفعل أو معمول فعل يفسّره ظاهر بعده [5]،

---

(1) الرماني، رصف المباني، 101.

(2) المرادي، الجنى الداني، 373، الرماني، رصف المباني، 358.

(3) سيبويه، الكتاب، 224/4.

(4) الرماني، معاني الحروف، 101.

(5) المرادي، الجنى الداني، 279.

وذلك أن لو خاصّة بالفعل [1]، ولكنّها لا تعمل فيه، ولكنّ ابن عصفور خالف إجماع النحاة في أنّ (لو) لا يليها فعل مضمر، إلاّ في الضرورة الشعرية [2]، نحو قول الشاعر[3]:

أَخِلاَّءِ لَوْ غَيرُ الحِمَامِ أصابَكُمْ عَتَبْتُ ولكنْ ما عَلى الدَّهْرِ مَعْتَبُ

الشاهد في البيت الشعري في عبارة (لو غير الحمام)، إذ يرى ابن عصفور أنّ لو لا يليها فعل مضمر إلا في الضرورة [4]، وجاء بهذا الشاهد الشعري ليدلل على صحة كلامه، في حين رأى النحاة أن (لو) لا يليها إلّا الفعل ظاهراً أو مضمراً، وجاء في المثل: " لو ذات سوارٍ لطمنني" [5]، والظاهر أن ذلك الاستعمال لـــ (لو) في الأداء اللغوي، لا يختصّ بالضرورة [6]، كما رأى ابن عصفور، إذ إنّ لغة القرآن الكريم والأداءات اللغويّة الحرّة الأخرى، تزخر بكثير من تنويعات الأداء في أساليبها التركيبية، ويرفض أغلب النحاة عدّ هذا الشاهد الشعري من باب الضرورة إلا ابن عصفور، فهم يرون أن (غيرُ) فاعل لفعل محذوف يفسّره (أصابكم) [7] والتقدير (لو أصابكم غيرُ الحمام)، والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة [8]، لأنه قد جاء في النثر ولغة النثر غير مقيدة بأي قيد، ولكثرة وروده عن العرب على هذا النحو.

وبعد، فهذا استعمال وارد في الشعر والنثر، فما هو مسوّغ التعامل معه على أنّه من الضرائر الشعرية، كما رأى ابن عصفور، وعليه فإنّ الشاهد الشعري، في

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، 390/1.

(2) المرادي، الجنى الداني، 279.

(3) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، 2003، ت. غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيـــروت، ط/1، 631/1، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 422/2، المرادي، الجنى الداني، 279.

(4) المرادي، الجنى الداني، 279.

(5) الميداني، مجمع الأمثال، 2/ 174.

(6) المرادي، توضيح القاصد والمسالك، 1300/3.

(7) ابن هشام، أوضح المسائل، 229/4.

(8) المرادي، الجنى الداني، 279.

إضمار الفعل بعد (لو) يحقّق أفضلية التركيب قواعديّاً واستعماليّا، وبهذا تكون البنية التركيبة خاضعة للقاعدة النحوية، محقّقة عناصر الأفضليّة القواعدية زيادة على أفضلية الاستعمال، ويُعدّ التركيب اللغوي في هذا الشاهد الشعري، من المستوى الأفضل الذي تحقّقت فيه شروط دقة التركيب وجودة البناء وقوة الدلالة، فالظاهر أن ذلك لا يختصّ بالضرورة والنادر، بل يكون في فصيح الكلام شعره ونثره.

6.1.3 أحرف النداء

1.6.1.3 يا: وهي من حروف النداء [1]، وأمّ حروفه، ينادى به مرّة ولا يُنادى به أخرى [2]، وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً، لهذا لا يقدّر عند الحذف سواها [3]، نحو قوله تعالى:ÇÈ #‹»d ôã ÚÙèã& ß#ÏRqã: [4] وينادي بها البعيد والقريب توكيداً [5]، أما فيما يتعلق بالنصب بها، فقد صرّح ابن هشام، أن نصب المنادى بعدها وبعد غيرها من أحرف النداء الأخرى لا ينصب بها، ولا بكونها بمعنى أدعو، بل إنّ نصبه بفعل محذوف بعدها وجوباً مقدّراً بـــ(ادعوا) [6]، وفي ذلك خلاف بين النحاة، وذهب بعض النحاة إلى أنّ (يا) تكون لمجرّد التنبيه لا للنداء [7]، في حين ذكر سيبويه أنها تنبيه ونداء إذ يقول: "وأمّا (يا) فتنبيه، ألا تراه في النداء وفي الأمر كأنّك تنبه المأمور" [8].

---

(1) الرُماني، معاني الحروف، 92.

(2) المالقي، رصف المباني، 513.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، 517/1.

(4) يوسف، آية 29.

(5) المرادي، الجنى الداني، 354.

(6) ابن هشام، مغني اللبيب، 517/1.

(7) المرادي، الجنى الداني، 355.

(8) سيبويه، الكتاب 224/4، وانظر، المالقي، رصف المبـــاني، 513، والرمـــاني، معـــاني الحروف، 92.

وبيّنٌ من أقوال النحاة أنهم يجعلون (يا) للنداء وتارة أخرى لغير النداء، إذ يقول المالقي: "اعلم أنّ (يا) حرف من حروف التنبيه ينادى به مرّة، ولا ينادى به أخرى "[1]، فإذا جاء بعد (يا) ما ليس بمنادى، قيل إنّ المنادى محذوف فيقدّر المحذوف، في حين ذهب آخرون إلى أنّها لمجرّد التبنية لا للنداء [2]، وجيء بشاهد شعري على خروج (يا) عن معناها، وهو النداء إلى مجرد التنبيه وفيه خلاف بين النحاة، إذ يقول الشاعر[3]:

يا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوامِ كُلِّهِمِ وَالصَّالحِينَ عَلى سِمْعانَ مِنْ جارِ

الشاهد في البيت الشعري في عبارة (يا لعنةُ الله)، إذ تقول القاعدة إنّ حرف النداء إذا كان واقعاً على المنادى بعده فإنّه ينصبه [4]، والمنادى بعده جاء مُضافاً والأصل فيه أن يكون منصوباً، لكنّه جاء مرفوعاً، ولما كان هذا الشاهد قائماً على حذف بعد (يا) من اللفظ، وهو مقدر في المعنى، ورفع (لعنةُ) بالابتداء، وتقدير الكلام فيه (يا قومُ، لعنةُ الله والأقوامُ) [5]، فإن (يا) فيه للتنبيه [6] لا للنداء، لإفادة الدعاء فقط، فالشاهد فيه حذف المدعوّ لدلالة حرف النداء عليه،والمعنى:يا قوم لعنةُ الله على سمعان، ولذلك رفع اللعنة، ولو أوقع النداء عليها لنصبها[7]، ولكن وجود مثل هذا الاستعمال في لغة الأداء الحرّ(سعة الكلام) يجعلنا ننفي مثل هذا التوجيه،

---

(1) سيبويه، الكتاب، 219/2، ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ص 448.

(2) المرادي، الجنى الداني، 355، ابن هشام، مغني اللبيب، 518/1.

(3) سيبويه، الكتاب، 219/2، ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ص 448،، المرادي، الجنى الداني، 356، ابن هشام، مغني اللبيب، 518/1، البغدادي، خزانة الأدب 197/11، المالقي، رصف المباني، 514.

(4) الزجاجي، أبو القاسم، اللامات 1985،ت: مازن المبارك، دار الفكر، دمــشق، ط/2، ص 37.

(5) السيرافي، شرح أبيات سيبويه، 45/2.

(6) السيوطي، همع الهوامع، 44/2.

(7) البغدادي،شرح أبيات المغني،171/6،

كما في قوله تعالى: "ÇÏÈ ﴿ ﴾ " [1] إذ جاء بعد حرف النداء فعل يفيد الأمر، والتقدير فيها ألا يا هؤلاء اسجدوا [2]، ويقال يا بؤس لزيد، بمعنى يا قوم بؤسٍ لزيد [3] وعليه فإن (يا) هنا جاءت للنداء وفيه معنى التنبيه، فالمتكلم أراد أن ينبه المنادى لأمر ما، إضافة إلى أنه يصلح بعدها أن تقدِّر منادى محذوفا.

إنّ التمسك بإخضاع الأنماط اللغوية كلها للأفضلية القواعدية هو ما دفع بعض النحاة إلى القول إنّ (يا) في الأنماط اللغوية للتنبيه لا للنداء، فالقول بإنّ المنادى محذوف بعد (يا) النداء أولى من القول إنّ (يا) هنا للتنبيه، ولو لم تستوف الشرط الذي يتمسّك به كثير من النحاة وهو عدم حذف المنادى قبل الفعل أو الاسم الذي دخل عليه حرف النداء، وعلى هذا التحليل فإن النمطين عند مَن يجيز حذف المنادى أو من لا يجيز حذفه حقّقا أفضلية استعماليّة وأفضليّة قواعديّة وإن كان تقدير المنادى المحذوف بعد (يا) يحقّق أفضلية دلالية، لما فيه من الدعاء، وما التنبيه إلا دعاء للفت انتباه المنادى لأمر ما،لأنها تنبيه للمخاطب.

2.6.1.3 **أيْ**، وهي من الحروف الهوامل [4]، وتكون حرف نداء للبعيد أو القريب أو المتوسط [5]، واختلف النحاة في هذا الحرف أهو لنداء القريب أم البعيد، فذهب سيبويه إلى أنّه لنداء البعيد، إذ يقول: "فأما الاسم غير المندوب فننبّه بخمسة أشياء، بـــ (يا، وأيا، وهيا، وأي، وبالألف نحو قولك. أحارِ بن عمرو. إلا أنّ الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم[6]،وإلى هذا الرأي ذهب المبرِّد، قائلاً: "الحروف التي تنبّه بها المدعوّ وهي: يا، وأيا،وهيا،

---

(1) النمل/ 25.

(2) المرادي، الجنى الداني، 357.

(3) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، 73/1.

(4) الرّماني، معاني الحروف، 75.

(5) المرادي، الجنى الداني، 233،ابن هشام، مغني اللبيب، 139/1، المالقي، رصف المباني، 213.

(6) سيبويه، الكتاب، 229/2.

وأي، وألف الاستفهام،فهذه الحروف سوى الألف تكون لمدّ الصوت "[1]، أمّا ابن هشام فرأى أنه حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط [2].

إذن(أي) في معناها للنداء أقوال مختلفة بين النحاة، إذ قيل للقريب كالهمزة، وعليه المبرّد والجزولي، وقيل للبعيد كـــ (يا) وعليه ابن مالك وقيل للمتوسط [3]، وجيء بشاهد شعري لكُثيّر عزّة، اختلِف فيه حول (أي) هل هي للقريب أو للبعيد، إذ يقول الشاعر[4]:

أَلَمْ تَسْمَعِي، أَيْ عَبْدَ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ؟

الشاهد في هذا البيت الشعري (أي عبدَ) إذ جاءت أي حرف نداء نائباً عن فعل (أدعو) أو ما في معناه [5]، وينادى بها القريب والبعيد والمتوسط، ولكنّ أكثر النحاة على أن أيْ حرف ينادي به القريب دون البعيد [6]، فذهبوا إلى أن النداء في الشاهد الشعري للبعيد، إذن يتركز توجيه النحويين لهذا الشاهد على أن (أيْ) فيه لمناداة البعيد، في حين أن الشاعر ربّما أراد غير ذلك، فأيْ فيه حرف نداء، ولكن ليس فيه ما يدل على حال المنادى من قرب أو بعد أو متوسط [7]، و رأى ابن الملا أنّ النداء فيه للقريب، كما يشهد به الذوق السليم [8].

والحقيقة أن (أي) فيه النداء القريب، إذ إنّ فتاة الشاعر، وإن كانت بعيدة عنه لا يراها، فهي حيّة في وجدانه، قريبة من قلبه، والدليل على ذلك،أنّه يستمع إلى هديل الحمام، طالباً من فتاته أن تشاركه سماع ذلك، فالشاعر يعيش حالة انفعالية.

---

(1) المبرد، المقتضب، 233/4، والمرادي، الجنى الداني، 233.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، 139/1.

(3) السيوطي، همع الهوامع 34/2، ابن هشام، أوضح المسالك، 4/4.

(4) ابن هشام، مغني اللبيب،1/ 139،المالقي، رصف المباني، 214،. الرماني، معاني الحروف، 80.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب، 139/1.

(6) ابن منظور، لسان العرب، (فصل يا) 419/15.

(7) البغدادي، شرح أبيات المغني 139/2.

(8) البغدادي، شرح أبيات المغني، 139/2.

فاللغة مرنة تمنح أبناءها فرصة التعبير الحرّ في كثير من الأنماط اللغوية،التي يعبّرون فيها عن المواقف اللغويّة المختلفة، ولهذا فإن هذا الشاهد يصلح للتفسير النصي القائم على الحالة الانفعالية التي يعيشها الشاعر، إذ لا تدرك الأسباب التي تجعل الشاعر يختار لفظة بالذات دون سواها، إذ تتخذ الألفاظ مكانها في القصيدة دون سيطرته الواعية، والأساس الوحيد في وعيه أنّه أتى بالألفاظ المناسبة هو إحساسه بصلاحية الألفاظ وحتمية ورودها على هذا الاستعمال[1]، دون سواها من الألفاظ،وعليه فإنّ الشاهد الشعري قد تحقّقت فيه دقة التركيب وجودة البناء، قوة الدلالة،إضافة إلى البيان، فهو نموذج لغوي حقّق المستوى الأفضل تمكّن الشاعر فيه أن يأتي بتركيب لغوي يخدم فكرته ويعبّر عن انفعالاته.

7.1.3 **حرف التعريف(أل)**: وهي من الحروف الهوامل [2] غير العاملة وإن اختصّ بالاسم فإنّه لم يعمل، لأنّه مع ما دخل عليه كالشيء الواحد [3] أي يُعدّ جزءاً منه، وذكر سيبويه هذا الحرف في كتابه إذ يقول: " وأل تعرّف الاسم في قولك: القوم والرجل " [4]، وتقسم إلى قسمين قسم لابُدّ منها في الكلمة، وقسم تكون فيه زائدة [5]، أمّا القسم الذي لا بُدّ منها فيه، فأيضاً تنقسم إلى قسمين: قسم تكون فيه اسماً وقسم تكون فيه حرفاً [6].

وتأتي (أل) في أول الأسماء المشتقات، كاسمي الفاعل والمفعول نحو، الضارب والمضروب، وهذه اللام هنا بمعنى الذي [7]،أي أنّها تكون اسماً موصولاً،

---

(1) ريتشاردز، العلم والشعر، ترجمة مصطفى بدوي، (د. ط) مكتبة الانجلو المصرية، ص 31، 32.

(2) الرماني، معاني الحروف، 68.

(3) الرماني، معاني الحروف، 68.

(4) سيبويه، الكتاب، 216/4.

(5) المالقي، رصف المباني، 161.

(6) المرادي، الجنى الداني، 192،المالقي، رصف المباني، 162،.

(7) ابن هشام، مغني اللبيب، 103/1، والمالقي، رصف المباني، 162.

ولكنها دخلت على الجملة الاسمية والفعل المضارع والظرف وبدخولها هذا تكون (أل) الموصولة التي بمعنى الذي قد شكّلت تركيباً جديداً، مخالفاً لقاعدة استعمالها في دخولها على المشتقات فقط [1]، وقيل إنما ذلك من باب حذف بعض أجزاء (الذي) لكثرة الاستعمال [2]، في حين نظر إليه بعض النحويين، أنّه من باب الضرورة الشعريّة [3].

ومن الشواهد الشعرّية التي نظر إليها النحويون على أنّها من باب الضرورة الشعريّة لدخول (أل) على الجملة الاسمية فيها أو الظرف أو الفعل المضارع، قول الشاعر [4]:

مِنَ القَومِ الرّسُولُ اللّه مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

وقول الآخر [5]:

مَنْ لا يَزَالُ شَاكِرَاً عَلَى الْمَعَهْ فَهْوَ حَرٌّ بِعِيْشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ

وقول الآخر [6]:

يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقَاً إلى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ

وقول الآخر [7]:

ما أَنْتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُه ولا الأَصيلِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ

تمثِّل هذه الشواهد الشعريّة مادة خصبة للنحويين على اختلاف مناهجهم، فالنحو التقليدي ينظر إلى هذه الشواهد على أنّها تنكرت للقاعدة لحساب الإيقاع، وهم

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، 103/1، ابن هشام، أوضح المسالك، 118/1.

(2) المالقي، رصف المباني، 163.

(3) السيرافي، ضرورة الشعر، 165، وابن عصفور، ضرائر الشعر، ص 588.

(4) الأشموني، شرح الأشموني، 156/1، ابن عصفور، ضرائر الشعر، 28/1، ابن هشام، مغني اللبيب، 72/1، المرادي، الجنى الداني، 201.

(5) المرادي، الجنى الداني، 203/1، ابن هشام، مغني اللبيب، 172،البغدادي، خزانة الأدب، 32/1.

(6) البغدادي، خزانة الأدب 31/1، ابن منظور، لسان العرب، (جدع) 41/8.

(7) ابن هشام، أوضح المسالك، 45/1، ابن عصفور، ضرائر الشعر:288،البغدادي، خزانة الأدب، 32/1، ابن منظور، لسان العرب، (حكم) 9/6

بذلك يضعونها ضمن الضرائر الشعرية، التي خرجت على القاعدة، فدخلت في دائرة المتبقّي، في حين نظر إليها بعض النحاة على أنّ (أل) في هذه الشواهد هي بقية الذي [1]، أي أنّ ما حدث في هذه الأداءات اللغوية هو نوع من تساقط جزءٍ من الاسم الموصول (الذي)، وبذلك فـــ (أل) هنا ليست (أل) التعريف، المتعارف عليها عند النحاة، وربما هذا ما دعا بعض النحويين المعاصرين الذين يحترمون القاعدة النحويّة ويهابون الخوض فيها إلى القول بأنّها من أدب القبيلة الذي تسرّب إلى الشواهد الشعرية، وهي مقولة لها وزنها إذا تمكّن أصحابها من الحديث عن انحصار أمر هذه الظاهرة في بيئة لغوية استعمالية معينة، أي ينسبون هذه الأداءات اللغوية إلى اللهجات، أي (كأنّها من لهجة بعض القبائل التي لم يسجلها النحاة) [2]، وقد أشار ابن مالك وبعض الكوفيين إلى أنه جائز في السعة [3]؛ أي في سعة الكلام، في حين رأى البصريون أنّ دخولها لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وعدّه الجرجاني والسيرافي من أقبح الضرورات [4].

ويمكن أن ننظر إليها نظرة تاريخية محضة، إذ تفيدنا هذه الشواهد في إثبات بعض الحقائق المهمة جداً في الدرس التاريخي، فهي أحد الأدلّة على أنّ العربية كانت تستعمل (أل) اسماً موصولاً، إذ إنّ استعمال (أل) يمثل مرحلة من مراحل تطور اللغة، وربّما كان يستعمل قبل أن تأخذ اللغة طريقها المعروف في الأسماء الموصولة المتداولة [5]، إذ إنّنا ما زلنا نلمس، وجود هذه الظاهرة إلى اليوم في العراق وسوريا والأردن على المستويين الفصيح والعامي [6]، نحو قولهم:

---

(1) المرادي، الجنى الداني، 203.

(2) عبد اللطيف،محمد حماسة، لغة الشعر، 454.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 293/1، ابن هشام، أوضح المسالك، 46/1.

(4) ابن هشام، أوضح المسالك، 46/1.

(5) أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية في النحو العربي، (د. ط)، مؤسسة الصباح، الكويت، ص 100.

(6) عبد اللطيف،محمد حماسة، لغة الشعر، 454.

(اليشرب، اليسمع، اليأكل، اليركض) وغير ذلك من الأفعال المضارعة التي يدخلون عليها (أل).

والحقيقة أنه لو نظرنا إلى هذه الشواهد اللغوية في ظل الأفضليّة على أنها نوعان، أفضلية استعماليه وأفضلية قواعدية، فإننا سنتخلص من الحرج الذي يوقعنا فيه قواعد النحو عند التعامل مع مثل هذه الأداءات اللغوية الواردة في مرويات الأعراب الفصحاء، فننظر إليها على أنها من الشواهد السائمة التي تخضع لأحد معياري الأفضليّة، فهي تمثل استعمالات لغويّة قديماً وحديثاً، ومهما كان شكل الحرف الذي أصاب قاعدة استعمال (أل) فإنّ سمة التداولية، تظلّ ملازمة لمثل هذه الأنماط اللغويّة، وذلك أن التطور يُعدّ أصل التداولية وأساسها الذي تسير عليه[1].

وعليه فإنّ هذه الشواهد الشعرية قد حقّقت نوعاً واحداً من أنواع الأفضليّة وهي الأفضليّة الاستعماليّة في نمط لغوي مستعمل، ورد في مرويّات الأعراب الفصحاء، وأمّا الأفضليّة القواعدية فهي غيرمتحقّقة فيها، لأن القواعد لا تشتمل على الجسم اللغوي كاملاً، وقد فقدت عنصراً من عناصر القواعدية وهو اختراق القاعدة النحوية التي تقول إنّ (أل) لا تتصل إلا بالمشتقات ولا يجوز أن تتصل بالظرف و الفعل المضارع، ولكن هذه الشواهد الشعرية بهذه الاستعمالات قد تجاوزت شرط استعمال (أل)، فجاءت مخالفة لقاعدة استعمالها، محقِّقة أفضليّة استعماليّة من دون الأفضليّة القواعديّة، فاللغة لا تلتزم مطلقا بقاعدة تصل إلى درجة الحكم المطلق في استعمال(أل) التعريفيّة وانتمائها الوظيفي،انطلاقا من أنّ اللغة مرنة وتمنح أبناءها فرصة التعبير الحرّ في كثير من الأنماط اللغويّة.

---

(1) مقبول، إدريس 2006، الأسس الايتمولوجية والتداولية، للنظر النحوي عند سيبويه، ط1، جدارللكتاب العالمي، عمان، عالم الكتب الحديثة، اربد، ص 120.

الخاتمة

لعل من أبرز النتائج التي خرجت بها الدراسة للشواهد الشعرية في الأصناف المغلقة في ضَوْء نظريّة الأفضليّة، إضافة إلى النتائج التي جاءت مبثوثةً في ثناياها، هي:

1- إنّ الشاهد الشعري يشكّل مصدراً مهمّا من مصادر بناء القاعدة النحويّة عند النحاة، لما حواه من أداءات لغويّة، جاء بعضها متَّفِقاً مع شروطها العامّة، وبعضها الآخر خالفها وخرقها في عنصر من عناصرها، فوصمت هذه الأداءات اللغويّة بالضرورة أوالشذوذ أو مخالفة القياس انطلاقاّ من قواعد النحو الضيّق، في حين نظر إليها المحدثون نظرة مغايرة تنبع من هذه الأداءات حيث أطلقوا عليها مصطلح المتبقّي.

2 - إنّ ما ينظر إليه على أنّه خطأ لغوي أو ضرورة، لا يمكن أنْ ننفي عنه الصحة اللغويّة، فخرق القاعدة النحويّة لا يلغي القاعدة بل هو يخرق الحدود التي ترسمها تلك القاعدة، ولا ينفي الصحة اللغوية عن هذه الأداءات اللغويّة فهي جزء أصيل من اللغة؛ لأنّه من طبيعة اللغة ونظامها العام و يغنيها، وهو يمثِّل الجانب الإبداعي في اللغة.

3- إنّ الأصناف المغلقة تشكِّل عُنْصر ربط مهمّ بين أجزاء التركيب اللغوي، وتصنّف إلى مختصّة وغير مختصّة، وعلى أساس هذا التقسيم يتحدّد عمل كلّ أداة من أدوات الأصناف المغلقة، إذ إنّ الأدوات المختصّة تترك أثراً إعرابيّاً ودلاليّا فيما تدخل عليه، وبعضها قد يتعطّل عن العمل فيما يختصّ به، فلا يترك أثراً إعرابيّاً، وهذا مخالف لنظريّة الحرف المختصّ، في حين أن الأدوات غير المختصّة يقتصر أثرها على الجانب الدلالي فقط فيما تدخل عليه.

4- إنّ الشواهد الشعريّة التي حوت أداءات لغويّة مخالفة للقاعدة النحويّة، ووصمت بالضرورة الشعريّة أو الشذوذ، أو حتّى عدم الصحة اللغويّة انطلاقا من القاعدة النحويّة الصارمة، يمكن محاكمتها في ضوء نظريّة الأفضليّة،على أنّها أداءات لغويّة فقدت عُنْصرا من عناصر القاعدة لتحقيق الصحة الإيقاعيّة، وبفقدها هذا

العنصر القواعدي،فإنّها تفقد القواعديّة، ولكنّها لا تفقد صحَّتها اللغويّة؛ لأنّ الأفضليّة الاستعماليّة متحقِّقةٌ فيها، انطلاقاً من أنّ اللغة لا تتميّز بخضوعها التّام للقواعديّة.

5- نظر النحويّون إلى بعض الأنماط اللغويّة في الشواهد الشعريّة التي جاءت في باب الأصناف المغلقة مخالفة لقواعد استعمال هذه الأدوات نظرةَ إقصائيّة فوصموها بالضرورة الشعريّة أو الشذوذ، ولكنّنا إذا ما وجدنا لهذه الأداءات المخالفة للقاعدة نظائر مستعملة في النثر، فما مسوّغ التعامل معها على أنّها من الضرائر الشعريّة، إذ يمكننا محاكمتها في ضوء معيّاري الأفضليّة وهما القواعديّة والاستعماليّة.

6-يمكن النظر إلى بعض الشواهد الشعريّة التي حوت أداءات لغويّة مخالفة للقاعدة المعياريّة على أنّها من الشواهد السائمة أو أدب القبيلة الذي لا يمكن محاكمتها قواعديّا؛ لأنّها بلا شكّ ستتهاوى أمام القاعدة.

7- إنّ العلامة الإعرابيّة قد تُخْرق في بعض الأداءات اللغويّة المرويّة عن العرب الفصحاء، فيطيب للنحاة التمسّك بالقاعدة النحوية أكثر من التمسّك بالأداء اللغوي نفسه، فهم يصرّون على أنّ (إنّ وأخواتها) تنسخ عمل عامل الابتداء وفق رأي البصريين، من مثل قول الشاعر:

إذا أسودّ جُنْحُ الليلِ فلْتأْتِ ولتكُنْ خُطاكَ خِفافاً إنّ حُرّاسَنَا أُسْدا

فالالتزام بالقاعدة كان يجبر الشاعر على أن يقول:إنّ حرّاسَنَا أسدٌ، فنظر إليه النحاة على أنّه من باب الضرورة الشعرية، فإذا ما وجدنا له نظائر من الكلام الحرّ، فأين الضرورة في ذلك ؟ من مثل قراءة المفضّل عن عاصم لقوله تعالى:" إنّ الله بالغاً أمره " فأين الضرورة في هذا الاداء الحر؟.

8- إنّ الاصل في (ما) النافية إذا عملت في لغة الحجاز أن يأتي الخبر متأخّراً، ومع ذلك جاء ما يخالف هذا الشرط، فعملت، نحو قول الشاعر:

فأصْبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلَهُمْ بَشَرُ

فالشاهد الشعري قد تنكّر للقاعدة وخالفها، فوصمه النحاة بالضرورة، ولكن إذا نظرنا إليه في ظلّ الأفضليّة، فإن الشاهد قد فقد الأفضليّة القواعديّة، ولكن المقبوليّة

اللغوية متحقّقة فيه، فالاحتكام لا يكون إلى الأصل بل يكون موجّها إلى التداول الاستعمالي، فقد استعمله أبناء اللغة،ولا يمكن أن ننكره من الجسم اللغوي.

9-إنّ حرف الجرّ قد يحذف ويبقى عمله في التركيب اللغوي، إذ تنصّ القاعدة النحوية على أنّ حرف الجرّ (ربّ) لا يعمل محذوفاً إلاّ إذ سبقت بالواو أو بل أو الفاء ولكن هذه القاعدة خرقت بوجود أداءات لغوية جاءت فيها ربّ عاملة وهي محذوفة دون أن تتحقّق عناصر قاعدة إعمالها، نحو قول الشاعر:

رسْمِ دارٍ وقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقْضِي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ

فالشاهد الشعري فقد عنصرا من عناصر القاعدة، وبالتالي هو فاقد للأفضليّة القواعديّة، في حين أنّ الأفضليّة الاستعماليّة متحقّقة فيه، ففقدان عنصر من عناصر القاعدة، لا ينفي الصحة اللغوية عن الأداء، فالقاعدة لا يمكن أن تشتمل على الجسم اللغوي كاملاً.

10-إنّ الحرف المختصّ قد لا يؤثّر فيما يدخل عليه إعرابيّاً، أيْ يتعطّل عن العمل وهذا مخالف لنظريّة الحرف المختصّ وما نصّ عليه النحاة في القاعدة النحوية الخاصة بالأصناف المغلقة، نحو قول الشاعر:

أنْ تقرآنِ على أسماءَ ويْحكُما منّي السلامَ وأنْ لا تُعْلِما أحَدا

ونحو قول الشاعر:

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسْرتُهم يومَ الصّليفاءِ لم يُوفُون بالجارِ

11- إنّ النحاة قد يتشدّدون في توجيه الشاهد الشعري ويبالغون في تأويله، انطلاقا من مخالفته للقاعدة النحويّة، والشاهد صوتيّ لا علاقة له بالنحو، نحو قول الشاعر:

لا تُهين الفقيرَ علّك أنْ تر كعَ يومًا والدهْر قد رفَعَه

وقول الآخر:

إذا ما خرَجْنا مِن دمشقَ فلا نعُدْ لها أبدًا ما دامَ فيْها الجُراضِمُ

وقول الآخر:

في أيِّ يوْميّ من الموتِ أفِرّ أيومَ لمْ يُقْدَرَ أمْ يومَ قُدِرْ

وقول الآخر:

محمّد تَفْدِ نفْسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ مِن شيءٍ تَبَالا

12- إنّ الأدوات غير المختصّة بأحد القبيلين (الأسماء والأفعال) لا تترك أثراً إعرابيّا على التركيب الذي تدخل عليه، بل إنّ أثرها يقتصر على الجانب الدلالي، لذلك الخلاف بين النحاة حولها جاء أقلَّ من خلافهم حول الأداوات المختصّة المرتبطة بفكرة العامل، فالخلاف اُقتُصِر على الجانب الدلالي فيها، وشروط استعمالها في الكلام.

وعليه فإنّه يمكن محاكمة الشواهد الشعريّة في باب الأصناف المغلقة،التي حوت أداءات لغوية جاءت مخالفة للمألوف من القواعد النحويّة الخاصّة باستعمال هذه الأدوات (حروف المعاني) في ضوء عناصر نظريّة الأفضليّة، فلو نظرنا إلى الشواهد الشعريّة وما حوته من أنماط لغويّة في ظلّ الأفضليّة على أنّها: أفضليّة قواعديّة وأفضليّة استعماليّة،فإنّنا سنتخلّص من الحرج الذي توقعنا فيه قواعد النحو عند التعامل مع الأداءات اللغوية، فهي أداءات لغويّة لا يمكن أن ننفي الصحة اللغوية عنها، فهي جزء أصيل من اللغة.

وأخيراً فإنّ هذه الدراسة تدعو إلى إعادة النظر في بعض الأحكام التي وصمت بها بعض الأداءات اللغوية المخالفة لقاعدة النحو الضيّق، لا تعاطفا مع هذه الأداءات ولا نقدا للقاعدة،وإنّما المقصود التعامل مع الأداءات اللغويّة في ظلّ نظريّة لغويّة قادرة على تفسير الكثير من هذه الأداءات المخالفة للمألوف من القواعد النحويّة، في ضوء الأفضليّة اللغويّة، وتطبيق عناصرها القواعديّة والاستعماليّة على تلك الأداءات اللغويّة.

قائمة المصادروالمراجع

إبراهيم، مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، دار الدعوة، مجمع اللغة العربية.

الأخفش، أبو زكريا،1983، **معاني القرآن**،،عالم الكتب،بيروت،الطبعة الثالثة.

الأزهري،خالد بن عبدالله،2000،**شرح التصريح على التوضيح**،دار الكتب العلمية،بيروت.

الأزهري،2001،**تهذيب اللغة**،دار إحياء التراث العربي،بيروت،الطبعة الخامسة عشرة.

الأستراباذي، الرضي،1978،**شرح الرضي على الكافية**،تصحيح:يوسف عمر،جامعة قاريونس.

الأشموني،1998،**شرح الأشموني**،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان الطبعة الأولى.

الأعشى، ميمون بن قيس، **ديوانه**، ت. يحيى شامي، دار الفكر، بيروت.

الأفغاني، سعيد،1994، **في أصول النحو**،، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة.

الأفغاني، سعيد، 1971، **الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدها**، دار الفكر، الطبعة الأولى.

امرؤ القيس،2004، **ديوانه**، اعتنى به:عبد الرحمن المصطباوي،دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية.

الأنباري، أبو االبركات، **أسرار العربية**،ت: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العربي، دمشق.

الأنباري، أبو االبركات، 1961، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، المكتبة التجارية الكبرى، القاهر.

الأندلسي،شهاب الدين،2001،**الحدود في علم النحو**،ت: نجاة حسن عبد الله، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة

أنيس، إبراهيم، (د.ت)، **في اللهجات العربية**، (د.ط)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

أولمان، ستيفن، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة كمال بشر، مكتبة الشبابي،د. ط.

أيوب، عبد الرحمن، **دراسات نقدية في النحو العربي**، (د. ط)، مؤسسة الصباح، الكويت.

الباقولي،1420هـ، **إعراب القرآن**،ت:إبراهيم الإبياري،دار الكتاب المصري، القاهرة، الطبعة الثالثة.

بشر، كمال، 1973م، **دراسات في علم اللغة**، مكتبة الخانجي، القاهرة.

البغدادي، 1997، **خزانة الأدب**، ت. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

البغدادي، 1988، **شرح أبيات مغني اللبيب المغني**، ت:عبد العزيز رباح وأحمد الدقاق، دار المأمون، دمشق، الطبعة الأولى.

البيتوشي،عبدالله الكردي،2005،**كفاية المعاني في حروف المعاني**،ت:شفيع برهاني، دار اقرأ للنشر،دمشق،الطبعة الأولى.

تشومسكي،نعوم،1987،**البنى النحوية**،ترجمة:يؤيل يوسف،مراجعة:مجيد الماشطة،دار الشؤون الثقافية العامة،بغداد، الطبعة الأولى.

التهانوي،محمد علي، 1996،**كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**،تقديم:رفيق العجم،ت:علي دحروج وآخرين، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى.

جبر، يحيى عبد الرؤوف، 1992، **الشواهد اللغوية**، مجلة الأبحاث للنجاح، المجلد الثاني، العدد السادس.

الجرجاني،عبد القاهر،**العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية**،شرح خالد الأزهري،ت. البدراوي زهران،دار المعارف،القاهرة،الطبعة الثانية.

ابن جني، **الخصائص**، ت: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

ابن جني، **سر صناعة الأعراب**، 1985، ت:حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى.

ابن جنّي،1988،**اللّمع في العربية**،ت:**سميح أبو مغلي**،دار مجدلاوي،عمان.

الجَوْجَري،شمس الدين محمد،2004،**شرح شذور الذهب**،ت نواف ابن جزاء الحارثي،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية،المدينة المنورة، الطبعة الأولى.

الجوهري، **الصحاح**، ت أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، لبنان،الطبعة الثانية.

الحازمي،**فتح رب البرية في شرح نُظم الأجروميّة**،2010، مكتبة الأسدي،مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

الحباشنة، مأمون، 2007، **العملية اللغويّة بين القاعدة والذاكرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

حسان، تمام، 1994، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب.

حسان، تمام، 1971، **منهج النحاة العرب**، مطبعة جامعة القاهرة (د.ط).

الحلبي، السمين،1986،**الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**،ت:أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى.

الحصري، القيرواني،1953، **زهر الآداب وثمر الألباب**،ت:علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

حلواني،محمد خير،2011،**أصول النحو العربي**،إفريقيا،المغرب العربي،الطبعة الثانية.

عبد اللطيف،محمد،حماسة،1986، **لغة الشعر**،دار الشروق،القاهرة، الطبعة الأولى.

ابو حيان، الاندلسي، 1993، **تفسير البحر المحيط**، ت:عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى.

ابن خالويه، **الحجة في القراءات**، ت:عبدالعال سالم مكرم، 1401 هـ، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة.

ابن خروف،1419هـ،**شرح جمل الزجاجي**،ت سلوى محمد،معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى.

خليل،حلمي،1996،**مقدمة لدراسة اللغة**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، الطبعة الأولى.

الخيل، زيد،1988،**ديوانه**،أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى.

الدمياطي،شهاب الدين،1998،**اتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر**،ت:انس مهرة، الطبعة الأولى.

رابين،تشيم،2002،**اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية**، ترجمة، عبدالكريم مجاهد،بيروت،المؤسسة العربية للدراسات، الطبعة الأولى.

الراجحي، عبده، 1988، **النحو العربي والدرس الحديث**، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية.

الرازي،محمد بن ابي بكر،1986،**مختار الصحاح**،مكتبة لبنان،بيروت.

ابن ابي ربيعة، عمر، 1996، **ديوانه**، ق:فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية.

الرّماني،أبو الحسن،1981،**كتاب معاني الحروف**،ت: عبد الفتاح الشلبي،دار الشروق،الطبعة الثانية.

ريتشاردز،**العلم والشعر**،ترجمة مصطفى بدوي،مكتبة الانجلو المصرية.

رينيه، كاخر، 2004، **التفاضلية في التحليل اللغوي**، ترجمة فيصل بن محمد المهنا، النشر العلمي، جامعة الملك سعود.

الزجاجي، أبو القاسم، 1996، **الإيضاح في علل النحو**، دار النفائس، بيروت، الطبعة السادسة6.

الزجاجي،أبو القاسم، 1986، **حروف المعاني**، مقدمة المحقق، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية.

الزجاجي، أبو القاسم،1985،**اللامات**،ت: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية.

الزركشي،1957،**البرهان في علوم القرآن**،ت:محمد أبو الفضل،دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى.

زكريا ميشال،1984، **مباحث في النظرية الألسنية**، بيروت، الطبعة الأولى.

الزمخشري، أبو القاسم، **المفصل في صنعة الإعراب**، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية.

ابن زنجلة، **حجة القراءات**، ت:سعيد الأفغاني، دار الرسالة، د ط.

السامرائي، فاضل صالح،2007، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**،دار الفكر،عمان، الطبعة الثانية.

ابن السراج، 1988، **الأصول في النحو**، ت:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة.

سيبويه،**الكتاب**،1988،ت:عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة،الطبعة الثالثة.

ابن سيده،**المخصص**،1996،ت:خليل إبراهيم جفال،دار إحياء التراث،بيروت.

السيرافي،أبو سعيد،1985، **ضرورة الشعر**،ت:رمضان عبدالتواب،دار النهضة،بيروت، الطبعة الأولى.

السيوطي، جلال الدين، 1987، **الأشباه والنظائر في النحو**، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

السيوطي، جلال الدين، 1999، **الاقتراح**، ت: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الصفا.

السيوطي، جلال الدين، **همع الهوامع**، ت:عبدالحميد هنداوي،المكتبة التوفيقية،مصر.

شاهين، عبد الصبور، 1988 **في علم اللغة العام**، مؤسسة الرسالة، بيروت،الطبعة الخامسة.

ابن الشجري،**أمالي ابن الشجري**، 1991،ت. محمود الطناحي،مكتبة الخانجي،القاهرة،الطبعة الثانية.

الشلوبين، أبو علي،1994،**شرح المقدمة الجزولية الكبير**،ت: تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية.

شمس الدين، جلال، 1994، **التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين**، الاسكندرية، توزيع مؤسسة الثقافة الجامعية.

الشنتمري،2005، **شرح النكت** ت، يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

شوقي،محمد أمين،ومصطفى حجازي،1969،**في أصول اللغة**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى.

ابن الصائغ،2004،**اللمحة في شرح الملحة**،ت:إبراهيم سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الثانية.

الصابوني،1980،**روائع البيان**، مكتبة الغزالي،دمشق، الطبعة الأولى.

الصنهاجي، محمد بن محمد، 1998،**متن الأجرومية**، ت: دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى.

الطبّال، فاطمة، 1993،**النظرية الألسنيّة عند رومان جاكوبسون**،المؤسسة الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى.

عبابنة، يحيى، 2006، **تطور المصطلح النحوي البصري**، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الطبعة الأولى.

عبابنة، يحيى، **ضرورة الشعر بين القاعدة والمتبقي**، 2013، مجلة جذور، النادي الأدبي الثقافي بجدة، العدد 34.

عبابنة، يحيى،والزعبي،آمنة،2008،**علم اللغة المعاصر**،29دار الكتاب الثقافي،إربد،الأردن.

عبابنة، يحيى، 2014، **القراءات القرآنية رؤية لغوية معاصرة**، دار الكتاب الثقافي، اربد، الطبعة الأولى.

عبد،محمد،1989،**الرواية والاستشهاد باللغة**،عالم الكتب،القاهرة،الطعة الثالثة.

عبد التواب،رمضان،1995، **بحوث ومقالات في اللغة**،مكتبة الخانجي،الطبعة الثالثة.

عبد التواب، رمضان،1987، **فصول في فقه اللغة**،مكتبة الخانجي،القاهرة،الطبعة الثالثة.

عبد التواب،رمضان،1997،**المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**،مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد العزيز،محمد،1995، **القياس في اللغة العربية**، دار الفكر العربي،القاهرة.
عبد الغني، أحمد عبد العظيم، 1990، **القاعدة النحوية**، دار الثقافة للنشر،القاهرة.
العجّاج،1969،**ديوان رؤبة بن العجاج**،ت: عبد الحفيظ السطلي،مكتبة أطلس دمشق.
العسكري،أبو هلال،2007،**الوجوه والنظائر**،ت: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى.
ابن عصفور،1999، **ضرائر الشعر**،وضح حواشيه:خليل عمران المنصور،دار الكتب،بيروت،لنان، الطبعة الأولى.
ابن عقيل، 1980، **شرح ابن عقيل**، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرين.
العكبري،أبو البقاء،**شرح ديوان المتنبي**،ت:مصطفى السقا وآخرين،دار المعرفة،بيروت.
العكبري،أبو البقاء،1995،**اللباب في علل البناء والأعراب**،ت:عبدالإله النبهان،دار الفكردمشق، الطبعة الأولى.
عمايرة، خليل أحمد،1985، **العامل النحوي** (د.ط).
عمايرة،**خليل**،2004،**المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق للغوي**،،عمان،دار الأمل.
عيد، محمد، **المستوى اللغوي**، عالم الكتب القاهرة، (د. ت).
ابن فارس،1997،**الصاحبي في فقه اللغة العربية**،الناشر محمد علي بيضون، الطبعة الأولى.
ابن فارس،1986،**مجمل اللغة**،ت: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة،بيروت.
ابن فارس،1979، **مقاييس اللغة**،ت:عبدالسلام محمد هارون،دارالفكر.
الفارسي، أبو علي،1981، **المسائل العسكريات**،ت:اسماعيل عمايرة،مراجعة نهاد الموسى،منشورات الجامعة الاردنية.
الفراهيدي،1995،**الجمل في النحو**،ت فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى.
الفراهيدي،**العين**،ت:مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي،دار ومكتبة الهلال.
الفرزدق، همام بن غالب،1983، **ديوانه**، د. ط، دار صادر، بيروت.

فندريس،**اللغة**،ترجمة الدويخلي والقصاص،مكتبة الأنجلو المصرية.

الفيروز آبادي،**القاموس المحيط**،، المؤسسة العربية للطباعة النشر، بيروت.

القيسي، أبو علي،1987، **إيضاح شواهد الإيضاح**،ت:محمد الدعجاني، دار العرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى.

كُثيّر عزّة،1971،،**ديوانه**،جمعه وشرحه:إحسان عبّاس،دار الثقافة،بيروت.

لاينز، جون، 1987، **اللغة والمعنى والسياق**، ترجمة عباس صادق، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى.

لوسركل، جان جاك،2005، **عنف اللغة**،ترجمة محمد بدوي،ط1،بيروت المنظمة العربية للترجمة.

المالقي، أحمد بن عبد النور، 2002، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**،ت: أحمد محمد الخراط، دار العلم، دمشق،الطبعة الثالثة.

ابن مالك،1990، **شرح تسهيل الفوائد**،ت:عبدالرحمن السيد ومحمد المختون،هجر للطباعة، الطبعة الأولى.

ابن مالك،**شرح الكافية الشافية**،ت عبد المنعم هريدي،جامعة أم القرى،مركز البحث العلمي وإحياء التراث،مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

المبرد، **المقتضب**،ت: محمد عبدالخالق عضيمة،عالم الكتب،بيروت.

ابن مجاهد،**السبعة في القراءات**، 1400 هـ، ت:شوقي ضيف،دار المعرف، مصر، الطبعة الثانية.

المخزومي،مهدي،1986،**في النحو العربي نقد وتوجيه**،دار الرائد العربي بيروت،الطبعة الخامسة.

المرادي، الحسن بن قاسم، **الجنى الداني**، 1983، ت. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية.

المرزوقي،2003،**شرح ديوان الحماسة**،ت:غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

المسعودي، الإمام أبو الحسن بن علي،2005، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**،ت:كمال حسن، المكتبة العصرية،صيدا، بيروت الطبعة الأولى.

المطلبي، غالب، **لهجة تميم**،1973،(د.ط) منشورات،وزارة الثقافة والفنون، بغداد.
مقبول، إدريس 2006،**الأسس الايتمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه**، جدارا للكتاب العالمي، عمان، عالم الكتب الحديثة، اربد، الطبعة الأولى.
أبو المكارم،علي، 1973، **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية.
أبو المكارم،علي،2005،**في تقويم الفكر النحوي**،،دار غريب للطباعة،القاهرة.
الملخ، حسن، 2002، **التفكير العلمي في النحو العربي**، عمان، دار الشروق.
الملوّح،قيس(مجنون ليلى)،1999 ،**ديوانه**،رواية أبي بكر الوالي،دراسة يسرى عبد الغني،دار الكتب العلمية،بيروت، الطبعة الأولى.
ابن منظور - **لسان العرب**، دار صادر، بيروت الطبعة الأولى.
الميداني،أبو الفضل،**مجمع الأمثال**،ت:محمد محيي الدين عبد الحميد،دار المعرفة،بيروت.
النايلة، عبد الجبار علوان، 1976، **الشواهد والاستشهاد في النحو**، مطبعة الزهراء، بغداد، الطبعة الأولى.
النجار،محمد عبد العزيز،2001،،**ضياء السالك إلى أوضح المسالك**،مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.
النحاس،أبوجعفر،1988،**إعراب القرآن**،زهير غازي،عالم الكتب،بيروت.
النحاس، 1409 هـ،**معاني القرآن**،ت:محمد الصابوني،جامعة أم القرى،مكة، الطبعة الأولى.
الهروي،1993،**الأزهية في علم الحروف**،ت:عبد المعين الملّوحي،مطبوعات مجمع اللغة العربية،دمشق.
ابن هشام،1981،**الإعراب عن قواعد الإعراب**، ت: علي فودة نبل، جامعة الرياض، الرياض.
ابن هشام،2002،**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**،ت:محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،بيروت.

ابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**،ت:عبد الغني الدقر،المتحدة للتوزيع،سوريا.

ابن هشام،جمال الدين،1999،**مغني اللبيب**،ت:بركات يوسف هبّود،دار الارقم،بيروت، الطبعة الأولى.

ابن الورّاق،**علل النحو**،1999،ت. محمود الدرويش،مكتبة الرشد،الرياض، الطبعة الأولى.

ابن يعيش، **شرح المفصل**،مكتبة المتنبي، القاهرة.

يوهان، فك، 1980، **العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب**، ت: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر.

المراجع الأجنبية

Gerhard.Jaeger.،2002 **Some notes on the formal properties of** Bidirectional. Optimality Theory,kluwer Academic publisher-Netherlands.

John J. McCarthy (2002). **A thematic guide to Optimality Theory**. (Research Surveys in Linguistics.) Cambridge: Cambridge University Press،UK,First published.

Alan Prince, Paul Smolensky، (2002). **Optimality Theory: Constraint Interaction in Generative Grammar**, Roaversion, August m.

المعلومات الشخصية

الاسم: خلف عليان خلف الحيصة

التخصص: دكتوراه اللغة العربية وآدابها

الكلية: الآداب

السنة: 2015م

هاتف رقم: 0772090188